دولـــة الكويـــت
State of Kuwait

سلسلة الرسائل الجامعية (8)

ماجستير

الأمانة العامّة للأوقاف
Kuwait Awqaf Public Foundation

دور الوقف في التعليم بمصر

(1250 - 1798م)

عصام جمال سليم غانم

إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية - الأمانة العامة للأوقاف

1429هـ - 2008م

سلسلة الرسائل الجامعية (8)

دور الوقف في التعليم بمصر

عصام جمال سليم غانم

الأمانة العامة للأوقاف

هي هيئة حكومية مستقلة بدولة الكويت، معنية بإدارة الأوقاف الكويتية واستثمارها، وصرف ريعها في المصارف الشرعية طبقا لشروط الواقفين وفي إطار أحكام القانون.

تأسست الأمانة بموجب المرسوم الأميري رقم 257 الصادر بتاريخ 29 جمادى الأولى 1414 هـ الموافق 13 نوفمبر 1993م.

وتتلخص رسالتها في تنمية المجتمع وتلبية احتياجاته المختلفة من خلال الدعوة للوقف والقيام بكل ما يتعلق بشؤونه من إدارة أمواله واستثمارها وصرف ريعها في حدود شروط الواقف وبما يحقق المقاصد الشرعية للوقف.

سلسلة الرسائل الجامعية

هي إحدى المشاريع العلمية التي تقوم بها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، في إطار الدور المنوط بها بصفتها الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال العمل الوقفي، طبقاً لقرار مؤتمر وزراء الأوقاف للدول الإسلامية الذي انعقد بالعاصمة الإندونيسية «جاكرتا» في أكتوبر من سنة 1997م.

وتهدف هذه السلسلة إلى نشر الرسائل الجامعية (ماجستير أو دكتوراه) في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي، لتعريف عموم القراء بالمسائل المتعلقة بقضايا الوقف والعمل الخيري التطوعي.

هذه الرسالة

تتحدث عن الدور التاريخي الذي أداه الوقف في خدمة التعليم بمصر زمن الحكم المملوكي والعثماني، وما صاحب ذلك من أحوال اجتماعية واقتصادية وسياسية، والفئات التي أسهمت في هذا الدور، والعوامل التي ساعدت على ازدهار الحركة العلمية، وما الأوقاف والمؤسسات التعليمية التي كانت قائمة وما الأدوار التي أدتها. كما تناولت دور العلماء في الحفاظ على الأوقاف، والتصدي لمحاولات السيطرة عليها أو حلها. وانتهت الرسالة إلى الدروس المستفادة من الوقف باعتباره مصدراً تمويلياً هاماً للتعليم في وقتنا الحاضر، وكيفية تفعيل هذا الدور.

وقد حصلت هذه الرسالة على درجة الماجستير في التربية، تخصص أصول التربية، من قسم أصول التربية من معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة سنة 2004م.

سلسلة الرسائل الجامعية(8)

(ماجستير)

دور الوقف في التعليم بمصر
(1250 – 1798 م)

عصام جمال سليم غانم

دولة الكويت– الأمانة العامة للأوقاف
إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية
1429هـ - 2008م

سلسلة الرسائل الجامعية (٨)

جميع الحقوق محفوظة
"ح" الأمانة العامة للأوقاف ٢٠٠٨م

دولة الكويت
ص.ب : ٤٨٢ الصفاة ١٣٠٠٥
هاتف : ١٨٠٤٧٧٧ - فاكس : ٢٢٥٤٢٥٢٦
www.awqaf.org
E-mailL : amana@awqaf.org
E-mailL : serd@awqaf.org

الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها الأمانة العامة للأوقاف

فهرسة
مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

253.902 غانم، عصام جمال سليم.
دور الوقف في التعليم بمصر 1250 - 1798م / عصام جمال سليم غانم - ط 1 -
الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 2008م
148 ص: 24 سم - (سلسلة الرسائل الجامعية؛ 1)
ردمك : 2- 77 - 36- 99906 - 978
1 - الوقف والتعليم 2 -مصر - أوقاف
3 - التعليم - تاريخ - مصر أ - العنوان ب - السلسلة

رقم الإيداع: 2008/100
ردمك: 2-77-36-99906 - 978

تصـديـر

تعمل الأمانة العامة للأوقاف على إنجاز مشروع تنمية الدراسات والبحوث الوقفية المندرج ضمن مشروعات الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف على مستوى العالم الإسلامي، حيث تم اختيار دولة الكويت لتكون الدولة المنسقة بموجب قرار مؤتمر وزراء أوقاف الدول الإسلامية المنعقد بالعاصمة الإندونيسية «جاكرتا» في أكتوبر سنة 1997م.

وهذه المشروعات هي:

1 - مشروع إصدار الكشافات الببليوجرافية للأدبيات الوقفية.
2 - مشروع تنمية الدراسات والبحوث الوقفية.
3 - مشروع بنك المعلومات الوقفية.
4 - مشروع تدريب العاملين في مجال الوقف.
5 - مشروع عرض التجارب الوقفية.
6 - مشروع إصدار دورية دولية للوقف الإسلامي «مجلة أوقاف».
7 - مشروع مكنز علوم الوقف.
8 - مشروع منتدى قضايا الوقف الفقهية.
9 - مشروع تقنين أحكام الوقف.
10 - مشروع مراجع معلومات الوقف:
أ - مشروع قاموس مصطلحات الوقف.
ب- مشروع معجم تراجم أعلام الوقف.

وتنسّق الأمانة العامة للأوقاف في تنفيذ هذه المشروعات مع كل من المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرياض والمعهد الإسلامي للبحوث، والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.

وتندرج سلسلة الرسائل الجامعية في مجال الوقف والعمل الخيري ضمن مشروع تنمية الدراسات والبحوث الوقفية الهادف إلى بث الوعي الوقفي في مختلف أرجاء المجتمع. وتهدف هذه السلسلة إلى نشر الرسائل الجامعية(ماجستير أو دكتوراه) في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي، لتعريف عموم القراء بالمسائل المتعلقة بقضايا الوقف والعمل الخيري التطوعي، وتشجيع البحث العلمي الجاد والمتميز في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي، والسعي لتعميم الفائدة المرجوة.

ويسر الأمانة العامة للأوقاف، أن تقوم بنشر هذه السلسلة من الرسائل الجامعية، وأن تضعها بين

أيدي الباحثين والمهتمين والمعنيين بشؤون الوقف والعمل الخيري، أفرادا ومؤسسات وهيئات.

وتتحدث هذه الرسالة عن الدور التاريخي الذي أداه الوقف في خدمة التعليم بمصر زمن الحكم المملوكي والعثماني، وما صاحب ذلك من أحوال اجتماعية واقتصادية وسياسية، والفئات التي أسهمت في هذا الدور، والعوامل التي ساعدت على ازدهار الحركة العلمية، وما هي الأوقاف والمؤسسات التعليمية التي كانت قائمة وما هي الأدوار التي أدتها. كما تناولت دور العلماء في الحفاظ على الأوقاف، والتصدي لمحاولات السيطرة عليها أو حلها. وانتهت الرسالة الى الدوروس المستفادة من الوقف باعتباره مصدراً تمويلاً هاماً للتعليم في وقتنا الحاضر، وكيفية تفعيل هذا الدور.

وقد حصلت هذه الرسالة على درجة الماجستير في التربية، تخصص أصول التربية، من قسم أصول التربية من معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة سنة 2004م.

نسأل المولى عز وجل أن يبارك في هذا العمل ويجعل فيه النفع الجليل والفائدة العميمة.

الأمانة العامة للأوقاف

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	7
الفصل الثاني دور الأوقاف في التعليم في العصر المملوكي	19
– نبذة عن تطور التعليم في مصر الإسلامية قبل العصر المملوكي	19
– دور المرأة في الحياة العلمية في العصر المملوكي	27
– عوامل ازدهار الحركة العلمية في مصر المملوكية	29
– نظام التعليم في مصر في العصر المملوكي	32
– الأوقاف والمؤسسات التعليمية في العصر المملوكي	34
الفصل الثالث: الأوقاف والتعليم في العصر العثماني	62
الأوقاف والمؤسسات التعليمية في العصر العثماني	77
دور العلماء في التصدي لحل الأوقاف العلمية	93
الفصل الرابع: دروس تاريخية مستفادة من الوقف كمصدر تمويلي للتعليم في الوقت الحاضر	96
دور الوقف في العملية التعليمية	96
تفعيل دور الوقف لرعاية العملية التعليمية في مصر	100
الخاتمة والتوصيات	103
المصادر والمراجع	106
الملاحق	120
قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن الأمانة العامة للأوقاف	132

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

بما أن الدين الإسلامي الدين الخاتم، فقد جاء شاملا لكل نواحي الحياة بما يحقق صالح الفرد والمجتمع، وقد أبدع الفكر الإسلامي للعالم العديد من الابتكارات والأنظمة التى كان لها على مر العصور دور في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع في جميع جوانبه ويعد " نظام الوقف" أحد هذه الابتكارات التى كان لها دور جليلً في تنمية المجتمع الإسلامي[1].

وانطلاقا من الثقافة الإسلامية ومفهومها لوظيفة المال وحق الناس فيه خرج "نظام الوقف الذى هو وضع أموال وأصول منتجة في معزل عن التصرف الشخصي، بأعيانها وتخصيص خيراتها أو منافعها لأهداف خيرية محددة، شخصية، أو اجتماعية، أو دينية، أو عامة"[2]. حيث لم تكتفِ الشريعة الإسلامية في إشراك الفقراء في أموال الأغنياء بفرض الزكاة وغيرها من الواجبات المالية، بل توسعت في ذلك وندبت إلى الصدقة والهبة والوقف وما يلحق به ووعدت على فعله بالأجر والثواب الدائم[3].

وإذا نظرنا إلى الزكاة، بوصفها الركن المالي الأساسي في العقيدة الإسلامية، يترتب على الالتزام بها آثار اقتصادية واجتماعية هامة في المجتمع المسلم، فإننا يمكن أن نعتبر الوقف الإسلامي الركن الأساسي في الأعمال التطوعية الذى يمكن أن يحقق الآثار نفسها انطلاقا من رغبة كل من المزكّى والمحبس في تحقيق معنى العبادة والقربة إلى الله[4].

ولم تكن فكرة حبس العين عن التمليك وجعل منافعها مخصصة لجهة معينة فكرة غير معروفة

---

1 – مدحت حافظ ابراهيم: "دور الوقف في تنمية المجتمع" من وقائع ندوة نحو إحياء دور الوقف في العالم الإسلامي، نظمتها رابطة الجامعات الإسلامية بالقاهرة، 3–5 مايو 1998، ص531.

2 – منذر قحف: الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، دمشق، دار الفكر، 2000، ص17.

3 – محمد بن محمد مهدى الخايصى: الإسلام سبيل السعادة والسلام، بغداد، مؤسسة الهدى الإسلامية، ط3، 1987، ص171.

4 – نعمت عبد اللطيف مشهور: أثر الوقف في تنمية المجتمع، القاهرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، 1997، ص68.

قبل الإسلام، بل هى فكرة قديمة عرفت قبل الإسلام بزمن بعيد فقد عرفت الحضارات القديمة كالبابلية، والمصرية القديمة أنواعا من التصرفات المالية الشبيهة بنظام الوقف، ولكنه كان في الغالب مقصورا على تأدية العبادات فقط[1].

وعندما شرع الإسلام الوقف وندب إليه، لم يجعله مقصورا على تأدية العبادات والمناسك فقط بل وسعه ليشمل الكثير من أنواع الصدقات، التى ترصد لأغراض دينية، واجتماعية، وعلمية، واقتصادية[2].

وقد ظهر ذلك من خلال العديد من الآيات القرآنية التى تحض على البذل، والإنفاق، والتعاون على البر، فقد قال تعالى ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [3].

وقوله تعالى ﴿ وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ ﴾[4].

ومن السنة النبوية ما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله قال " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له "[5].

وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال (إن عمر أصاب أرضا من أرض خيبر فقال يا رسول الله أصبت مالا بخيبر لم أصب قط أنفس منه فبم تأمرني به؟ فقال إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها، قال فتصدق بها عمر على ألا تباع ولا توهب ولا تورث، وتكون في الفقراء، وذوى القربى، والرقاب، والغزاة في سبيل الله، والضيف، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم صديقا غير متمول[6].

وقد أجمع الصحابة على ذلك؛ ومن ذلك قول جابر بن عبد الله « لم يكن أحد من أصحاب النبى ذا مقدرة إلا أوقف» قال ابن قدامة بعد أن نقل هذا "وهذا إجماع "[7].

ومن هنا استمر نظام الوقف منذ العصور الإسلامية الأولى، وانقسمت الأوقاف إلى نوعين: الأول وقف ذُرّى (أهلى) ويقصد به حفظ ذرية الواقف من الفقر والفاقة، ومن شروط صحته أن

---

1 – محمد عبيد الكبيسي: أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج1 بغداد، مطبعة الإرشاد، 1977، ص21.

2 – أحمد أبو زيد: نظام الوقف الإسلامي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو"، 2000، ص11.

3 – سورة آل عمران: الاية92.

4 – سورة آل عمران: الاية115.

5 – صحيح مسلم، بشرح النووى، ج11، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية 1983، ص85.

6 – صحيح البخارى، ج4، تحقيق محمد زكى الدين إمام، محمد قاسم، القاهرة، دار الصفوة، 1994، ص 23، 24.

7 – ابن قدامه المقدسى: المغنى، ج5، تحقيق محمد رشيد رضا، محمد خليل هجرس، القاهرة، مكتبة بن تيمية، ص99.

ينتهي إلى جهة خير عند انقراض الذرية، ووقف (خيري) وهو ما كان لجهة من جهات الخير ابتداءً.

وقد فاضت المدن الإسلامية بمثل هذه الأوقاف لجهات من الخير كبيرة النفع على المجتمع محققة لغايات التكافل الاجتماعي[1].

وكان من أهم ميادين الوقف ما تم وقفه ابتغاء وجه الله، وإقامة سبل لمعرفة، ونشر التعليم، والثقافة بين أفراد المجتمع المسلم، وذلك لأنه عندما ظهرت الحاجة إلى تأسيس مكان يخصص لرعاية العلم ونشر الثقافة، ظهرت في الوقت نفسه فكرة أن يوقف على المعهد التعليمي وقفاً ينتج إيرادًا يكفى للإنفاق منه على شئونه، وشئون القائمين به، وكان المأمون أول من أبرز هذه الفكرة للوجود[2].

وقد ساهمت الأموال الوقفية في تنمية التعليم والدراسة سواء أكانت في داخل المساجد أم في المدارس المنفصلة، إذ رعت الأموال الوقفية عملية التنمية هذه من مرحلة الطفولة حتى المراحل الدراسية العليا المتخصصة، ونجد أن نظام المدارس، والتخصصات التى انتشرت بعد نمو المعرفة الإنسانية اعتمدت كليا على الأموال الوقفية إذ لم تكن هناك وزارة للتعليم أو مخصصات في ميزانية الدولة للصرف على التعليم[3].

وكانت مصر من البلاد الإسلامية التى انتشر فيها نظام الوقف، ويرجع تاريخ الوقف الإسلامي في مصر إلى السنة الأولى لدخول المسلمين مصر، وأخذت الأوقاف في النمو والازدهار في عهد الأمويين والعباسيين، وحكم الولاة.

إلا أنه على الرغم من كثرة هذه الأوقاف فهي لم تتجاوز الدور، والعقار والرباع، والحمامات، ومع بداية حكم الفاطميين لمصر تجددت فكرة حبس الأراضي الزراعية للصرف على المساجد، والمؤسسات الخيرية، واستمر الحال هكذا إلى أن ولى صلاح الدين الأيوبي حكم مصر فتوسع في وقف الأراضي التى يصرف منها على مختلف المؤسسات الدينية والخيرية[4].

وتبع المماليك سادتهم بنى أيوب حتى أصبحت معظم رباع ودور وحوانيت مصر والقاهرة موقوفة، فضلا عما يقرب من نصف مساحة الأراضي الزراعية، وقد ترتب على ذلك أن انتشرت الكتاتيب والمدارس في شتى أرجاء مصر، مما ساعد على انتشار التعليم، وحرية انتقال الطلبة والعلماء

---

1 – مصطفى السباعى: التكافل الاجتماعي في الإسلام، ط2 القاهرة، دار الوراق للنشر والتوزيع، 1977 ، ص 332-333.

2 – أحمد شلبى: موسوعة الحضارة الإسلامية، ط8 القاهرة، دار النهضة المصرية، 1987، ص373.

3 – عبد الملك أحمد السيد: "الدور الاجتماعي للوقف"، من وقائع ندوة إدارة وتنمية ممتلكات الأوقاف، جدة، 1404هـ، ص229.

4 – محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، القاهرة، دار النهضة العربية 1980، ص60،ص 61.

إلى المؤسسات التعليمية الموقوفة في جنبات القاهرة. وكان يلحق بهذه الكتاتيب والمدارس خدمات خاصه بها، فقد كانت توفر المساكن، والملابس والأطعمة للطلبة، فضلا عن رواتب معينة تصرف كل شهر، أو كل موسم، أو كل سنة، وذلك بحسب وثيقة الوقف، وكان ريع الأوقاف هو المصدر المالي الوحيد لغالبية مدارس، ومكاتب الأيتام في العصر المملوكي، وبالتالي فإن الحركة العلمية التى شهدتها مصر في تلك الفترة من تاريخها تدين بوجودها لازدهار الأوقاف وانتشارها في ذلك العصر[1]، بالرغم من الهجمات، والأخطار العنيفة التى تعرضت لها مصر في تلك الفترات، والتى تمثلت في الحروب الصليبية، والهجمات المغولية[2].

وعند دخول مصر في حوزة الدولة العثمانية تمتع المجتمع المصري بنشاط اجتماعي كبير، سمح للفقراء بالارتزاق، والأغنياء بكسب الثواب، فالأوقاف وفرت تعليما مجانياً لليتيم الصغير، وللكبير غير القادر، وأعطت الجميع الطعام، والكسوة، والراتب الشهري الذى يشجعهم على تلقي العلم ووفرت لهم الكتب التى يدرسونها دون عناء وجهد[3].

فكان الوقف بأشكاله المختلفة من أبرز الوسائل التى قادت النهضة الفكرية والاجتماعية في مصر في تلك الفترة، إذ أسهم الواقفون كل حسب طاقته في مساندة القضايا الاجتماعية، والحركة العلمية، وإتاحة المعرفة لكافة أبناء المجتمع.

ومن هنا نجد أن هذا النظام ساعد على حل المشكلة الكبرى ألا وهى "التمويل" والتمويل هنا ليس مبلغا مقطوعا وإنما يمثل دخلا مستمرا يدره مصدر ثابت لا يحق لأحد التصرف فيه، ومن هنا تمتعت مؤسسات التعليم بقدر كبير من الاستقلال والأمن الاقتصادي[4].

مشكلة الدراسة:

يتطلب التعليم الحديث ذو الجودة العالية إتاحة شبكات الاتصال، والمعلومات، والحاسبات الآلية لكل دارس، ووجود معامل اللغات والمختبرات الحديثة، والإكثار من المدارس وتقليل كثافة الفصول وإعداد المعلمين المؤهلين اللازمين...إلخ. مما يستلزم إمكانيات مالية عالية، لذا وجب

---

1 – المرجع سابق، ص ص240–273.

2 – شفيق إبراهيم العياري: تاريخ الشرق الإسلامي، القاهرة، مطبعة العمرانية الأوفست، 1999ص11.

3 – محمد عبد القادر محمد موافي: " تاريخ الوقف في مصر العثمانية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 1993، ص 372.

4 – سعيد إسماعيل على: التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرون، القاهرة، دار عالم الكتب، 1998، ص 27.

التعاون بين جميع الأطراف المعنية والمستفيدة من الخريجين في تمويل العملية التعليمية[1]. خصوصا وأن الحكومات أصبحت عاجزة عن توفير المخصصات المالية اللازمة للتوسع في التعليم وتحسينه كما وكيفاً.

وإذا ما ألقينا نظرة فاحصة على الواقع الراهن للعملية التعليمية في بلادنا نجد أننا أمام العديد من الإشكاليات بالغة التعقيد، قياسا على الطموحات والآمال التى تقتضيها تحديات المستقبل، لاسيما ونحن نعيش في عصر يسمي بعصر "الثورات" الثورة المعرفية، والثورة التكنولوجية، والثورة المعلوماتية، وعصر يسوده التنافس، بل إنه لن يكون هناك وجود إلا للقادر على الوجود، والمنافسة، وتثبيت أقدامه[2].

وأهم هذه الإشكاليات ما يتعلق بتوفير مصدر للتمويل مستمر ودائم مع القابلية للزيادة للإنفاق منه على العملية التعليمية. إذ يقف التعليم حائرا أمام هذه الأمواج الهادرة من الطلاب والمتزايدة كل عام وعليه أن يوفر لها كل عناصر العملية التعليمية.

فحوالي 25% من جملة الأطفال الملزمين يضافون إلى رصيد الأمية كل عام، بسبب النقص الحاد في الاعتمادات المالية، والمدارس، والفصول التى لا تتناسب مع الزيادة السكانية[3].

وفي بلادنا أكثر من أمية، فهناك أمية القراءة والكتابة وقد بلغت نسبتها بالنسبة لإجمالي عدد السكان حوالي 38.6%[4]. بالإضافة إلى أمية الثقافة والمعرفة، وأمية التكنولوجيا والكمبيوتر.

وأدت زيادة السكان وسوء توزيعهم في بعض الأماكن، وإقرار مبدأ إلزامية التعليم الأساسي لمدة تسع سنوات، مع الالتزام بمجانية التعليم، وعدم تناسب الاعتمادات المالية إلى زيادة الحاجة إلى أبنية تعليمية، حيث قدرت الاحتياجات من الأبنية التعليمية حتى عام 2017 بـ 39903 مدرسة[5]. وما يتطلبه ذلك من اعتمادات مالية أصبح تدبيرها في الوقت الراهن متعذرا.

هذا بالإضافة إلىأن التعليم عند الكثير من الطلاب أصبح منزليا وليس مدرسيا وذلك بسبب الدروس الخصوصية التى وصلت خطورتها إلى أن تعرضت لها وسائل الإعلام المختلفة، وهى تكاد

---

1 – تحديث مصر، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد 169يناير 2002، ص132.

2 – أحمد إسماعيل حجي: إدارة التعليم والتعلم، القاهرة، دار الفكر العربى، ط1، 2000، ص18.

3 – نجده إبراهيم علي سليمان: تطوير الإدارة التعليمية رؤية مستقبلية، القاهرة، دار الشمس للطباعة والكمبيوتر 2000، ص114.

4 – سعيد إسماعيل علي: رؤية سياسية للتعليم، دار عالم الكتب، 1998، ص108.

5 – مبارك والتعليم، المشروع القومى لتطوير التعليم، 1999، ص17.

تكون منتشرة في كافة المراحل التعليمية من رياض الأطفال حتى الجامعة[1].

وهذه نتيجة منطقية لسوء الخدمة التعليمية في المدارس، والحل ليس في تقوية التلاميذ، وإنما يتمثل في تقوية المدارس حتى تستعيد دورها القديم.

والكف عن السفسطة في مجانية التعليم، فهى أول مجانية باهظة التكاليف، فقد أصبحت أبشع أداة لتنكيل وتعذيب البيت المصري[2]. وأمام عجز الدولة عن نشر التعليم للكافة وتحسينه للعامة، قامت مدارس وجامعات خاصة لأبناء البرجوازية وأهملت الطبقات الشعبية

وإذا لم ترصد الدولة المزيد من الإنفاق العام للتعليم، والتثقيف، والتدريب فهى لن تقطف في النهاية إلا ثمار التخلف والتبعية للغير.

فالإنسان هو الثروة الحقيقية للمجتمع، إذ أنه هدف التنمية، وهو في الوقت ذاته وسيلة تحقيقها، وفي ظل الأوضاع السائدة نجد أن قدرات الدولة المالية قد تقلصت بفعل كل من العولمة والخصخصة، وفي الوقت ذاته زادت مسئولياتها الاجتماعية، ومعنى ذلك أن الدولة الآن تواجه معضلة كبرى وهى إما أن تتخلى عن دورها الاجتماعي مع بالغ أهميته، وإما أن تدبر ما يتطلبه ذلك من أموال بات تدبيرها متعذرا في ظل الوضع السائد[3].

ومن هنا كان الاتجاه في تناول موضوع "الوقف" والدور الذى قام به في العملية التعليمية في العصرين المملوكي والعثماني الذى يجعل من كل فرد مسئولا عن المشاركة في مجتمعه ويعلى فيه قيم الولاء والانتماء الذى أوشك هذا العصر أن يطمرها ويتجاوزها.

وانطلاقا من كل ذلك تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

ما الدور الذى أسهم به الوقف في دعم ونشر التعليم في مصر في العصرين المملوكي والعثماني؟

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة:-

1 - ما الدور الذى قامت به الأوقاف في التعليم في العصر المملوكي؟

2 - ما الدور الذى قامت به الأوقاف في التعليم في العصر العثماني؟

3 - هل يمكن إحياء هذا الدور الوقفي في أشكاله، وأساليبه المختلفة كنهج تمويلي كبير يسهم في دعم فعاليات التعليم المصري على المستويين الكمي والكيفي؟

---

1 - آميل فهمى حنا شنودة: دراسات متقدمة في أصول التربية، القاهرة، مكتبة النجاح، 2001، ص402 - 405.

2 - سعيد إسماعيل على: دفتر أحوال التعليم، القاهرة، عالم الكتب، 1999، ص271.

3 - محمد شوقى دنيا: « الوقف والتنمية الشاملة » ندوة الوقف، الجمعية الخيرية الإسلامية فبراير2000، ص105.

أهمية الدراسة

إن الوقف سنة إسلامية أصيلة حرص المسلمون على تطبيقها منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث وَقَف الكثير منهم أموالا، وعقارات، وأراضي خصص ريعها وثمارها لأعمال الخير والبر، وإيجاد مصادر دائمة للإنفاق على الصالح العام في المجتمع، ونحن الآن لفى أشد الحاجة إلى أعمال هذا النظام، والاستفادة منه.

ومع تهديد العولمة، والاتجاه المتزايد نحو الخصخصة، وفي ظل الأوضاع السائدة تواجه الدولة معضلة كبرى في توفير التمويل اللازم للقيام بالعديد من الأدوار الاجتماعية المطلوبة منها في المجالات التعليمية، والصحية، والسكانية، ومن ثم فلا مناص من العودة إلى المجتمع، وكل القادرين فيه، لتقديم المزيد من العطاءات التطوعية، وهنا يظهر دور الوقف في تقديمه للعديد من الخدمات خارج ما تقدمه الدولة ومكملا لها، ونحن لا نتجاوز الواقع إذا قلنا إن الإنسان هو أساس التقدم والرقي، وهو أيضا السبب المباشر في التخلف والفقر، وقد أدركت الدول المتقدمة ذلك، ورصدت من أجل ذلك الغرض أموالاً طائلة للإنفاق على التعليم، والتدريب، والتثقيف، والرعاية الاجتماعية، فخلقت بذلك أجيالا من البشر قادرين على العطاء راغبين في العمل فنهضوا ببلادهم، وتستطيع الأوقاف أن تتعاون مع الدولة في إحداث التنمية البشرية المطلوبة التى تتناسب مع العصر الذى نعيشه.

ومن دواعي الاهتمام بالدراسة ما يأتي :-

1 - إن الوقف نظام إسلامي خالص، طبق في الإسلام منذ العصور الأولى لإيجاد مصادر للتمويل للإنفاق منه على الصالح العام في المجتمع.

2 - إن هذا النظام هو من أفضل الأنظمة لتمويل الأنشطة التعليمية، والثقافية، فلكي يتم عمل أى مشروع بحثي بشكل متصل فلا بد أن نجد الصيغة المناسبة له، وهى إيجاد المؤسسة التى تنفق عليه من ريع أموالها. ومن هنا تظهر أهمية "الوقف" كأحد الصيغ التمويليه التى لها صفة الدوام والاستمرار.

3 - إن هذا النظام أصبح من الأنظمة التى تملى التطورات التى تمر بها مصر الآن للأخذ به، خصوصا بعد الأخذ بالنظام الاقتصادي الحر، وتخفف الدولة من الأعباء التى كانت تقوم بها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التى كانت تقوم بها في السابق.

4 - إن هذا النظام يكمل الأنظمة الإسلامية الأخرى، كالزكاة، والهبة، والصدقات مما يؤدى إلى سيادة التكامل الاجتماعي في المجتمع المصري.

5 - أنه يشكل نظاما تطوعيا لإعطاء الأغنياء من أموالهم للفقراء لتشجيع المبادرات الفردية للنفع العام في المجتمع.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:-

1 - التعرف على الدور الذى قام به الوقف في التعليم في مصر أثناء الحكم المملوكي.

2 - التعرف على الدور الذى قام به الوقف في التعليم في مصر أثناء الحكم العثماني.

3 - كيفية الإفادة من هذا الوقف الإسلامي للنهوض بالنظام التعليمي في مصر.

مصطلحات الدراسة

الوقف:

في اللغة يعنى الحبس، وفي الشرع: حبس الأصل وتسبيل الثمرة أى حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله[1].

أو حبس عين للتصدق بمنفعتها أى أنه قطع التصرف في رقبة العين التى تدوم الانتفاع بها وصرف المنفعة، وحبس العين هنا معناه عدم التصرف فيها بالبيع أو الرهن أو الهبة، ولا تنتقل بالميراث، والمنفعة يصرف ريعها لجهات الوقف على مقتضى شروط الواقف[2].

والوقف نوعان: [3]

1 - وقف يكون على الأقارب، والأحفاد ومن بعدهم الفقراء. وسمي هذا الوقف بالأهلي أو الذُّرى.

2 - وقف خيري وهو ما كان مخصصا لجهة خير ابتداءً.

الوقف والمجال التعليمي:

كان للوقف آثار متعددة في المجال التعليمي ظهرت في النهضة العلمية والثقافية التى شهدتها مصر في تلك الفترات من تاريخها، ومن ثم تطلب ذلك التعمق في الآثار المتميزة للأوقاف في هذه المجالات، وتطلب ذلك أيضا إشارة إلى جملة من المنشآت الوقفية التى كان لها آثارها الكبيرة والمتنوعة في المجال التعليمي والتى من أهمها المسجد، والكتاتيب، والمدارس، والمؤسسات الصوفية.

حدود الدراسة

سوف تقتصر الدراسة على الدور الذى قامت به الأوقاف في مجال التعليم في مصر وذلك في العصرين:

1 - المملوكي الذى يمتد من سنة 1250م - 1517م.

2 - العصر العثماني الذى يمتد من سنة 1517م - 1798م.

---

1 - السيد سابق: فقه السنة، القاهرة، الفتح للإعلام العربي، ج3، ص269.

2 - محمد أبو زهرة: محاضرات في الوقف، مرجع سابق، ص 44 - 45.

3 - السيد سابق، مرجع سابق، ص269.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات متعددة تناولت موضوع الأوقاف، ولكنها في مجملها قد سارت في أحد الاتجاهات الرئيسية التالية:

أ . الاتجاه التأريخي للأوقاف، مع قيام بعض هذه الدراسات بتناول جانب من الجوانب المتعددة للأوقاف في المجتمع المصري في فترة الدراسة، حيث يوجد عدد لا بأس به من الدراسات العلمية التى انتهجت هذا النهج فى تناولها لموضوع الأوقاف، وهى عبارة عن رسائل جامعية، ولكنها تناولت فترات تاريخية ترجع إلى العصر المملوكى، أو العثمانى، أو العصر الحديث.

وفيما يلي أمثلة لمثل هذه الدراسات :

(1) دراسات تاريخية، وأثرية في وثائق من عصر الغوري[1].

هدفت الدراسة إلى: الوقوف على الكثير من أحوال مصر الاقتصادية، والاجتماعية في عصر السلطان الغوري خاصة والمملوكي عامة، من خلال ما جاء بوثائق الوقف الخاصة به. وتعتبر هذه الدراسة الأساس لأي باحث يتناول موضوع الأوقاف، بسبب ما احتوته من المعلومات القيمة التي لا غنى عنها لأي باحث يتناول هذا الموضوع وفي أي وجه من الوجوه.

(2) تاريخ الوقف في مصر العثمانية (923-1313هـ 517-1798م).[2]

هدفت الدراسة إلى: التعرف على الدور الاقتصادي، والاجتماعي، والحضاري للأوقاف في تلك الفترة من تاريخ مصر، فضلاً عن الوقوف على أحوال الأوقاف وعمارتها في تلك الفترة.

(3) الأوقاف والسياسة (دراسة حالة في تطور العلاقة بين المجتمع والدولة في مصر الحديثة).[3]

هدفت الدراسة إلى: التعرف على نظام "الوقف الإسلامي" من حيث أصله الشرعي، وبنائه المؤسسي، وتطبيقه الاجتماعي، ووظائفه المتعددة، وأثره السياسي، وتأثره هو بالسياسة، وذلك كله من منظور " العلاقة بين المجتمع والدولة " . وعن تطور هذه العلاقة وتحولاتها في تاريخ مصر الحديث والمعاصر على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين.

---

1 – عبد اللطيف إبراهيم علي: دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر الغوري، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة 1956.

2 – محمد عبد القادر محمد موافي: تاريخ الوقف في مصر العثمانية(923-1313هـ – 517-1798م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 1993.

3 – إبراهيم البيومي غانم: الأوقاف والسياسة (دراسة حالة في تطور العلاقة بين المجتمع والدولة في مصر الحديثة، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1997. (تم نشرها 1998 طبعة دار الشروق).

ب . اتجاه نظم التعليم فى الفترة الزمنية محل الدراسة.
وفيما يلى أمثلة لهذه الدراسات:

(1) التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك.[1]
هدفت الدراسة إلى: التعرف إلى نظام التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك، مع تناول أهم المؤسسات التعليمية في مصر في تلك الفترة، وبيان وظائفها، وطرق تمويلها.
(2) معاهد التعليم بمصر في العصر العثماني،(923-1213هـ، 1517-1798م).[2]
هدفت الدراسة إلى التعرف على ما قامت به معاهد التعليم الإسلامي بمصر في العهد العثماني من نشاط تربوي، والظروف التي أحاطت بهذه المعاهد في تلك الفترة، ومدى مساهمة الجهود الشعبية لهذه المؤسسات لمساعدتها لأداء رسالتها التربوية وانعكاس ذلك على المجتمع المصري.
(3) الفكر التربوي في مصر في العصر العثماني (923-1213هـ، 1517-1798م).[3]
هدفت الدراسة إلى:التعرف إلى أهم ملامح الفكر التربوي في مصر في العصر العثماني مع دراسة الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية السائدة في هذا العصر باعتبارها من أهم العوامل المؤثرة في الفكر التربوي.

ج. إتجاه وثائقى:
والقسم الثالث من الدراسات السابقة هي تلك الدراسات التي اهتمت بوثائق الوقف المملوكية والعثمانية، من خلال نشر، وتحقيق هذه الوثائق، فضلاً عن تناول بعض منها بنشر وثائق خاصة

1 - عبد الغنى محمود عبد العاطى: التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1975 (تم نشرها 1977 طبع دار المعارف).

2 - عبد العزيز محمد عطية متولي: معاهد التعليم بمصر في العصر العثماني،(923-1213هـ، 1517-1798م)، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، جامعة الأزهر، 1987.

3 - كمال حامد أحمد مغيث: الفكر التربوي في مصر في العصر العثماني(923-1213هـ،1517-1798م) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، 1993.

ببعض المؤسسات الدينية والتعليمية في تلك الفترة [1].

واستفادت الدراسة الراهنة من تلك الدراسات، في التعرف إلى بعض وثائق الوقف الخاصة بتلك الفترة، من خلال ما قام به بعض الباحثين من نشر أجزاء من هذه الوثائق كملاحق لرسائلهم.

من العرض للدراسات السابقة تبين ما يأتى :

– أن هذه الدراسات اتفقت على أنه كان للأوقاف في تلك الفترات من حكم مصر دور كبيرُ وتحمل لكثير من الأعباء التى تتكفل بها الدولة في الوقت الحاضر.

– أن أسلوب الدراسة الذى استخدمه الباحثون في تناولهم موضوع الأوقاف هو أسلوب الدراسة التاريخية.

– أنه على الرغم من الاتفاق على الدور الذى قامت به الأوقاف في تلك الفترات من حكم مصر

---

1 – هناك مجموعة كبيرة من الدراسات قام بها مجموعة من الدارسين بقسمي التاريخ والوثائق بكلية الآداب، أو بالقسم الإسلامي بكلية الآثار جامعة القاهرة، واستفادت هذه الدراسات من وثائق الوقف التي ترجع إلى العصر المملوكي والعثماني ومن هذه الدراسات على سبيل المثال:

أ– ليلى كامل محمد: مدرسة جوهر اللالا: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار جامعة القاهرة، 1977.

ب – سوزان محمد فتحي: وثائق وقف السلطان سليم الثاني وباشوات مصر في عهده، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1978.

ج –سوسن سليمان يحيى: منشآت الأمير قجماس الاسحاقي (دراسة أثرية معمارية) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار جامعة القاهرة، 1984.

د – سوسن سليمان يحيى: عمائر المرأة في العصر العثماني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار جامعة القاهرة، 1988.

هـ –مرفت محمود عيسى: الطراز العثماني في منشآت التعليم بالقاهرة (923-1213هـ، 1517-1798م) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار جامعة القاهرة، 1978.

و– جيهان أحمد عمران: دراسة دبلوماتية مع تحقيق ونشر لوثائق علي بك الكبير ومحمد بك أبو الذهب، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، 1994.

ز– مديحة صلاح الدين أحمد: وثائق اسكندر باشا بمصر، دراسة نص وتحقيق، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، 1994.

ح –منال محمد عبد العزيز: وثائق وقف داود باشا عبد الرحمن والي مصر (945 - 956) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، 1994.

ط –ناهد حمدي أحمد: وثائق وقف التكايا في مصر في العصر العثماني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1994.

إلا أنه لم تخصص دراسة من قبل لتناول الدور الذى قامت به الأوقاف في مجال التعليم ونشر الثقافة بين أفراد المجتمع المصري في تلك الفترات، مما يزيد من أهمية الدراسة الحالية، ويجعلها تسد ثغرة في مجال البحث التاريخي، وتسعي لإكمال جهد الباحثين السابقين.

اختلاف الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة:

1 - تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التى تتناول الدور الذى قام به الوقف في مجال التعليم مع الإشارة إلى كيفية الاستفادة منه في الوقت الحاضر لتحسين العملية التعليمية.
2 - تعتبر هذه الدراسة أيضا من أولى الدراسات المقارنة لنظام الوقف التى تتناول دوره في فترتين تاريخيتين مختلفين من حكم مصر.
3 - أفادت الدراسات السابقة الباحث في تحديد المشكلة، وفي تحديد المنهج، وزودته برصيد عن الأوضاع السابقة لدور الوقف في تلك الفترات من تاريخ مصر.

خطوات الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة ومنهجها، وفي ضوء المشكلة وحدودها تسير الدراسة حسب الخطوات الآتية:

اولاً: تحديد الإطار العام وهو ما انتهى إليه هذا الفصل منها، حيث بدأ بالمقدمة وعرض المشكلة، وأهداف الدراسة وأهميتها، ومنهج الدراسة، وتحديد المصطلحات، وعرض الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الراهنة، وخطوات سير الدراسة.

ثانيا: وفي إطار التعرف إلى الدور الذى قامت به الأوقاف في العصر المملوكي، يتناول الفصل الثاني عوامل ازدهار الحركة العلمية في مصر المملوكية، والدور الذى شاركت به المرأة في هذا المجال، وأهم المؤسسات العلمية في هذا العصر، والدور الذى قامت به الأوقاف في مجال التنظيمات التعليمية في هذه المؤسسات، والخدمات التى قدمتها الأوقاف في مجال الرعاية الصحية.

ثالثاً: ثم جاء الفصل الثالث ليتناول الدور الذى قامت به الأوقاف في التعليم في العصر العثماني، من خلال التعرف على أحوال البلاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية في مصر خلال ذلك العصر، مع ذكر لأهم المؤسسات الموجودة في مصر في تلك الفترة، والدور الذى قام به العلماء في التصدي لحل الأوقاف العلمية ؟

رابعا: وأخيرًا تنتهى الدراسة بتقديم دروس تاريخية مستفادة من الوقف كمصدر لتمويل التعليم في الوقت الحاضر، من خلال تتبع الدور الذى قام به الوقف في مجال التعليم عقب فترة الدراسة، وما يقوم به الآن في المجتمعات الغربية، ثم تقديم رؤى مقترحة لتفعيل هذا الدور في الوقت الحاضر.

الفصل الثانى
دور الأوقاف في العصر المملوكي

نبذة عن تطور التعليم في مصر الإسلامية قبل العصر المملوكي:

كانت مصر عندما فتحها المسلمون العرب، مركزاً كبيراً من مراكز الحضارة اليونانية، وكانت عاصمتها الإسكندرية " أعظم مراكز الثقافة اليونانية الرومانية " [1]. وإليها يفد طلاب العلم والثقافة من شتى أنحاء عالم البحر المتوسط طلباً للمعرفة، فكان من الطبيعي أن يتعهد العرب هذا المركز الثقافي الضخم بعنايتهم ورعايتهم فجعلوا من مصر مركزاً علمياً شامخًا في دولتهم الكبرى.[2]

وغلب الطابع الديني على ما شهدته مصر في ذلك الوقت من نهضة علمية خاصة بعد أن وفد إليها عدد كبير من الصحابة قدرهم البعض بما يزيد على مائة وأربعين صحابياً[3]. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أخذ الصحابة يفدون إلى مصر بعد الفتح، وشجعهم على ذلك ما رأوه من وفرة الخيرات بها، وسهولة العيش، وكان العالِمون منهم بأمور الدين يقومون بمهمة تعليم الشعب المصري أصول الدين الإسلامي، وهؤلاء الصحابة العلماء " كانوا أساس مدرسة مصر الدينية " [4] .

وقد نشأت في مصر إلى جانب هذه الحياة الدينية الأدبية حياة علمية خاصة، كانت في الواقع استمرارًا للحياة العلمية التى كانت قائمة بمصر قبل الفتح، فقد نشأ في جامع عمرو بن العاص بالفسطاط العديد من الحلقات العلمية، والتى كانت تدرس فيها مختلف العلوم، والمعارف الدينية الإسلامية، بجانب بعض المعارف، والعلوم العقلية كعلم الطب[5]. وكانت هذه الحركة العلمية تكاد تكون منحصرة في ذلك الوقت في الفسطاط العاصمة الجديدة، والإسكندرية[6].

---

1 – السيد عبد العزيز سالم: تاريخ الإسكندرية وحضارتها، ط1 القاهرة، دار المعارف، 1961 ص180.

2 – عبد الرحمن الرافعي، سعيد عاشور: مصر في العصور الوسطى، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 2000 ص74.

3 – السيوطي: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج1، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ص 72.

4 – سيدة كاشف: مصر في فجر الإسلام، ج2، القاهرة، دار النهضة العربية، 1970، ص278.

5 – جمال الدين الشيال: تاريخ مصر الإسلامية، القاهرة دار المعارف، 1967ص138، نجلاء محمد حامد: التعليم في عصر الولاة، مرجع سابق، ص102.

6 – أحمد أمين: ضحى الإسلام، ج2، القاهرة، دار المعارف، 1935، ص93.

وبذا أصبحت مصر مركزًا علمياً هاماً خصوصاً في أواخر عصر الولاة، وزاد من ازدهار هذه الحركة العلمية ظهور مصر لأول مرة منذ الفتح العربي بمظهر الدولة المستقلة في عهد الطولونيين والإخشيديين، ذلك أن الحكام المستقلين يتطلعون عادة إلى تدعيم نفوذهم عن طريق الظهور في صورة حماة الدين والعلم[1] لذلك شهدت مصر في عصر الطولونيين نهضة فكرية ثقافية واسعة شملت ميادين عديدة، من أدب وتاريخ وعلوم دينية وفلسفية وغيرها من العلوم، كما صارت مصر في هذه الفترة قبلة الراحلين والوافدين من حاضرة الخلافة، وحواضر الأمصار الأخرى[2]. وأصبح جامع عمرو بن العاص وجامع ابن طولون من أهم المراكز العلمية في مصر ذلك العصر، هذا فضلاً عما كان يجري في بيوت الأمراء والوزراء من ندوات علمية في مجالس المناظرة الخاصة بهم[3].

وشهد العصر الأخشيدي في مصر نشاطاً كبيراً في ميادين عدة من العلوم والفنون والأدب، وكان العلماء يلقَوْن تشجيعاً من الأمراء وعلية القوم، وقد بالغ الإخشيديون في إعطائهم الأموال، والهبات، حتى قيل " إن الخليفة عبد الرحمن الناصر أرسل من الأندلس عشرة آلاف دينار لتفرق على فقهاء المالكية بمصر، فلما علم كافور الإخشيدي –أمير مصر حينئذٍ – أمر بعشرين ألف دينار لتفرق على فقهاء الشافعية "[4]. فكان لهذا الإنفاق السخي أن رحل العلماء إلى مصر من الأقطار المختلفة، وأصبحت البلاد في عهدهم مركزاً ممتازاً للعلم والتعليم[5].

وعندما استقر سلطان الفاطميين في مصر عملوا على نشر الثقافة العلمية والأدبية فقد كان للفاطميين اهتمامٌ كبيرٌ بالحركة العلمية واتجاهاتها المختلفة وخاصة ما كان متصلاً بتنظيم الفكر الشيعي ونشره على أوسع نطاق[6]. فقد تميز علماء، ودعاة الشيعة بالنشاط العلمي الكبير ويمكن اعتبار يعقوب بن كلس مثالاً على ذلك، فعلى الرغم من انشغاله بشئون الوزارة نجده يخصص جزءًا من وقته لتأليف الكتب، والرسائل في عقيدة المذهب وفقهه، ويطلب من العزيز بالله الخليفة الفاطمي تحويل الجامع الأزهر إلى جامعة شيعية تدرس فيها مبادئ الشيعة بل أكثر من ذلك يجلس هو في الأزهر لتدريس تلك المبادئ[7].

---

1 – محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، مرجع سابق ص233.
2 – انظر حسن محمد أحمد: حضارة مصر الإسلامية في العصر الطولوني،القاهرة،دار الفكر العربى، ص223.
3 – عبد الرحمن الرافعي، وسعيد عاشور: مصر في العصور الوسطى، مرجع سابق، ص125.
4 – سيدة إسماعيل كاشف: مصر في عصر الأخشيديين، ط2 القاهرة، دار النهضة العربية، 1970،ص317.
5 – خطاب عطية علي: التعليم في مصر في العصر الفاطمي، القاهرة، دار الفكر العربي، ص44.
6 – محمد جمال الدين سرور: تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق، القاهرة، دار الفكر العربي، ص227.
7 – أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي، ج5، مرجع سابق ص172.

وبعد فترة ليست بالطويلة يتسع الجامع الأزهر لتدريس ألوان متعددة من العلوم بجانب تدريس مبادئ التشيع، مما كان له أكبر الأثر في النهوض بالحياة العلمية في مصر في ذلك الوقت. كذلك اهتم الفاطميون بإنشاء المكتبات الضخمة التي كانوا يلحقونها بقصورهم. وحرص الخلفاء الفاطميون على تزويد تلك المكتبات بأندر المؤلفات العلمية في شتى العلوم والفنون، حتى تميزت تلك المكتبات عن غيرها من مكتبات العالم الإسلامي في ذلك الوقت. حتى صارت مكتبة الخلفاء بالقاهرة في عهد الحاكم بأمر الله تحتوي على مائة ألف مجلد وصلت في عهد المستنصر بالله إلى مائتي ألف من المجلدات، وكانت تلك الكتب تعار لمن يطلبها من الدارسين بغير أجر[1].

وقد حرص الخليفة المعز لدين الله الفاطمي على فتح أبواب قصره لطلاب العلم والعلماء، وأباح لهم جميعاً الاطلاع على الكتب المختلفة بمكتبة القصر . وحذا حذوه من جاء بعده من الخلفاء، فصاروا يعقدون المجالس العلمية، والأدبية بقصورهم، ويدعون إليها الفقهاء والعلماء والأدباء فيتناظرون بحضرتهم، فترتب على ذلك أن سارت الحركة العلمية في مصر بخطى واسعة نحو التقدم، والارتقاء حتى تفوقت على مثيلتها في العصر الطولوني والإخشيدي[2].

وإزاء هذا المد الشيعي الذي اجتاح مصر، وغيرها من البلاد الإسلامية كان على القوى السنية مواجهتها، فوقع عبء ذلك على دولة بني أيوب التي عمل مؤسسها السلطان صلاح الدين الأيوبي، على إسقاط الخلافة الفاطمية من مصر (567هـ - 1171م)، وتقويض المذهب الشيعي من البلاد ودعم المذهب السني . فكانت خطة صلاح الدين في ذلك هي بناء المدارس لنشر تعاليم المذهب السني، والإنفاق على هذه المعاهد من بيت المال[3] . واستخدم أساليب العنف، والقتل أحياناً أخرى وكان ذلك كله مقتدياً بسيده نور الدين محمود بالشام.

وسار على نهج صلاح الدين الأيوبي في إنشاء المدارس السنية الكثير من أهل بيته ورجال دولته وغيرهم من الأهلين[4]. ومهما يقال من أن صلاح الدين إنما قصد بإنشاء المدارس محاربة المذهب الشيعي، ونشر المذهب السني، فإن التوسع في إنشاء المدارس وغيرها من المؤسسات الدينية، جاء مظهراً قوياً دالاً على رقي الحياة الفكرية في عصر الأيوبيين[5].

---

1 - انظر المقريزي: الخطط، ج4، مرجع سابق ص ص 253 - 255، ول ديورانت، قصه الحضارة، المجلد السابع ج13، ترجمة محمد بدران، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2001 - ص272.

2 - محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية في مصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1979 - ص181.

3 - ستانلي لينيبول: سيرة القاهرة، ترجمة حسن لإبراهيم وآخرون، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ط2، ص171.

4 - أحمد شلبي: موسوعة الحضارة الإسلامية، ج5، مرجع سابق، ص209.

5 - عبد الرحمن الرافعي، وسعيد عاشور، مرجع سابق، ص393.

أما سلاطين المماليك، فكانوا تلاميذ بنى أيوب في الحرب والسياسة، وكانوا كذلك تلاميذهم في العلم، والأدب، والثقافة[1]. بل إن الدرجة التى وصل إليها النشاط العلمي في مصر عصر المماليك ربما فاقت هذا النشاط العلمي زمن الأيوبيين فالدولة الأيوبية لم تكن إلا مرحلة تمهيد للحياة الثقافية، والنهضة العلمية الكبرى التى شهدتها مصر في العصر المملوكي [2]. مما جعل عصر سلاطين المماليك في مصر عصرًا بارزًا بين عصور التاريخ العربي في الشرق الأدنى في العصور الوسطى[3].

أحوال مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العصر المملوكي:

ولا شك في أنه كانت هناك مجموعة من العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى، أضفت على هذا العصر طابعه الخاص الذى امتاز به.

فمن الناحية السياسية : أصبحت السلطة حقًا مشروعًا للمماليك بمصر والشام بعد انهيار كل القوى المتصارعة في المشرق العربي وعجزها عن مواجهة الغزو الخارجي، أو " الإبادة الشاملة " التى كان يمثلها الغزو الصليبي ثم الإعصار التتري، فعلى يد هؤلاء السلاطين تمت هزيمة لويس التاسع قائد الحملة الصليبية السابعة وطرد بقايا الصليبيين من الشام ثم هزيمة التتار وانحسار موجتهم. واستحق المماليك أن يتربعوا على قمة المجتمع، وأن تكون لهم السلطة وأن يشكلوا وحدهم السلطة العسكرية الحاكمة [4].

وثمة عمل هام أقدم عليه السلطان الظاهر بيبرس، فكان له أبلغ الأثر والنتائج بالنسبة للتاريخ الإسلامي بعامة، وتاريخ مصر بخاصة، ومن ثم بالنسبة لتاريخ دولة المماليك على وجه التحديد. هذا المشروع هو " إحياء الخلافة العباسية في مصر " مما أكسب سلطنة المماليك مركز الزعامة الروحية، فضلاً عن زعامتها السياسية في العالم الإسلامي، فحامى الخلافة لابد أن يكون هو صاحب السيادة العليا على ما عداه من ملوك وحكام المسلمين . وكان بيبرس يرمي من إحياء الخلافة العباسية بمصر إلى هذا الغرض، فوجود الخليفة العباسي بالقاهرة – وهو مصدر السلطات في العالم الإسلامي كله – يجعل سلطان المماليك في مرتبة أعلى من سلاطين البلاد الإسلامية الأخرى[5] .

---

1 – عبد اللطيف حمزة: الحياة الفكرية في مصر في العصر الأيوبي والمملوكي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1947، ص154.

2 – عبد اللطيف إبراهيم على: دراسات في الكتب والمكتبات الإسلامية، القاهرة، مطابع الشعب،1962، ص10.

3 – سعيد عبد الفتاح عاشور: الظاهر بيبرس، القاهرة الهيئة العامة للكتاب، 2001، ص13.

4 – محمد جلال كشك: ودخلت الخيل الأزهر، القاهرة، دار المعارف، 1971، ص52.

5 – على إبراهيم حسن: تاريخ المماليك البحرية، ط3 القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1967، ص 245.

وبذلك أصبحت مصر قاعدة الخلافة ومركز العالم الإسلامي، ومحط أنظار المسلمين في مشارق الأرض، ومغاربها. وأخذ سلاطين المماليك يفرضون لأنفسهم مقاما ساميًا في العالم الإسلامي بوصفهم حماة الخلافة المتمتعين بتبعيتها. وهكذا أخذ يفد إلى مصر طوال عصر سلطنة المماليك، القضاة ورسل الحكام، والملوك من مختلف أنحاء العالم الإسلامي يحملون الأموال والهدايا، ويطلبون التقاليد السنية من الخليفة العباسى مما ترتب عليه نشاط كبير في الحياتين العلمية والدينية في مصر في ذلك العصر[1].

ومن الناحية الاقتصادية: أكدت كافة الشواهد التاريخية أن عصر سلاطين المماليك شهد فى مصر نشاطًا اقتصاديًا واسع النطاق، و أصبحت مصر بحكم موقعها الممتاز تمثل الطريق الرئيسى لتجارة الشرق، والمركز التجاري الكبير الذى يقصده تجار الغرب الأوربي لابتياع ما يلزمهم من بخور، وتوابل وغيرها من سلع الشرق، إذ ترتب على غزوات المغول المتكررة في أقاليم الشرق الأوسط في القرن الثالث عشر، واحتلالهم لفارس والعراق وآسيا الصغرى، تعطيل كثير من طرق التجارة بين الشرق والغرب، وبخاصة الطريق البرى الذى يربط بين الصين من جهة ومواني البحر الأسود من جهة أخرى. وبذلك لم يبق طريق آمن بعيد عن عين التجار المغول إلا طريق البحر الأحمر ومصر. مما جعل مصر في ذلك العصر تقوم بدور الوسيط بين الشرق والغرب[2]، وما ترتب على ذلك من رواج التجارة في مصر عصر المماليك، وزيادة ثرواتها، التى لم تقتصر على الحكام فقط بل امتدت لتشمل غيرهم من المصريين[3].

وقد أدرك سلاطين المماليك ما يمكن أن تعود به عليهم التجارة الخارجية من ثروة فاهتموا بتنشيطها، وتأمين مسالكها. ولا شك في أن تدفق الأموال على البلاد نتيجة انتعاش التجارة صحبه ازدهار هام في بقية ألوان النشاط الاقتصادي كالزراعة والصناعة، أو في النشاط الفكري، والعلمي سواء أكان في التأليف أم في بعض العلوم التى جمعت بين المهارة في فن الصناعة والدقة في تطبيق العلم على العمل ومن أبرزها علم الطب[4].

واستخدم الفائض من تلك الثروة الطائله التى دعمتها موارد مصر الزراعية والصناعية، في بناء

---

1 – سعيد عبد الفتاح عاشور: عصر المماليك البحرية، مرجع سابق ص182.

2 – انظر سعيد عبدالفتاح عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، القاهرة، دار النهضة العربية ص214 –213، الظاهر بيبرس، ص 155، 158. احمد عطية رمضان. تطور مصر الاقتصادي والاجتماعي منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر المماليك، القاهرة، دار الثقافة العربية للطبع،1990 ص 468، 472.

3 – على إبراهيم حسن: تاريخ المماليك البحرية، مرجع سابق، ص416.

4 – حامد زيان: الأزمات الاقتصادية والأوبئة في العصر المملوكي، القاهرة، المكتبة العالمية، ص6.

المنشآت المدنية ذات الطابع الحضاري من قصور، ومساجد، ومدارس، وخانات، وسبل، وغيرها من المنشآت العمرانية، والإنفاق بكرم وبذخ على الصناع والعمال فأتقنوا صناعتهم نتيجة لما لاقوه من حسن الجزاء[1].

ولذلك نجد أن معظم المنشآت التى أنشئت في العصر المملوكي خصوصًا المؤسسات ذات الطابع العلمي كالمدارس تتصف بالأناقة والفخامة إذ لم يبخل منشئوها في الصرف عليها. فيذكر ابن دقماق أن المدرسة المسلمية أرصد لها القاضي ناصر الدين بن مسلم الكارمى " ستة عشر ألف دينار لعمارتها فعُمرت وجاءت من أحسن المدارس ولم يكن بمصر أحسن منها "[2].

والمدرسة الطيبرسية التى أنشأها الأمير علاء الدين طيبرس الخازندار بجوار الجامع الأزهر "تأنق في رخامها، وتذهيب سقوفها حتى جاءت في أبدع زي وأحسن قالب وأبهج ترتيب لما فيها من إتقان في العمل، وجودة في الصناعة...وبلغت النفقة عليها جملة كثيرة "[3].

وإذا كانت المدارس التى أنشأها الأمراء والأعيان على هذا النحو، فمن الطبيعي أن تكون المدارس التى أنشأها سلاطين المماليك أكثر تأنقًا وزخرفًا ، نظرا لما ينفقونه عليها من أموال، ولا أدل على ذلك من مدرسة السلطان حسن التى لا يعادلها بناء آخر في الشرق بأجمعه، فقد جُمعت فيها شتى الفنون، وقد وصفها السلطان سليم وقد زارها عام 923هـ بقولة "هذا حصار عظيم"[4]. فقد رصد السلطان حسن لعمارة هذه المدرسة في كل يوم "مبلغ عشرين [5] ألف درهم لمدة تزيد على ثلاث سنوات متتالية، وجمع فيها من الصناع ما لا يحُصى عده " . حتى إنه أجهدته تلك المصاريف ففكر في التوقف عن إتمامها، ولكنه رجع عن تلك الفكرة لئلا يقال أن "ملك مصر عجز عن إتمام بناء بناه" . فجاءت أعظم ما بُني في ديار الإسلام من العمائر[6].

---

1 – عبد الغنى محمود عبد العاطى: التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة القاهرة، 1975، ص119.

2 – انظر ابن دقماق: الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ق1، مصدر سابق، ص99، المقريزى: الخطط، ج4، مصدر سابق، ص 251.

3 – المقريزى: الخطط، ج4، مصدر سابق، ص223.

4 – حسن عبد الوهاب: تاريخ المساجد الأثرية، ج1، ص ص166–167، وانظر أيضًا مسجد السلطان حسن وما حوله من الآثار، القاهرة، المكتبة الثقافية 1962، ص21.

5 – ابن حبيب: تذكرة النبيه في ايام المنصور وبنيه، ج3 تحقيق محمد أمين، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1986، ص209

6 – المقريزى: الخطط،ج4 مصدر سابق، ص17.

وكان نتيجة ذلك أن ازدهرت العمارة الإسلامية في ذلك العصر أيما ازدهار حتي إنه يحق لنا أن ننعت عصر المماليك البحرية بالعصر الذهبي للعمارة بمصر؛ ولم لا وقد تنافس ملوك وأمراء هذا العصر في تشييد المؤسسات المعمارية الخيرية، والمدنية[1].

فإذا كان الناس في عهد الوليد بن عبد الملك كانوا إذا التقوا يتساءلون عن البناءين والصناع ؛ فقد كان الحال كذلك في مصر في عصر هذه الدولة خصوصًا عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذى كانت له رغبة شديدة في العمارة حتى " إنه أفرد لها ديوانا وبلغ مصروفها كل يوم اثنا عشر ألف درهم تقره، وأقل ما كان يصرف من هذا الديوان في اليوم للمنشآت العمرانية في عهد الناصر محمد مبلغ ثمانية آلاف درهم تقره "[2]. ولذلك شيد في عصره وحده ما يربو على أربعين مسجدًا ومدرسة[3] غير القصور، والجسور، وغيرها من المنشآت المدنية. وإذا كنا أطلقنا على عصر المماليك البحرية بالعصر الذهبي للعمارة فجدير بعصر المماليك الجراكسة أن يطلق عليه العصر المآسي للعمارة بمصر. فبعد أن تطورت العمارة في عصر المماليك البحرية. تركزت وتم تمصيرها في عصر هذه الدولة " وأخذت زخرفها وازينت "[4]. حتى غدت القاهرة في عصر دولتي المماليك البحرية والبرجية كعروس مزينة بأجمل وأروع المباني، درة الشرق وملتقى متاجره، وعلومه، وفنونه. لدرجة أن بابا الفاتيكان بروما بهرته تلك النقوش، والزخارف التى في مثل هذه المؤسسات فدعا أمهر الصناع الموجودين في أوروبا لعمل مثل تلك الزخارف وغيرها من الفنون في كنائس روما[5].

ولما كانت العلوم تكثر حيث يكثر العمران، وتعظم الحضارة تماشيا مع "نظرية ابن خلدون" "أن العلوم تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة ". نظرًا لأن تعليم العلم من جملة الصنائع التى تتأثر بالحالة الاقتصادية، والترقي الحضاري "لا أنه أمر زائد على المعاش". فمتى فضلت أعمال أهل العمران عن معايشهم انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرف في خاصية الإنسان وهى العلوم والصنائع[6]. فإذا طبقنا هذه النظرية على مصر عصر سلاطين المماليك نجد أن الحركة العلمية ازدهرت فيها وتركزت "بالقاهرة من بلاد مصر لما علم أن عمرانها مستبحر وحضارتها مستحكمة منذ آلاف السنين فاستحكمت فيها الصنائع، وتفننت ومن جملتها تعليم العلم "[7].

---

1 – حسن عبد الوهاب: تاريخ المساجد الأثرية، ج1 مرجع سابق، ص18.
2 – المقريزى: الخطط، ج3 مصدر سابق، ص116.
3 – ستانلى لينبول: سيرة القاهرة، ص171.
4 – حسن عبد الوهاب: تاريخ المساجد الأثرية، ج1 مرجع سابق، ص19.
5 – امين سامى: تقويم النيل، ج1، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1916، ص251.
6 – ابن خلدون: المقدمة، مصدر سابق، ص473، عبدالغنى عبدالعاطى: التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك، مرجع سابق، ص 154.
7 – المصدر السابق.

أما عن الحياة الاجتماعية في عصر سلاطين المماليك: فقد اتصفت بالحركة والنشاط فضلا عن الثراء والترف، وقد عاش المماليك في مصر طبقة منفصلة عن سائر السكان، فكانوا يشكلون الطبقة العسكرية الممتازة التى سيطرت على البلاد وأهلها، ولهم في أصلهم وشأنهم وطريقة تربيتهم، وأسلوبهم الخاص في الحياة وعدم اختلاطهم بأهل البلاد، سياج يحيط بهم ويجعل منهم طبقة ذات خصائص تعزلها عن المحيط الذى تعيش وسطه[1]. فقد عاشوا طبقة أرستقراطية، يحكمون البلاد، ويتمتعون بالجزء الأكبر من خيراتها دون أن يحاولوا الذوبان في محيطها والامتزاج بأهلها[2].

أما المصريون فقد استطاعت بعض فئاتهم "كالمعممين"[3] والتجار أن يحتفظوا لأنفسهم بمكانة مرموقة في المجتمع ومستوى لائق من المعيشة، في حين ظل غالب أهل البلاد من العوام والفلاحين يحيون حياة أقرب إلى البؤس، والحرمان[4].

أما طبقة العلماء فقد نالوا كل التقدير من جانب الحكام، والمحكومين على السواء . وكان العلماء يمثلون في ذلك الوقت "حكومات الظل أو الحكومات الخفية " نظرا لما كانوا يتمتعون به من إجلال وتقدير من العام والخاص[5] . ذلك أن الناس أكرموا العلماء وأضفوا عليهم مختلف ألقاب التقدير والتفخيم مثل "فقيه زمانه" و "عالم عصره" و "انتهت إليه رياسة العلم أو المذهب" وفي زحام الأسواق عند البيع والشراء اعتاد الناس أن يقدموا العالم على أنفسهم، ولعل أقوى دليل على إحساس الناس بمكانة العلماء أنهم صاروا يقصدونهم لقضاء حوائجهم والشفاعة لهم عند أهل الدولة[6].

أما عن الحكام المماليك فقد أحسوا دائما طوال ذلك العصر بأنهم في حاجة إلى دعامة يستندون اليها في حكمهم، ويستعينون بها على إرضاء الشعب، فلم يجدوا أمامهم سوى فئة العلماء بحكم ما للدين ورجاله من قوة ونفوذ . فالمماليك احترموا رجال الدين لأنهم " قوة لها خطرها في اكتساب الرأي العام في البلاد"[7]. ولا أدل على ذلك الشعور من قول السلطان الظاهر بيبرس عند علمه

---

1 – انظر سعيد عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، مرجع سابق، ص17، الأيوبيون والمماليك، ص317.

2 – عبد الرحمن الرافعى، وسعيد عاشور: مصر في العصور الوسطى، ص 544 –543.

3 – "المعممين" مصطلح أطلق في عصر سلاطين المماليك على الفئة التى تمثل العلماء، والفقهاء والادباء، والكتاب، وأرباب الوظائف الديوانية، سعيد عاشور: المجتمع المصرى، مرجع سابق، ص28.

4 – يسري عبد الغنى: مؤرخون مصريون من عصر الموسوعات، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2000، ص40.

5 – المرجع السابق، ص38.

6 – سعيد عبد الفتاح عاشور: دراسات في الحياة الاجتماعية في مصر على عصر المماليك، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1954، ص22.

7 – سعيد عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، مرجع سابق، ص321.

بوفاة الشيخ العز بن عبد السلام " الآن استقر ملكى " [1] لأنه كان يخشى الشيخ.والسلطان الأشرف برسباى كان يقول " لولا القاضي العيني ما حسن إسلامنا ولا عرفنا كيف نسير في المملكة " [2].

وفي هذا المجتمع أيضا تمتعت المرأة بقسط وافر من التقدير الاحترام، إذ نظر المماليك إلى نسائهم نظرة مليئة بالإجلال والتقدير، ولم يكن عامة الناس أقل احتراما لنسائهم من المماليك. وبفضل هذه المكانة الطيبة التى تمتعت بها المرأة عند الحكام والمحكومين في عصر المماليك، استطاعت المرأة أن تقوم بدور ملحوظ في الحياة العامة. والمشاركة في الحياتين العلمية والدينية [3]، ويكفى هذا العصر فخرًا " الإناث المحدثات في خدمة الحديث النبوى الشريف " [4].

دور المرأة في الحياة العلمية في العصر المملوكي :

لم يقتصر الاهتمام بالتعليم في العصر المملوكي على الرجال فقط دون النساء، بل شاركت المرأة في هذا المجال مشاركة فعالة، فسجل التاريخ أسماء كثيرات من هؤلاء النسوة اللائى اشتغلن بالعلم.

وخاصة أنه في ذلك العصر ظهر إقبال شديد بين عامة النساء على مجالس العلم والدين، وفي سبيل ذلك حرصت كثيرات منهن إلى الذهاب إلى تلك المجالس العلمية حيث يجلسن في مكان منفرد عن الرجال لسماع تلك الدروس وفى بعض الأوقات خص بعض الفقهاء، والوعاظ النساء دون الرجال بعلمهم[5].

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل دأبت كثيرات منهن على التنقل بين مصر والشام للسماع من كبار العلماء شأنهن في ذلك شأن فقهاء وعلماء العصر . فمثلا مريم أم عيسى بنت القاضى شهاب الدين، سمعت على كثير من العلماء في عصرها، وكانت ممن أجاز لها التقى الصانع " فكانت آخر

---

1 – ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1 مصدر سابق، ص318.

2 – ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة في ملوك مصر، القاهرة، ج15، مصدر سابق، ص 110 – 111.

3 – انظر عبد الرحمن الرافعى: مصر في العصور الوسطى، ص545، سعيد عاشور: المجتمع المصرى، ص 138، الملك الظاهر بيبرس، ص179.

4 – حياة ناصر الحجى: صور من الحضارة الإسلامية في سلطنة المماليك، ط1 الكويت، دار القلم، 1992، ص 15.

5 – سعيد عبد الفتاح عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، مرجع سابق، ص138.

من يروى عنه، وأجاز لها أيضا جماعة من مسندى الديار المصرية وجماعة من مسندى الشام كأبى العباس الحجار" . ويذكر ابن حجر أنه " سمع عليهـا الكثير من مروياتها " [1]، وآمنة بنت الشيخ الشهاب أبى الفضل أحمد بن حجر العسقلانى، كانت " ممن أجاز لها خلق كثير"، وكذا زينب بنت الخطيب يحيى بن الشيخ عز الدين بن عبد السلام " كانت ممن انفردت بالرواية عن جماعة "[2].

بل واشتهرت بعض السيدات في ذلك العصر بغزارة علمهن فكان نتيجة ذلك أن رحل طلاب العلم إليهن للحصول على إجازة منهن، بل واستقدمن إلى القاهرة كغيرهن من علماء العصر لسماع مروياتهن من الحديث .

ومن ذلك (ست الوزراء) الشيخة المعمرة الصالحة المسندة أم محمد المعروفة بالوزيرة كانت ممن سمعت صحيح البخاري والشافعي وروت الكثير وطلبت إلى الديار المصرية " وروت الصحيح مرات بدمشق والقاهرة . سمع منها خلق كثير وصارت رُحلة زمانها في ذلك العصر ورُحل إليها من الأقطار[3].

وباى خاتون ابنة على بن محمد بن عبد البر الدمشقية الأصل ثم القاهرية كانت ممن " حدثت بالشام ومصر"، وكان مسكنها أولا بالشام ثم نقلها الظاهر جقمق إلى القاهرة لاعتنائه بها [4].

وفى سبيل ذلك لم يأنف كبار العلماء في دولة المماليك من الاعتراف بأنهم درسوا على يد بعض الشهيرات وحصلوا منهن على إجازة علمية بنقل مروياتهم .

فيذكر ابن حجر عن جويريه بنت الشيخ الإمام المحدث شهاب الدين أحمد الهكارى الأصل ثم المصري" أنها كانت ممن أكثر المحدثون السماع إليها "، حتى أنه يذكر أنه "حدث بمسموعها مرارا بل أكثر من ذلك أن مشايخ عصره وكثير من أقرانه سمع منها "وكانت ممن طال عمرها وحصل النفع بها "[5]

---

1 – الذيل على الدرر الكامنة، القاهرة معهد المخطوطات العربية 1992، ص138.

2 – المقريزى: السلوك،ج2 ق3 مصدر سابق ص389، السخاوى الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج 1القاهرة، ص3 .

3 – ابن تغرى بردى: المنهل الصافي،ج5، مصدر سابق، ص282 – 283، النجوم الزاهرة، ج9، ص169.

4 – السخاوى: الضوء اللامع، ج12، مصدر سابق، ص11 – 12.

5 – الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص544، ولى الدين أبو زرعة: الذيل على العبر في خبر من غبر، ج2، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1999، ص 514 .

بل إن بعض العلماء كالسخاوى مثلا أفرد في كتابه "الضوء اللامع" جزء خاص بتراجم النساء الشهيرات في عصره فقط بلغت زيادة عن الألف . مما يدل على اتساع نشاط المرأة العلمي في ذلك العصر[1].

عوامل ازدهار الحركة العلمية في مصر المملوكية:

وكان للدوافع العلمية، والثقافية لدى السلاطين، والأمراء المماليك أثره فيما شهدته مصر من نهضة علمية في ذلك العصر. فلم يكن سلاطين المماليك وأمراؤهم بعيدين كل البعد عن النشاط العلمي الذى ساد في عصرهم على الرغم من أنهم من أصول غير عربية. فالسلطان الظاهر بيبرس عرف أنه كان يقرب أرباب العلوم من كل علم وفن وكان يميل إلى دراسة التاريخ ويقول "سماع التاريخ أعظم من التجارب" [2]. والسلطان الناصر حسن، يذكر أنه "أشتغل بالعلم كثيرًا حتى أنه نسخ دلائل النبوه للبيهقي بخطة" [3] والسلطان الأشرف شعبان..."مشى سوق أرباب الكمالات في زمانه من كل علم وفن ونفقت في أيامه البضائع الكاسدة من الفنون، والملح، وقصدته أربابها من الأقطار وهو لا يكِلّ من الإحسان إليهم في شئ يريده وشئ لا يريده. حتى كلمه بعض خواصه في ذلك فقال: أفعل هذا لئلا تموت الفنون في دولتي وايامى"[4]. والسلطان الظاهر جقمق، عرف عنه أنه كان فصيح اللسان بالعربية، متفقها، كثير التعصب لمذهب الإمام ابى حنيفة . وكان له اشتغال بالعلم ويستحضر منه مسائل جيدة يبحثها مع العلماء، والفقهاء . حتى إنه حصل على إجازة من أحد العلماء في أيام إمرته . وبالإضافة إلى ذلك كانت له رغبة شديدة في اقتناء الكتب النفيسة و"يعطى فيها الأثمان الزائدة عن ثمن المثل"[5]. والسلطان الغوري، كان يُعد من علماء الدين بمصر، وكان يجتمع مع العلماء والفقهاء ويتناقشون في شتى العلوم والفنون، وغالبا ما كان السلطان هو الموجه

---

1 – الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج12.

2 – ابن تغرى بردى: النجوم الزاهره، ج7 مصدر سابق، ص162.

3 – عبدالغنى عبدالعاطى: التعليم في مصر زمن الايوبيين والمماليك، مرجع سابق، ص 65.

4 – المصدر السابق، ج11، ص82.

5 – انظر السيوطى: نظم العقبان في أعيان الأعيان، تحقيق فيليب حتى، بيروت، دار الكتب العلمية 1927، ص63، ابن تغرى بردى: مورد اللطافة فيمن ولى السلطنة والخلافة، ج2 تحقيق نبيل عبد العزيز القاهرة، دار الكتب ص161–162، النجوم الزاهرة ج15، ص459، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج4 تحقيق محمد أمين: القاهرة الهيئة العامة للكتاب، ص296، السخاوى: الضوء اللامع لاهل القرن التاسع، ج3. القاهرة. دار الكتاب الإسلامي. ص71 – 73.

للمناقشة وطرح الأسئلة وفي بعض الأحيان يتصدى هو للشرح والتحليل [1].

والأمير علم الدين سنجر الجاولى، كان أحد أمراء المشورة الذين يجلسون في حضرة السلطان " سمع الحديث ورواه، وقرأ الفقه على مذهب الإمام الشافعي، أفتى وصنف في هذا المذهب " وكان له محبة في أهل الخير والفقراء وبنى لهم الربط والخوانق والزوايا والمدارس والمساجد[101]. والأمير عز الدين الأفرم الصالحى كان كثير الإحسان للعلماء والفقهاء، و " بنى لهم الكثير من الربط والخوانق والزوايا والمدارس والمساجد " [3].

ومن مظاهر تكريم الحكام المماليك للعلم والعلماء، أنهم كانوا يحضرون افتتاح المدارس، فقد جرت العادة – طوال العصر المملوكي – عند الفراغ من عمارة المدرسة، أن يحضر المنشئ افتتاحها في جمع كبير يحضره كبار الدولة وأعيانها وعلماؤها، ويستمعون جميعًا إلى أول درس يُلقى فيه، ثم يُعد سماط " فاخر " بمختلف الأطعمة والاشربة، فيأكل منه الجميع، وما فاض يذهب إلى العامة، ثم يخلع السلطان على كل من أسهم في بناء المدرسة، وكذلك من يقوم بالتدريس بها[4].

فإذا كانت هذه هى رغبة سلاطين المماليك وأمراؤهم في العلم، فإننا لا نعجب لكثرة ما أسسوه من مؤسسات تعليمية درُست فيها العلوم الدينية وغيرها من المواد حتى صارت مراكزً لحياة علمية نشطة في ذلك العصر.

وربما كان للحظوة بأسباب التمجيد والتخليد أن تسابق السلاطين، والأمراء، والوزراء وحتى الخدم والعتقاء في بناء المؤسسات التعليمية وهَمُّ كل واحد منهم أن يعلو على غيره في البناء حتى يحقق ما يبغيه من عظمة ومجد قد لا تأتى به شخصيتة المجد بة، أو سيرته المعتمة، حتى أصبح من المعتاد طوال عصر المماليك أن يكون من آثار السلطان بناء مؤسسة تعليمية أو أكثر، وينسحب

---

1 – عبد الوهاب عزام: مجالس السلطان الغورى، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة 1941، ص 38 – 39.

2 – المقريزى: السلوك لمعرفة الدول والملوك، ج2 ق3 تحقيق محمد مصطفى زيادة، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1958، ص674.

3 – انظر ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك المعرف بتاريخ بن الفرات ج8 تحقيق قسطنطين زريف ونجلاء عز الدين، بيروت، ص87، بدر الدين العتبى: عقد الجمان في حوادث الزمان، ج3، القاهرة الهيئة العامة للكتاب، 1989: ص 338 – 339.

4 – المقريزى: الخطط، مصدر سابق، ص 217 – 218، السلوك ج3، ق1 – ص 9 – 28.

هذا القول على معظم سلاطين المماليك بداية بالمعز وانتهاءً بالسلطان الغورى كما لو كانت هذه المدارس من شعار السلطنة. بل يندر أيضا أن يذكر اسم أمير من أمراء المماليك دون أن ترتبط سيرته بمؤسسة دينية أو خيرية له، حتى شهدت مصر خلال ذلك العصر أكبر عدد من المساجد، والخوانق، والمدارس، والربط، بصورة لم تشهدها في أى عصر من العصور الإسلامية السابقة أو اللاحقة. فمساجد الصلوات الخمس "أكثر من أن تحصى وأعز من أن تستقصي"[1]. والمساجد التى تقام بها الجمع يذكر ابن شاهين أن بالقاهرة ومصر فقط "ما يزيد عن ألف خطبة ونيف"[2]. وعن المدارس يذكر الرحالة ابن بطوطه أنه "لا يحيط أحد بحصرها لكثرتها"[3]. مما يجعل مسألة الحماس الديني، والتعليمي، والخيري عند المماليك "مدعاة للإعجاب والتساؤل معًا"[4].

كما ساعدت بعض العوامل الخارجية التى أصابت العالم الإسلامي في ذلك الوقت، على بزوغ نجم مصر على من عداها من الدول الإسلامية في مجال العلم والتعليم، ويأتي في مقدمة تلك العوامل ما أصاب العالم الإسلامي في العراق وغيره من بلاد الشرق على أيدي المغول من كوارث، وما ترتب على ذلك من قتل للعلماء، وإتلاف للكتب، وما أصاب المسلمين في الأندلس في الغرب على أيدي المسيحيين، فضلا عما أصاب بلاد الشام من أضرار على أيدى المغول، والصليبيين جميعًا[5].

إذ في تلك الغمة التى ألمت بالعالم الإسلامي لم يجد العلماء في الغرب أو الشرق بلدًا تطيب فيه الحياة سوى مصر. فجندت الدولة المملوكية إمكاناتها لصد عادية هؤلاء جميعًا، فشنت عليهم الحروب، و إلى جانب ذلك استعانت بمن فرّ إليها من علماء المشرق والمغرب الذين أفسحت لهم في كنفها ورحبت بهم في ربوعها، فقاموا بحركة إحياء علمية دعما لدولتهم وبعثا لشباب الدين وقوته[6]. وبلغت الحياة الفكرية، والأدبية في مصر الإسلامية بفضل هؤلاء العلماء ذروة النضج والازدهار خصوصًا في القرنين الثامن والتاسع الهجريين، ففي تلك الفترة احتشد بمصر

1 – القلقشندى: صبح الأعشى فى صناعة الانشا، ج3 تحقيق محمد حسن شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية 1987. ص417.

2 – زبدة كشف المماليك، تحقيق بولس رايس،باريس، ص31.

3 – رحلة ابن بطوطة، مصدر سابق، ج1، ص62.

4 – حياة ناصر الحجى: صور من الحضارة العربية الإسلامية سلطنة المماليك، مرجع سابق، ص13.

5 – سعيد عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، مرجع سابق، ص321.

6 – محمود رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، ج7، مرجع سابق، ص230.

أعظم جمهرة من العلماء والكتاب من كل فن وضرب، وفيها أيضا تعمرُ القاهرة بأكابر العلماء الوافدين عليها من المشرق والمغرب، تجتذبهم نهضتها الفكرية، ويمتاز القرن الثامن في مصر بأنه عصر الموسوعات العلمية والأدبية الكبرى، فقد ظهرت فيه طائفة من العلماء المصريين عكفوا على جمع أشتات العلوم والفنون المعروفة يومئذ في مؤلفات جامعة، وكتبت في عدة موسوعات جليلة، ما زالت تتبوأ مقامها الفذ في التراث العربي[1]، وذلك هو المقصود بحركة الإحياء التى قام بها العلماء المصريون نتيجة للزعامتين الدينية والسياسية،اللتين سلمتا في وقت كانت بغداد عاجزة تمام العجز عن القيام بشيء من ذلك[2]. إذ رأى العلماء في تلك الفترة الحاسمة من تاريخ العالم الإسلامي أن يعدو السير ويقبلوا على التعليم والتدريس، خاصة وأن الظروف قد واتتهم، فالمؤسسات التعليمية أعدت بكامل مرافقها، وأوقفت عليها الأوقاف الدّاره لصيانتها وضمان سير عملها . وجعلت لهم ولطلابهم الرواتب المادية والعينية حتى ينصرفوا إلى طلب العلم بنفوس آمنة مطمئنة. فنتج عن ذلك " حركة إحياء علمية جديدة في تاريخ الحضارة الإسلامية فاقت مثيلتها في كل العصور هى مثار العجب للعالم ومحل الفخر لمصر " [3].

نظام التعليم في مصر في العصر المملوكي:

والواقع فيما يتعلق بالتعليم ومراحله في عصر المماليك أنه لم تكن له سياسة ثابتة يحرص السلاطين علي تنفيذها، والإنفاق عليها من دواوين الدولة اللهم إلا فى تربية المماليك السلطانية الاجلاب بطباق القلعة[4]. أما عامة الناس من غير المماليك فكانت أمامهم المكاتب ليتعلم فيها الصغار مبادئ القراءة والكتابة، ومبادئ من العلوم الأولية مع حفظ القرآن الكريم. ثم المدارس والمساجد ليتم فيها الكبار دراستهم، وما شيد من الخوانق والأربطة والزوايا.

---

1 – محمد عبد الله عنان: مؤرخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ المصري، القاهرة الهيئة العامة للكتاب، 1999، ص76.

2 – عبد اللطيف حمزة: القلقشندى في كتابه صبح الاعشى، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ص15.

3 – محمود رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، ج7، مرجع سابق، ص232.

4 – " كان السلطان إذا اشترى عددًا من المماليك، يرسلهم إلى طباق القلعة – وهى شبيهة بالثكنات العسكرية اليوم – وقد خصص بكل من هذه الطباق فقيه يحضر لتعليم هؤلاء المماليك القرآن الكريم والخط العربى، وأحكام الدين، حتى إذا بلغ المملوك بدأ تعلمه فنون الحرب، وعندما ينتهى المملوك من هذه المرحلة ينتقل إلى الخدمة ويمر بأدوارها رتبه بعد رتبه حتى يصير من الامراء " عبد اللطيف إبراهيم: دراسات تاريخية واثريه في وثائق من عصر الغورى، مرجع سابق، ص 143 – 144، سعيد عاشور: المجتمع المصري، مرجع سابق، ص 19.

وقد فتحت هذه الدور التعليمية ليتعلم فيها من يشاء من أبناء الشعب، وكان التعليم فيها بالمجان لا يشترط فيها للطالب تحديد سن معينة، ولا يجبر على ا لاستماع لشيخ بذاته، ولا يكلف حضور درس معين. بل كان حرًا إلى حد بعيد في اختيار درسه وشيخه، وفقًا لميوله الشخصية . وهذا فضلاً عما كان يدّر عليه من البر والمعونة، وما هى له من دور الكتب الملحقة بتلك المؤسسات[1].

وكان إنشاء تلك المؤسسات من المفاخر التى تسابق إليها سلاطين المماليك وأمراؤهم وأعيانهم، فرصدوا الأوقاف الكثيرة للصرف عليها من أجل استمرار العمل فيها بصورة منظمة، مما جعل عصر سلاطين المماليك بحق " أزهى العصور الإسلامية كافة في مجال وفرة الأوقاف خدمة للعلم والتعليم "[2].

ولم تكن الوقفيات على تلك المؤسسات تعنى بالجانب المالي فحسب، وإنما كانت أيضا مسئولة عن التشريعات التى تنهض بالتعليم في المؤسسات التعليمية، فتحدد شروط الدرس وموضوعاته، وعدد الطلبة وعدد العاملين، ومكان أداء الدرس وزمانه . وتشمل أيضا دفع مرتبات العاملين فيها وكذا دفع رواتب الطلبة، فضلا عن الطعام والمسكن، و الملبس، والمعالجة الطبية، وتتضمن بجانب ذلك مخصصات مالية لصيانة تلك المؤسسات، وترميمها وتجهيزها بالأثاث واللوازم المختلفة . فحجة الوقف كانت بمثابة صك تأسيس المؤسسات التعليمية في ذلك العصر وكانت تتضمن منهاجها وقانونها، ونظامها الإداري[3].

وفي هذا الإطار حفلت مصر خلال ذلك العصر بالعديد من المؤسسات التعليمية المتباينة في أصولها وتكوينها وطابعها العام وأهدافها، ولكن يربط بعضها ببعض أنها اعتمدت على الأوقاف بشكل كبير في تأديتها لأداء وظيفتها التعليمية والتربوية . ومن هذه المؤسسات ما غلبت عليه الصفة الدينية بجانب تأديتها لرسالتها التعليمية وكان ذلك متمثلا في المساجد، والمؤسسات الصوفية كالخوانق، والربط، والزوايا.

---

1 – سعيد عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، مرجع سابق ص190، محمود رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجة العلمي، ج7،مرجع سابق، ص 234.

2 – حياة ناصر الحجى: صورة من الحضارة الإسلامية في سلطنة المماليك، مرجع سابق، ص15.

3 – كامل العسيلى: الأوقاف والتعليم في بيت المقدس، من وقائع ندوة التربية العربية الإسلامية المؤسسات والممارسات، ج3. المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية. عمان. 1990، ص877.

ومنها ما استهدف رسالة علمية وتعليمية في الأساس بجانب قيامه بالشعائر الدينية وتمثل ذلك في المدارس التى أنشئ عدد كبير منها خلال ذلك العصر. لتؤدى وظيفة تعليمية، بالإضافة إلى إقامة الشعائر الدينية بها ومكاتب الأيتام الملحقة بالمؤسسات السابقة لتعليم الأطفال الصغار.

الأوقاف والمؤسسات التعليمية في العصر المملوكي:

أ- المساجد والجوامع:-

شهدت مصر في العصر المملوكي نشاطًا دينيا كانت له أسبابه المتعددة، والتى تتمثل في حرص المماليك على تقوية الرباط الديني الذى يربطهم بالشعب، لينسي لهم ماضيهم وأصلهم وجنسهم، ولا يذكر لهم إلا إنهم مسلمون مخلصون، حريصون على إحياء شعائر الإسلام .

فالمماليك حرصوا على التركيز على الرابطة الوحيدة التى تربط بينهم من ناحية، وبينهم وبين الشعب من ناحية أخري وبينهم وبين الدولة الإسلامية من ناحية ثالثة، وأدت هذه الظروف المجتمعة إلى وجود تيار ديني قوى في مصر، وهو التيار الذى ظهر جليا في إنشاء الكثير من المساجد. التى أثارت كثرتها في العاصمة دهشة الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر في خلال ذلك العصر إذ رأوا أن روما مقر الكنيسة الكاثوليكية ومعقل النصرانية في أوروبا ليس بها مثل هذا العدد من الكنائس[1].

وفى هذا المجال قامت الأوقاف بدور كبير من أجل تدعيم المساجد وتمكينها من أداء رسالتها، وأنشئ في مصر من خلال ذلك الكثير من المساجد التى قال عنها القلقشندى " أكثر من أن تحصى، وأعز من أن تستقصي " [2] أما المساجد التى تقام بها صلاة الجمعة " بمصر و القاهرة داخل السور وخارجه، ألف خطبه ونيف عن ذلك " [3]. بينما يذكر المقريزى أن عدد المساجد التى تقام بها الجمعة " مائه وثلاثين مسجدًا " [4].

وفي عصر سلاطين المماليك . أصبحت تلك المساجد بمثابة جامعات شعبيه مفتوحة لتثقيف جماهير الشعب بمختلف طوائفه، ولذا كان يعتني عناية خاصة باختيار من يقوم بالتدريس في تلك المساجد باعتبار أنه المكان المعد لاستقبال مختلف طبقات الشعب. بالإضافة إلى ترتيب الدروس بها لطلاب العلم. وكان التدريس فيها لا يقتصر على معلم واحد أو تدريس مذهب معين، بل تعددت

---

1 - سعيد عاشور: المجتمع المصري عصر سلاطين المماليك، مرجع سابق ص 159 - 160.

2 - صبح الاعشى: ج3 مصدر سابق. ص417.

3 - ابن شاهين: زيده كشف المماليك، مصدر سابق، ص31.

4 - الخطط: ج4، مصدر سابق، ص 14.

الحلقات، وتنوعت الدروس في المسجد الواحد[1]. وشملت بجانب علوم الدين تدريس مواد أخرى كالطب. فيذكر أبن تغرى بردى: أنه " عندما تسلطن الأمير حسام الدين لاجين أمر بتجديد جامع ابن طولون " وعمر وقفه وقرر فيه دروسًا في الفقه، والحديث، والتفسير، والطب، وغير ذلك من العلوم "[2]، وكان ممن ولى بدرس الطب بالجامع الطولونى خلال ذلك العصر ابن الامشاطى " رئيس الأطباء في وقته "[3]. وتيسيرًا للبحث والاطلاع لطلبة العلم في ذلك الوقت رتب في بعض هذه المساجد " خزانات كتب جليلة "[4].

وكان للأوقاف دور كبير في استمرار حلقات العلم في تلك المساجد خلال ذلك العصر. إذ في حالة امتداد الأيدي إلى تلك الأوقاف أو منع حضور مغُل الوقف التى على تلك المساجد معناه خراب المسجد، وانقطاع حلقات العلم منه، نظرًا لأن الأوقاف كانت المصدر المالى الوحيد لغالبية ما أنشئ من مؤسسات تعليمية ودينية في ذلك العصر. ويضرب لنا المقريزى مثالا على ذلك بجامع الأمير آقسنقر السلارى، فقد أنشأه الأمير المذكور واعتنى به عناية فائقة لدرجة أنه كان يعمل فيه بنفسه، وبعد الانتهاء من إنشائه، وقف عليه " ضيعة من قرى حلب تغل في السنة " 150 ألف درهم فضة " وقرر فيه دروسا فيه عدة من الفقهاء... وأقام له سائر ما يحتاجه من أرباب الوظائف " لذا كان هذا الجامع من "أَجلّ جوامع مصر" واستمر الحال هكذا إلى أن حدثت بعض الاضطرابات السياسية في الدولة المملوكية ترتب عليها خروج بعض نواب الشام عن طاعة سلطان مصر فامتنع حضور مغُل وقف هذا المسجد لكونه في بلاد حلب بالشام " فتعطل الجامع من أرباب وظائفه إلا الآذان والصلاة "[5].

ب- الخوانق:-

هى جمع لكلمة خانقاه، وهى كلمة فارسية معناها البيت أو الدار التى يتخلى فيها الصوفية لعبادة الله بدأت في الظهور في حدود القرن الرابع الهجري "[6]. وإذا كانت مصر هى أول أرض شهدت بذور الرهبانية والديرية في المسيحية، فليس من المستغرب أن نجد مصر والمصريين من السابقين

---

1 - أحمد فكري: مساجد القاهرة ومدارسها، القاهرة، دار المعارف، ص 154.

2 - النجوم الزاهرة، ج7. ص87، المقريزى: الخطط: ج4، ص41، وثيقة السلطان حسام الدين لاجين: رقم18 محفظه 43، دار الوثائق القومية، ص22.

3 - السيوطى: نظم العقبان في اعيان الاعيان، مصدر سابق، ص174.

4 - المقريزى: الخطط، ج4، ص 41 - 111.

5 - المصدر السابق، ص107.

6 - المصدر السابق، ج4، ص271.

الأولين إلى النزعة الصوفية في الإسلام، فمنذ أواخر القرن الثاني للهجرة بدأت بذور التصوف في مصر عن طريق ذى النون المصري الذى كان من أوائل الصوفية بمصر[1].

وكان أول من أنشأ الخوانق للصوفية بأرض مصر السلطان صلاح الدين الأيوبي، وذلك عام 569هـ عندما أنشأ الخانقاه الصلاحية المشهورة باسم خانقاه سعيد السعداء ووقفها على الفقراء الصوفية الواردين من مختلف البلاد الإسلامية[2].

ثم كان للنشاط الديني الذى شهدته مصر في العصر المملوكي، أثره في انتشار التصوف واتساع نطاقه بين طبقات الشعب بمختلف مستوياتهم الاقتصادية، ومذاهبهم العقائدية خاصة بعد وفود الكثير من مشايخ الصوفية إلى مصر في القرن الثالث عشر من أمثال السيد احمد البدوي وأبي حسن الشاذلي، وغيرهم من أقطاب الصوفية في ذلك الوقت، إذ وجد هؤلاء وغيرهم رغبة شديدة في أهل مصر في التصوف والانقطاع للعبادة، بسبب ما كانوا يعانونه من ضيق بسبب سطوة المماليك، وعدم استقرار أحوالهم في البلاد، فضلا عن كثرة المجاعات والأوبئة، والأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها مصر في ذلك العصر، كل هذه العوامل مجتمعة كانت سببا في اندفاع الكثيرين من أهل مصر للدخول تحت لواء مشايخ الصوفية[3].

وشارك سلاطين المماليك وأمراؤهم عامة الشعب في الاعتقاد بكرامات الصوفية والعطف عليهم، وإنشاء الكثير من المؤسسات الخاصة بهم والتى تنوعت في هذا العصر، ووقفوا عليها الأوقاف الجليلة، مما جعل أهلها في أحسن حال عن كثير من أفراد الشعب . كان ذلك في بعض الأحيان سببا في أن يسلك كثير من الناس ذلك الطريق حتى وإن لم يكونوا أهلا لذلك[4].

فمثلا خانقاه سرياقوس التى أنشأها السلطان الناصر محمد عام 725هـ جعل فيها مائة خلوه لمائه صوفي، وبنى بجانبها مسجدًا تقام به الجمعة، وبنى بالخانقاه حمامًا ومطبخًا ووقف على ذلك كله أوقافًا جليلة، حتى صارت معالم هذه الخانقاه من " أسنى معلوم بديار مصر، يصرف لكل صوفي في اليوم من لحم الضأن السليخ رطل قد طبخ في طعام شهي ومن الخبز النقي أربعة أرطال، ويصرف له في كل شهر مبلغ أربعين درهما فضة " فضلا عن البدلات المتنوعة التى يحصلون عليها، والتوسعة

---

1 – عبد الرحمن الرافعى، وسعيد عاشور: مصر في العصور الوسطى، مرجع سابق، ص78.

2 – القلقشندى: صبح الاعشى، ج3، مصدر سابق، ص364.

3 – سعيد عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، مرجع سابق، ص186، محاسن محمد: الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية، القاهرة،الهيئة العامة للكتاب،1996، ص173.

4 – المقريزى: الخطط، ج4، مصدر سابق، ص272، السلوك لمعرفة الدول والملوك، ج3،ق1، ص 18 – 19.

في المناسبات الدينية المتنوعة، وكان-بجانب الخانقاه " خزانة بها السكر، والأشربة، والأدوية، وبها الطبائعى، والجرائحى، والكحال ومصلح الشعر....حتى إن المنقطع بها لا يحتاج إلى شئ غيرها ويتفرغ للعبادة "[1].

ومنذ أواخر القرن السابع للهجرة، أضيفت إلى عمارة الخانقاه منارة ومنبرًا فأصبحت الخانقاوات عبارة عن مساجد تؤدى فيها صلاة الجمعة وغيرها من الصلوات الجامعة، ورتب فيها واقفوها موظفين للقيام بالشعائر الدينية، سواء من الصوفية أو من غيرهم.

وكان تدريس الطلبة وتعليمهم أحد الأهداف الرئيسة لبعض الخانقاوات، ومن ذلك على سبيل المثال خانقاه شيخو التى أنشأها الأمير سيف الدين شيخو العمرى عام 756هـ[2] وقد "رتب بها دورسًا عدة، منها أربعة دروس لطوائف الفقهاء وهم الشافعية، والحنفية، والمالكية، والحنابلة، ودرسًا للحديث النبوي، ودرسًا لقراءة القرآن بالقراءات السبع، وجعل لكل درس مدرسًا وعنده جماعة من الطلبة..... ووقف عليها الأوقاف الجليلة فعظم قدرها واشتهر في الأقطار ذكرها، وتخرج بها كثير من أهل العلم "[3].

وبذلك أصبحت الخانقاة، مكاناً للعبادة والدرس ورُتبت بها الدروس على غرار ما هو متبع في المدارس. وليس هناك من شك في أن وجود التدريس بجانب التصوف يعد من التطورات المهمة التى حدثت في الخوانق في تلك المرحلة حيث إنها بذلك قد جمعت بين التصوف العلمي والعملي وبين التهذيب الروحي والعقلي في آن واحد[4].

وكان من ضمن المؤسسات الصوفية التى انتشرت في مصر في ذلك العصر أيضا وارتبطت بالأوقاف الربط والزوايا.

---

1 – وثيقة وقف السلطان محمد بن قلاوون رقم 25، دار الوثائق القومية، ص 41 – 45، الخطط، ج4، ص285، 286، ابن بطوطة الرحلة، ج1، ص54.

2 – محمد أمين: الأوقاف والتعليم في مصر زمن الأيوبيين، مرجع سابق، ص817.

3 – خانقاه شيخو أسسها الأمير الكبير سيف الدين شيخو العمرى في 756هـ وكان موضعها من جملة قطائع احمد بن طولون، سكنها بعض الناس، فاشتراها الأمير المذكور من أربابها وهدمها، وخطط بها هذه الخانقاه ورتب بها دروسًا عدة، وولى مشيختها الشيخ اكمل الدين محمد بن محمود ابن احمد الرومى الحنفي، والذى كان سببا في إنشائها، وقرره الأمير شيخو في "نصف النظر في اوقافة قاطبة" ولما حدثت المحن ببلاد الشام كان بها مبلغ كبير من المال فاض عن مصروفها، فأخذه الملك الناصر، وأخذت أحوالها تتناقص بعد ذلك، المقريزى: الخطط، ج4، ص238، السلوك والمعرفة للدول والملوك، ج3، ف1، ص17 – 18، ابن اياس، بدائع الزهو، ج1، ص557 – 558.

4 – محمد حمزة إسماعيل: العلاقة بين النص التاسيسى والوظيفة والتخطيط المعماري في العصر المملوكي، ندوة تاريخ المدارس في مصر الإسلامية 1991، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1992، ص296.

وشارك الرباط الخانقاه في وظيفتها ذلك العصر وكان له دورً في النشاط العلمي في مصر. والربط بيوت صغيرة تبنى للعبادة خارج المدن، وهو في الأصل اسم حربي للثغر الذى يرابط فيه الجنود لمجاهدة العدو [1]، وبعد أن هدأت الحروب غدا الرباط دار يقيم فيه المتصوفة لمجاهدة النفس، أو الخفير البطالون، أو ممن قعد بهم الوقت من عامة الناس " [2].

وفي مصر المملوكية مع انتشار المؤسسات التعليمية المتنوعة، والنهضة العلمية الواسعة في ذلك العصر غدت بعض الربط ذات طابع تعليمي تُقرر فيها دروس العلم كالمدارس والخانقاوات. ومن ذلك رباط الآثار الذى قرر فيه الملك الأشرف شعبان "درسًا للفقهاء الشافعية . وجعل له مدرسًا وعنده عدة من الطلبة، ولهم جار في كل شهر من وقف وقفه عليهم... ولهذا الرباط خزانة كتب وهو عامر بأهله " [3].

أما الزاوية[4] فكانت تنشأ برسم شخص معين ينقطع فيها للعبادة، وحوله مريدوه واتباعه ليبث فيهم آراءه وفكره، وكانت الزوايا في ذلك العصر تنشأ من قبل السلاطين اعتقادًا منهم في بعض هؤلاء المتصوفة، أو من الأشخاص أنفسهم، وأحيانا كان ينشئها بعض العلماء أو شيوخ الصوفية.

ومن النوع الأول زاوية الشيخ خضر (ت 676هـ) التى بناها السلطان الظاهر بيبرس خارج القاهرة "ووقف عليها أحكارًا تغُل في السنة نحو الثلاثين ألف درهم " [5]، وزاوية تقي الدين التى أنشأها الملك الناصر محمد بن قلاوون عام 720 هـ "لسكن الشيخ تقى الدين رجب بن أشيرك العجمى " [6].

ومن النوع الثاني زاوية الجعبرى (ت678هـ) التى تنتسب إلى الشيخ برهان الدين إبراهيم الجعبرى . كان يجلس للوعظ فيها " فتجتمع إليه الناس ويذكرهم ويروى لهم الحديث ويشارك في علم الطب وغيره من العلوم " [7].

---

1 – على سالم البناهين: نظام التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك، ط1 القاهرة، دار الفكر العربي، 1981، ص265.

2 – على سبيل المثال الرباط الذى أنشأة السلطان ركن الدين بيبرس الجاشنكير حيت رتب له "مائة نفر من المسلمين المتصفين بالفقر: وثيقة وقف السلطان بيرس الجاشنكير رقم 23، محفظه4، دار الوثائق القومية، ص12، المقريزى، الخطط، ج4، ص276.

3 – المقريزى: ج4، ص296.

4 – الزاويه هى مأخوذة من الفعل انزوى بمعنى اتخذ ركنا من المسجد للاعتكاف والتعبد، وقد أنشئت الزوايا ملحقه بالمساجد ثم تطورت إلى أبنيه صغيرة للصلاة والعبادة، يتخذها أحد المشايخ المشهورين بالتقوى والصلاح مسكنا لمن يرد عليه من العابدين. عبدالغنى عبد العاطى: التعليم في مصر زمن الايوبيين والمماليك، مرجع سابق، ص 192.

5 – انظر بن شداد: تاريخ الملك الظاهر: تحقيق احمد حطيط، فرانز شتا، المانيا.، ص 273 – 274، المقريزى، الخطط ج4، ص 298.

6 – المقريزى، الخطط، ج4، ص300.

7 – المصدر سابق، ص303.

وزاوية الركراكى التى عرفت بالشيخ المعتقد أبى عبد الله محمد الركراكى المغربي المالكي لإقامته بها "كان فقيها مالكيا متصدرًا لاشتغال المغاربة بتبرك الناس به "[1].

وهكذا نجد أن المؤسسات الصوفية الثلاث، تشابهت في معانيها ووظائفها على عصر سلاطين المماليك، حتى اختلط الأمر على المعاصرين، ولم يستطيعوا التفرقة بين مدلول هذه الألفاظ الثلاثة، حتى إن ابن بطوطة عند حديثة عن الزوايا نجده يقول " وأما الزوايا كثيرة، وهم يسمونها الخوانق واحدتها خانقاه " [2]، والمقريزي في تعريفة لكل نوع من هذه الأنواع، لم يخرج عن أنها جميعا كانت منازل للصوفية " ولا شك في أن هذه المؤسسات أسهمت بدور تربوي وروحي هام في مصر عصر سلاطين المماليك " [3].

ج- المكاتب:

إذا كان التعليم العالي قد وجد قسطا كافيا من العناية بالمدارس – كما سيتضح لاحقًا – فإن التعليم بالمرحلة الأولى نهضت به الكتاتيب التى أنشئ عدد كبير منها في عصر سلاطين المماليك والمكتب أو كتاب السبيل كما جاء في معظم وثائق الوقف مؤسسة صغيرة ملحقة بمسجد أو مدرسة أو خانقاه، فوق سبيل الماء الذى بجوار المؤسسات السابقة، في مكان متسع، طلق الهواء تدخله الشمس لكى " يساعد الأطفال في الإقبال على الدرس والانتباه إليه "[4].

وكان هناك نوعان من المكاتب الأولى المكاتب الخاصة التى ينشئها معلمو الصبيان لتعليم الأولاد القراءة والكتابة مقابل أجر، ومكاتب السبيل التى ينشئها أهل الخير لتعليم الأيتام وأولاد الفقراء بلا أجر، بل والصرف على هؤلاء ومؤدبهم وعريفهم . وهذا النوع الأخير من المكاتب هو الذى ارتبط بالأوقاف.

وإذا كانت الأوقاف هى أساس المدرسة في العصر المملوكي، فإن الأوقاف كانت أكثر أهمية بالنسبة للمكاتب الخاصة بتعليم الأطفال، وبالتالي للمرحلة الأولى من التعليم بصفة عامة، ذلك أن إنشاء مدرسة والوقف عليها يتطلب قدرًا من الثروة، ومن الأعيان الموقوفة التى يكفى ريعها للصرف على المدرسة، وصيانتها، ودفع رواتب أرباب الوظائف بها، أما المكتب فلا يحتاج إلى هذا القدر من الثروة لإنشائه، والوقف عليه ولذلك قلما تخلو وثيقة وقف خيري من تخصيص جزء من ريع

---

1 – المصدر السابق، ص302.

2 – الرحلة، مصدر سابق، ج1، ص54.

3 – المقريزى: مصدر سابق، ص271 – 293.

4 – عبد اللطيف إبراهيم: دراسات أثرية قي وثائق من عصر الغوري، مرجع سابق، ص147.

الوقف لتعليم عدد من الأطفال قد يصل في قلته إلى خمسة أطفال[1]، ويبدو أن الغرض الأساسي من إنشاء المكاتب في ذلك العصر كان تعليم الأيتام من المسلمين، الأمر الذى دفع طلاب الثواب إلى إنشاء مزيد من المكاتب وحبس الأوقاف عليها للعناية بأمر الأيتام، وتعليمهم، وتوزيع الغذاء، والكساء عليهم[2].

وقد ورد في كثير من وثائق وقف العصر المملوكي النص على أن يكون الأطفال المَنزلين بالمكاتب من الأيتام، الذين لم يبلغوا الحلم، المتميزين، والذين فيهم قابلية للتعليم. ومن ذلك ما جاء بوثيقة الغورى "ومن ذلك أربعة آلاف درهم تصرف لأربعين يتيما من أيتام المسلمين الفقراء المحتاجين المميزين القابلين للتعليم والقاصرين عن سن البلوغ ينزلون بالمكتب"[3].

وكان هؤلاء الأطفال يتقيدون بالحضور إلى تلك المكاتب وتصرف لهم الرواتب إلى سن البلوغ[4]، أو استكمال خمس عشرة سنه[5]. وعند ذلك يصرف من المكتب ويستبدل به غيره من الأيتام، إلا أن يكون قد بقي عليه شئ يسير من حفظ القرآن وممن يرجى فلاحة، فإنه يستمر بالمكتب ويسمح له بالاشتغال بالعلم[6]. وكذلك الحال إذا كان اليتيم قد حفظ القرآن ولم يبلغ بعد فقد أتيحت له الفرصة للاستمرار في الدراسة بالمكتب إذا رغب في ذلك ويعلمه المؤدب "من العلم الشريف ما يعود نفعه عليه"[7].

و إذا انتهى الصبى من حفظ القرآن الكريم وختمه، يتم له احتفال كبير سمى "الإصرافة"[8]، ويصرف له مبلغ من المال ليستعين به على معيشته بعد مغادرة المكتب . وكذلك يصرف مبلغ آخر لمؤدبه على سبيل المكافأة[9].

---

1 – محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص294، وثيقة وقف جوهر اللاللا، رقم 1021 أوقاف.

2 – عبد الرحمن الرافعى، سعيد عاشور: مصر في العصور الوسطى، مرجع سابق، ص554.

3 – وثيقة رقم 882 أوقاف، ص202.

4 – كان الأطفال يلتحقون بالمكاتب في الصغر دون تحديد سن معينة للدخول، إلى سن البلوغ، ذلك ان اليتيم إذا بلغ زال عنه صفة اليتم وبذلك يزول استحقاقه بالمكتب، لذلك اشترط بعض الواقفين ان يزور المكتب بانتظام طبيب عند تنزيل الأيتام بالمكتب " ليكشف على من يظن به البلوغ، ومن وجده بلغ، أعلم به الناظر ليخرجه ويقرر غيره"، وثيقة وقف الغورى، رقم882 اوقاف، ص186.

5 – وثيقة نصر بن عبد الله الخركسى رقم 532 أوقاف، ص297.

6 – وثيقة وقف قايتباى رقم 886 أوقاف، ص135، وثيقة وقف جوهر اللاللا، رقم86 محفظة 14 دار الوثائق القومية، ص12.

7 – وثيقة وقف الغورى، رقم 882، ص202.

8 – سعيد عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، مرجع سابق، ص192.

9 – وثيقة وقف السلطان حسين، رقم 140،محفظة ص409، وثيقة وقف جوهر اللاللا رقم 86، ص12.

وكان يقوم بالتدريس في المكتب: معلم أطلق عليه في الغالب اسم "المؤدب" وكان يشترط فيه مجموعة من الصفات الخلقية، والاجتماعية، والأكاديمية كأن يكون " ذا عقل، وعفه وصيانه، وأمانة متزوجا زوجه تعفه، صالحًا لتعليم القرآن، والخط، والأدب، أهل لإقراء الأيتام " [1].

على الرغم من الشروط التى وضعت لمن يقوم بتعليم هؤلاء الأيتام، إلا أنه كان هناك فرقٌ كبيرٌ ما بين المرغوب، والواقع، ذلك أن المؤدب في ذلك العصر لم يقم بعمله حبًا في العلم ونشره ابتغاء مرضات الله وإرشاد عباده، وإنما اتخذها مهنه وصناعة ووسيلة لكسب المال وتحصيل القوت من ريع الأوقاف[2]. خاصة وأن الواقفين قرروا لهؤلاء المعلمين الرواتب المادية والعينية نظير قيامهم بذلك. وإن اختلفت تلك الرواتب من مكتب لآخر[3].

وكان يعين المؤدب في عمله، ويقوم مقامه أثناء غيبته من أفراد الأيتام وعرض ألواحهم، رجل اطلق عليه اسم "العريف" وكان يشترط فيه في الغالب نفس شروط المؤدب[4] وفي أحيان أخرى كان العريف من جمله الأطفال المنزلين بالمكتب لكنه كان يتميز عنهم بالبلوغ[5]. وربما كان بالمكتب أكثر من مؤدب، ومساعد وذلك في حالة كثرة أعداد الأطفال المنزلين بتلك المكاتب[6].

وكانت المناهج وطرق التدريس والتربية في مكاتب الأيتام تركز على تنميه الجانب الخلقي والعلمي من شخصية الطفل فهى في الغالب تدور حول تعلم الأدب للأطفال أولا[7]. ثم تعلم القراءة والكتابة ومبادئ الدين الحنيف وحفظ بعض الأحاديث بالإضافة إلى حفظ القرآن الكريم – الذى كان محور ارتكاز الدراسة بتلك المكاتب – وكان الخط العربي من المواد الأساسية التى تدرس للأطفال في مكاتب الأيتام، وذلك طبقا لما جاء في غالبية وثائق الوقف في ذلك العصر . باعتباره لونا من ألوان التربية الجمالية، الذى له أهميته في تربية الذوق السليم وتكوين الإحساس الفني عند هؤلاء الناشئين[8].

---

1 – وثيقة، وقف جمال الدين الاستادار، رقم 106 محفظة 7، ص5، وثيقة وقف الغورى 882 أوقاف، ص201.

2 – عبد اللطيف إبراهيم: دراسات أثرية في وثائق من عصر الغورى، ص146.

3 – اختلفت مرتبات المؤدبين وما خصص لهم من مكتب لآخر لكن في الغالب كانت تلك الرواتب كبيرة تقارب إلى حد ما مرتبات المدرسين فمثلا راتب المؤدب في المكتب الذى أنشأه السلطان قايتباى كان 400درهم، والسلطان الأشرف برسباي 300درهم والسلطان حسن 100درهم والأمير جوهر 150درهم.

4 – وثيقة وقف السلطان حسن : ص409.

5 – وثيقة وقف السلطان قايتباى: رقم 886، أوقاف، ص149.

6 – التويرى: نهاية الأرب في فنون الآدب، ج31، تحقيق الباز العرينى، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1992، ص 112، 113، وثيقة وقف السلطان حسن: ص409.

7 – وثيقة وقف الغورى رقم 882 وثيقة وقف جمال الدين الاستادار، رقم 106 محفظة، ص5.

8 – عبد الطيف ابراهيم: نصان جديدان من وثيقة الأمير صرغتمش، محلية كلية الاداب، جامعة القاهرة، مجلد2، مايو، ديسمبر1966 ص 70 – 71، محمد امين، الأوقاف والحياة الاجتماعية،ص70.

فكان أول شئ يفعله المؤدب في تلك المكاتب هو تعليم الأطفال " حروف الكتابة إلى أن يتقنوها، ويضبطوا شكل الحروف، ثم بعد ذلك ينتقل بهم إلى حفظ القرآن الكريم. ويبدأ بالسور القصار من القرآن إلى أن يستكملوا حفظه "[1]. مراعيا في ذلك الفروق الفردية التى بين هؤلاء الأطفال " بحسب ما يفيدهم في ذلك بقدر ما يهيئ لهم الإفاده بحيث لا يجحف في التقصير في الإفادة، ولا يكلفهم ما لا يحمل في العادة ويتحرى طريق الإيضاح والفهم في تعلمهم، ويحسن التلطف بهم في التجويد والتعليم ويرغبهم في الاشتغال بالعلم ومن أتى منهم بما لا يليق أدبه بفعل ما أباحه الشرع الشريف وألا يضرب الضرب المبرح "[2]. وذلك يتماشى إلى حد كبير بما هو معمول به في النظم التربوية الحديثة.

أما مواعيد الدراسة. فقد حددتها وثائق الوقف بدقة تامة، فكان اليوم الدراسي عادة يبدأ من طلوع الشمس إلى أذان العصر ما عدا يوماً أو يومين إلى أذان الظهر خلا يوم الجمعة فإنه عطلة أسبوعية . وتمثلت الإجازات السنوية " في أيام المواسم، والأعياد والأيام التى جرت العادة بعطلة المكاتب فيها مع جريان معلومهم وصرفه إليهم في الأيام المسامح فيها[3].

د- المدارس:

كان من مظاهر النهضة العلمية والثقافية في العالم الإسلامي، والعناية بوسائلها هو الحرص على تأسيس المدارس، أو الكليات المنشأة على قاعدة التخصص العلمي. وهى تعتبر أقصى ما وصلت إليه الفكرة الجامعية الإسلامية من التطور، والارتقاء[4].

وبدأت فكرة إنشاء المدارس في البلاد الإسلامية بعد القرن الرابع للهجرة " وأول من حفظ عنه

---

1 - عبد الرحمن بن نصر الشيرازى: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، بيروت، دار الثقافة، ص103.

2 - وثيقة وقف جمال الدين الاستادار: ص5.

3 - اختلفت أيام الدراسة بالمكاتب، فمثلا كانت في المكتب الذى أسسه الغورى كل يوم " ما عدا يوم الجمعة وأيام المواسم والأعياد التى جرت العادة بالبطالة فيها "، وكما يأتى المؤدب من أول النهار إلى اذان العصر عدا يومي الثلاثاء والخميس إلى وقت الظهر "وثيقة رقم 882 ص221، بينما في وثيقة أخرى جعل الواقف الدراسة كل يوم بالمكتب من بكرة النهار إلى اذان العصر خلا يوم الثلاثاء فإنه من أول النهار إلى أذان الظهر "وثيقة وقف جوهر اللاللا رقم 1021، ص696.

4 - محمد عبد الرحمن غنيمة: تاريخ التعليم الجامعي في الإسلام: رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، 1953 ص7.

أنه بني مدرسة في الإسلام هم أهل نيسابور التى كانت منذ القرن الرابع الهجرى مدينة المدارس[1]. ثم أخذت هذه الحركة في النمو، والارتقاء على يد السلاجقة وبخاصة على يد الوزير " نظام الملك " وزير السلطان ملك شاه بن ألب أرسلان، الذى بنيت له المدرسة النظامية ببغداد. ويذكر المقريزى أن نظام الملك هذا هو أول من بني المدارس . وقرر بها للفقهاء معاليم [2].والواقع أن نظام الملك لم يكن أول سابق في بناء المدارس، أو في إقرار المعاليم، أو في إيواء الطلبة، فالفكرة من حيث ملامحها العامة قديمة سبقه إليها غيره. لكن الجديد فيها أن قيام النظاميات بمبانيها الفخمة، وأوقافها الغنية، وأساتذتها الأعلام، وتقاليدها الراسخة قدم مُثلاً صالحة، وناجحة مما أعطى لنمو الحركة المدرسية دفعًا قويا و " بالذات بعد مرور ربع قرن" فنظامية بغداد التى فتحت في 459هـ ظلت المدرسة الكبرى الوحيدة لعشرين سنة أو أكثر، حتى بدأت المدارس الجديدة في الظهور بعد أن هضم الناس فكرة المدارس في نظامها الحديث[3].

وكان من الأسباب الرئيسة التى دفعت السلاجقه إلى تأسيس المدارس ونشرها رغبتهم في نشر المذهب السنى الذى كانوا يدينون به، ومحاربة المذهب الشيعي باعتباره الدعامة الفكرية والعقائدية التى شيدت عليها الخلافة الفاطمية[4]. حتى كان القرن الخامس عهد انتصار وإحياء للمذاهب السنية.

وباعتماد نظام الملك على المدارس في نشر ومحاربة التشيع أصبحت هذه المدارس لازمة من لوازم الحكومات، والدول السنية التى قامت فيها بعد، فاقتدى رؤساؤها، وزعماؤها به وقاموا بتأسيس كثير منها، وبخاصة تلك الدول التى ترتبط بدولة السلاجقه الشرفيين بأواصر القرابة كالدولة النورية بالشام، أو برابطة سياسية ومذهبية كالدولة الأيوبية بمصر[5].

وقد وجدت المدارس طريقها إلى مصر منذ أواخر العصر الفاطمى الذى أنشئت فيه مدرستان سنيتان هما مدرسة الوزير رضوان بن ولخشى 532هـ وهى للشافعية، ومدرسة الوزير ابن السلار 546هـ وكانتا بالإسكندرية [6].

---

1 – محمود قمبر: دراسات تراثية في التربية الإسلامية، الدوحة، قطر، دار الثقافة، ص19، السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص255.

2 – الخطط ج4، مصدر سابق، ص192.

3 – محمود قمبر: مرجع سابق، ص19 – 30.

4 – حسن الباشا: دراسات في الحضارة الإسلامية، القاهرة، دار النهضة العربية 1992، ص97.

5 – محمد عبد الرحمن غنيمة: تاريخ التعليم الجامعي فى الإسلام، مرجع سابق، ص45.

6 – احمد فكرى: مساجد القاهرة ومدارسها، ج2، مرجع سابق، ص 54 – 55.

وهذا ينفي الزعم القائل بأن صلاح الدين الأيوبي أول من بني المدارس في مصر[1]. وإن كان كنظام الملك رائدًا في نشر شبكة من المدارس الكبرى في مصر، والقاهرة. إذ عمل جاهدًا على القضاء على مذهب الشيعة من جميع البلاد، وإنعاش مذاهب أهل السنة عن طريق بناء المدارس لفقهائها، و وقف على تلك المدارس الأوقاف الكثيرة من بيت المال . " فكان أول من أوقف من أراضى بيت المال على الفقهاء بمدارس مصر "[2]. وتبعه في ذلك واقتدى به أمراؤه، ورجال دولته. ومن خلفهم في حكم مصر بعد ذلك من مماليكهم.

وامتاز هذا العصر بأن الأمراء، والأميرات من البيت الأيوبي، والتجار وغيرهم من الأهلين حتى النساء، والخدم أسهموا في إنشاء المدارس[3]. حتى بلغت عدة المدارس التى شيدت خلال ذلك العصر نحو " ست وعشرين مدرسة، منها أربع وعشرون مدرسة بالقاهرة ومدرستان بالفيوم "[4].

المماليك وإنشاء المدارس

وعندما أتي المماليك وجدوا الطريق أمامهم ممهدًا، فأكملوا بناء المدارس، واتبعوا أسلوبهم في ذلك فبنوا من المدارس " ما ملأ الأخطاط وشحنها "[5]. وإذا كان اهتمام المماليك بإنشاء المدارس له أسبابه السياسية والاقتصادية والاجتماعية – التى سبقت الإشارة إليها– فقد وجد كثير من طوائف المصريين الذين اهتموا بإنشاء المدارس فكثرت أعدادها، وراعت هذه الكثرة ابن بطوطة فقال بنص عبارته من أن المدارس بمصر " لا يحيط أحد بحصرها لكثرتها "[6].

ولم يقتصر وجود المدارس في ذلك العصر على القاهرة ومدنٍ معينة في مصر، كما كان الحال في العصر الأيوبي . بل شمل معظم مدن مصر وكان بالمكان الواحد عدة مدارس فيذكر ابن دقماق أن مدنا كبلبيس، ودمياط، والمحلة، ومنية بنى خصيب، وقوص، وأسيوط، وأبو تيج، واخميم، وسوهاج بها "عدة مدارس "[7]. وبطبيعة الحال كان نصيب القاهرة من هذه المدارس وتلك الأوقاف كثيرًا. فقد زادت بشكل كبير مدارس القاهرة أُحصى ما قام منها منذ 567هـ(بداية العصر الأيوبى)

1 – المقريزي: الخطط، ج4، مصدر سابق، ص 192 – 193.

2 – عبد الرحمن الصفتى: رسالة عطية الرحمن في ارصاد الجوامك والأطيان، مرجع سابق، ص22.

3 – على باشا مبارك: الخطط التوفيقية، ج1 مرجع سابق، ص219، احمد شلبى: تاريخ التربية الإسلامية، ط5 ج1 مكتبة النهضة المصرية، ط5، 1986، ص405.

4 – احمد فكرى: مساجد القاهرة ومدارسها، ج2، مرجع سابق، ص 49 – 50.

5 – القلقشندى: صبح الاعشى، ج3، مصدر سابق، ص416.

6 – الرحلة: ج1، مصدر سابق، ص54.

7 – الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ق2، مصدر سابق،ص 21، 22، 24، 25، 27، 28، 51، 80، ابن بطوطة: الرحلة،ج1، ص 64.

وحتى نهاية دولة سلاطين المماليك في سنه 923هـ فكانت مائة وخمسًا وخمسين مدرسة[1].

ولهذا كانت تزدحم بعض الأحياء بالمدارس حتى أن شارع ما بين القصرين وهو شارع المعز لدين الله حاليًا كان يضم وحدة "ثمانى مدارس"[2]. ولكثرة المدارس وجدت أحيانا مدارس متجاورة فيذكر المقريزى أن المدرسة الزمامية كان بينها وبين المدرسة الصحابية دون مدى الصوت "فيسمع كل من صلى بالموضعين تكبيرة الآخر"[3]. وهو ما يؤكده ابن ظهيرة عند وصفه لمدينة القاهرة بقولة " إن هذه ليست مدينة واحدة بل هى عدة مدن مجتمعة إذ أن في كل شارع وخط ومحله منها بيوت ودروب وأسواق ومساجد ومدارس "[4].

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن أصبحت القاهرة ومصر في ذلك العصر محور النشاط العلمي، والديني في العالم الإسلامي كله، و "محل سكن العلماء ومحط الرجال الفضلاء "[5].

بناة المدارس في مصر المملوكية

هذا ولم يقتصر بناء المدارس على سلاطين المماليك وأمرائهم، بل شاركهم غيرهم كثير من التجار، والعلماء، وقد كان هؤلاء السلاطين مثلاً أعلى لمن حولهم من التجار والعلماء وموظفي الدولة، وغيرهم ممن كانوا يحيطون بهم، في أن يسيروا على الدرب نفسه، وتبارى هؤلاء فيما بينهم في إنفاق أموالهم على بناء المؤسسات التعليمية ومن بينها المدارس، ووقف الأوقاف الكثيرة عليها، وأدى هذا بالطبع إلى ازدهار الحركة العلمية في مصر المملوكية . وفيما يأتي عرض لبعض الأمثلة التى تؤكد ذلك.

فالتجار أصحاب الثروات الطائلة كانوا من بين الفئات التى شاركت في بناء المدارس.

وكان من أهم مدارسهم المدرسة المسلمية التى أنشأها كبير التجار ناصر الدين محمد بن مسلم البالسى والتى رصد لعمارتها "ستة عشر ألف دينار" فعمرت وجاءت من أحسن المدارس، ووقف عليها دارًا وأرضا بناحية قليوب[6].

---

1 – امين سامى: تقويم النيل، ج1 مرجع سابق، ص251.

2 – محمود قمبر: دراسات تراثية في التربية الإسلامية، مرجع سابق، ص32.

3 – الخطط، ج4 ص241.

4 – الفضائل الباهرة في محاسن مصر القاهرة، القاهرة، دار الكتب 1969 ، ص 188.

5 – انظر السيوطى: حسن المحاضرة في ملوك مصر والقاهرة، ج2 ص 94، ابن آياس: بدائع الزهور، ج1، ص321.

6 – ابن دقماق الانتصار: ق1، ص99.

ومدرسة المحلى التى أنشأها رئيس التجار برهان الدين إبراهيم بن عمر بن على المحلى. والتى أنفق علي بنائها "أكثر من خمسين ألف دينار"[1].

وقد ساهم بعض العلماء في إنشاء المدارس، وكانوا في الغالب يقومون بالتدريس بها ولعل دوافعهم في ذلك دينية وعلمية محضة رعاية للعلم وأهله. ومن أهم المدارس التى أنشأها العلماء المدرسة المجدية الخليلية التى عمرها الشيخ محمد بن عبد العزيز الخليلي 661هـ، ورتب بها " درسا للشافعية ووقف عليها أراضى وبساتين فضلاً عن رباع بمدينة مصر[2]. ويذكر الإدفوى أن هبة الله بن على بن السديد الإسنائى الفقيه "بنى مدرسة بإسنا ووقف عليها بساتينه وكان يقوم بالتدريس بها "[3].

وقد حظيت بعض مدارس العلماء باهتمام السلاطين، ومن ذلك مدرسة الشيخ بدر الدين محمود العيني الذى خصص له السلطان المؤيد شيخ في كل عام بمبلغ "الفا ونصف وخمسمائة من الفضة الأنصاف تصرف له في كل عام لصرفها فى مصالح المدرسة التى أنشأها"[4].

ومن الذين ساهموا في النشاط العلمي المزدهر في العصر المملوكي موظفو الدولة، الذين وظفوا الأموال التى حصلوا عليها، فيما يجلب لهم الثناء والتقدير، عن طريق بناء المدارس ووقف الأوقاف عليها. ومن ذلك المدرسة الصحابية البهائية التى أنشأها الوزير الصاحب بهاء الدين على بن حنا عام 654هـ والتى كانت من "أجل مدارس الدنيا وأعظم مدرسة بمصر"[5]. والمدرسة القيسرانية التى كانت دارًا يسكنها القاضي الرئيس شمس الدين محمد بن إبراهيم القيسرانى أحد موقعى الدست بالقاهرة فوقفها قبل موته مدرسة وذلك عام 751هـ[6].

ومن الذين ساهموا في بناء المدارس ما عرف بمسالمة القبط وهم الذين اعتنقوا الإسلام في ذلك العصر . ولعل دوافعهم في ذلك هو الرغبة في الظهور بمظهر المتحمسين للدين الإسلامي العاملين على نشره عن طريق بناء بيوت يذكر فيها اسم الله وتدرس فيها علوم الدين. ومن ذلك المدرسة البقرية التى بناها شمس الدين شاكر بن غبريال المعروف "بابن البقرى" والتى جعلها " وقفا

---

1 – المقريزى: الخطط، ج4، ص201.

2 – المصدر السابق، ص 250 – 251.

3 – الطالع السعيد الجامع لاسماء نجباء الصعيد، تحقيق سعد محمد حسن، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2001 ص ص699، 700.

4 – وثيقه وقف المؤيد شيخ رقم 938 أوقاف، ص295.

5 – المقريزى: الخطط، ج4، ص 203 – 205.

6 – المصدر السابق، ص 250 – 251.

للفقهاء الشافعة "[1]، وكذلك المدرسة التى أنشأها أبو غالب القبطى " مباشر الدواوين على شاطئ الخليج "[2].

وقد ساهمت نساء الأسرة الأيوبية، والمملوكية في بناء المدارس، ووقف الأوقاف عليها وكانت مساهمتهن واضحة في هذا المجال، وهذا يعني أنهن قد ساهمن في نشاط الحركة العلمية في هذا العصر. وفيما يأتي عرض لبعض المدارس التى قمن ببنائها، فقد أوصت الأميرة عصمة الدين مؤنسة خاتون ابنة الملك العادل عام 693هـ قبل وفاتها ببناء مدرسة يجعل " فيها فقهاء وقراء ويشترى لها وقف يغل. فبنيت المدرسة القطبية " [3]، وجُعل فيها درس للشافعية ودرس للحنفية.

والمدرسة الحجازية التى بنتها ابنة السلطان الناصر محمد بن قلاوون "وجعلت بها درسا للفقهاء الشافعية، ودرسا للفقهاء المالكية وجعلت بها خزانة كتب " [4]. ومدرسة أم السلطان الأشرف شعبان، والتى كانت وقفا على الفقهاء الشافعية والحنفيه . ومن الأمثلة السابقة يتضح لنا حجم مشاركة النساء في الحركة الفكرية التى ازدهرت في هذا العصر، فالمرأة والرجل على حد سواء ساهما في ازدهار الحركة العلمية.

وضمانا لحسن سير العمل في تلك المدارس جرت العادة قبل الشروع في بناء المدرسة أن يتم ترتيب أوقافها لكى تقوم بتأدية رسالتها على أكمل وجه[5].

ومن الواضح الأكيد أن المدارس التى أنشأها السلاطين، والأمراء كانت أطول عمرا، وأكثر استقرارا من غيرها من المدارس الأهلية التى بناها أفراد محسنون. فالمدارس الأولى تمتعت بأوقاف كثيرة مغلة، ودارة . كما حظيت بحسن إدارة ورعاية وصيانة، بعكس المدارس الأهلية التى كثيرًا ما تعرضت بعد موت الواقف لنهب أوقافها أو التلاعب فيها، أو إخفاء كتاب الوقف، ومنع المعاليم، وإنقاصها، وإعراض الشيوخ عن التدريس بها، كما تعرضت لآثار الزمن والتعطيل، والتخريب، إلا إذا بعث الله من أهل الخير من يعيد تعميرها[6].

وكان لكثرة الأوقاف التى أوقفها السلاطين والأمراء على مدارسهم أن أصبح من المتعذر على هؤلاء أن يراعوا شئون وقفهم. لذلك كان لابد أن يقرروا مجموعة من الموظفين لإدارة هذه الأوقاف،

---

1 – المصدر السابق، ص236.

2 – ابن حجر العسقلاتى: أنباء الغمر بانباء العمر، ج1، بيروت، دار الكتب العلمية، ص190.

3 – المقريزى: الخطط، ج4، ص200.

4 – المصدر السابق، ص250.

5 – النويرى: نهارية الإرب في فنون الأدب،ج3، مصدر سابق، ص 93 – 94.

6 – محمود قمبر: مرجع سابق، ص36.

واستخراج ريعها وصرفه في جهاته طبقا لشروط الواقف، وتولى هؤلاء الموظفون ما يمكن أن يطلق عليه اسم "مجموعة الوظائف الإدارية" . ونظرا لتعدد الأعيان الموقوفة، واتساعها، فإن صيانتها، والعمل على دوام عنايتها تتطلب إيجاد مجموعة أخرى من الوظائف تقوم بهذه المهمة على مدار السنة، وهى ما يمكن أن يطلق عليها اسم "مجموعة الوظائف الفنية" [1].

وكان المسئول الأول عن الوقف "ناظر الوقف" الذى كان بمثابة المدير العام للمدرسة الذى يتولى إدارة شئونها المختلفة، فيصرف الرواتب، والمخصصات، والمكافآت للطلبة والموظفين، ويتولى صيانة المدرسة ويشترى لوازمها، ويؤجر العقارات الموقوفة عليها ويعمل على إنمائها وحسن استغلالها طبقا لشروط الواقف[2]. وجرت العادة فى العصر المملوكي أن يتولى الواقف النظر على أوقافه أثناء حياته، ثم يعهد بذلك من بعده لأولاده وذريته، أو لمن يعينهم من الأمراء الذين يخلفونه فى وظيفته، أو الشيوخ والقضاة، أو يعهد النظر على أوقافه إلى عتقائه وذريتهم[3].

الأوقاف أساس المدرسة في العصر المملوكي:

وكانت الأوقاف التى توقف على المدارس لينفق منها على المدرسين والمعيدين، والطلبة وغيرهم من أرباب الوظائف بالمدارس كثيرة، وفي الغالب تفيض عن مصروفاتها – ولا أدل على ذلك من مدرسة السلطان حسن التى قيل إن " متحصل ريع وقفها ينيف عن متحصل مملكة ضخمة "[4] وذلك كله حتى ينصرف الجميع إلى رسالتهم في جو من الاطمئنان وراحة البال وفيما يأتي لاحقًا تأكيدً لذلك.

وبدون الأوقاف كان لا يمكن أن تقوم للمدرسة قائمة في ذلك العصر، فالأوقاف هى التى ثبتت أركان المدرسة في العصر المملوكي، ومكنتها من القيام برسالتها على أكمل وجه. ويستدل على ذلك من العبارات التى ذكرها المقريزى عند كلامة عن المدارس. إذ يقول مثلاً عن المدرسة الناصرية "لولا ما يتناوله الفقهاء من المعلوم بها لخربت فإن الكيمان ملاصقة لها بعد ما كان حولها أعمر موضع فى الدنيا"[5]. وكذلك المدرسة الفمحيه " قد أحاط الخراب بها، ولولا ما يتحصل منها للفقهاء لدثرت "[6].

---

1 – عن هذه الوظائف، انظر محمد امين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ص303 – 320.

2 – كامل العسلى: الأوقاف والتعليم في بيت المقدس، مرجع سابق، ص884.

3 – انظر عبد اللطيف إبراهيم: دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر الغورى، ص31، محمد امين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ص304.

4 – ابن شاهين : زبدة كشف الممالك، مصدر سابق، ص31.

5 – الخطط، ج4، ص193.

6 – المصدر السابق، ص194.

والمدرسة الصحابية البهائية التى كانت "من أجل مدارس الدنيا وأعظم ما بنى في مصر من مدارس تعطلت من وظائفها وصارت لا يأويها أحد لخراب ما حولها " وذلك بسبب الاستيلاء على أوقافها . ثم لم تلبث أن هدمت في أواخر 817هـ"[1].

وهذه الأعداد الكبيرة من المدارس التى قامت في مصر في العصر المملوكي كانت في أغلبيتها الساحقة "مدارس آحادية" [2]، أى تختص بتدريس مذهب فقهى واحد وقد خصصت في القاهرة بعض المدارس الثنائية، وحصرنا منها بقدر اطلاعنا على " إحدى عشر مدرسة" " كالمدرسة الفاضلية، الظاهرية، والقطبية، والفارقانية، والحجازية، والاقبغاوية، والمنكوتمرية، ومدرسة الجاى والمدرسة المسلمية، ومدرسة بركة أم السلطان شعبان، والمدرسة الطيبرسية " [3].

وإذا كان من النادر أن نجد مدرسة ثلاثية بالقاهرة، فإن عددًا قليلا من المدارس الرباعية – مدارس خصصت برسم فقهاء مذاهب أهل السنة الأربعة – وأقدمها المدرسة الصالحية التى أنشأها السلطان الصالح نجم الدين أيوب عام 641هـ. ثم أعقبها المدرسة المنصورية للمنصور قلاوون عام 683هـ. ثم المدرسة الناصرية للناصر محمد بن قلاوون عام 703هـ ثم مدرسة السلطان حسن عام 760هـ، ومدرسة الظاهر برقوق عام 788هـ والمدرسة الجمالية للأمير جمال الدين الاستادار عام812 هـ[4].

الأوقاف والتنظيمات المدرسية

ويُلاحظ من وثائق الوقف على هذه المدارس أنها لم تكن تعنى بالجانب المالي فحسب وإنما كانت أيضا مسئولة عن التشريعات التى تنهض بالتعليم قي تلك المدارس . فقد حددت بعض وثائق الوقف على المدارس نصوصاً صريحة وواضحة ومحددة تكاد تكون بمثابة لائحة تنظيمية للمدرسة أو يمكن أن نسميه الكلية الجامعية المملوكة من حيث بدء الدراسة وانتهائها، وايام البطالة، ونظام المبيت بالمدرسة. وغير ذلك هذا وذاك من الأمور الخاصة بعدد الطلاب وأرباب الوظائف ومرتباتهم النقدية والعينية[5].

---

1 – المصدر السابق، ص205.

2 – بلغت عدة المدارس الآحادية في القاهرة المملوكية (كما ذكر المقريزي) 25 مدرسة كانت غالبيتها لتدريس المذهب الشافعي (14 مدرسة)، ثم المذهب الحنفي (8مدارس)، والمذهب المالكى (3 مدارس)، وفيما يتعلق بالمذهب الحنبلى فلم يحظ باهتمام من قبل الواقفين كما هو حال المذاهب السنية الأخرى ويتضح ذلك من عدم وجود مدرسة خاصة بتدريسه، المقريزي: الخطط، ص 193 – 256.

3 – المصدر السابق، ص 197 – 250، تاريخ ابن الفرات، ج8، مصدر سابق، ص14.

4 – المقريزى: الخطط ج4 ص117 – 218 – 219 – 222، السلوك ج4، ق1، ص 78، حجة وقف السلطان برقوق رقم 51، دار الوثائق.

5 – عبد اللطيف إبراهيم: نصان جديدان من وثيقة الأمير صرغتمس، مرجع سابق، ص27.

فبالنسبة لمقر الدراسة: جرت العادة فى المدارس المملوكية سواءأ كانت أحادية أم ثنائية أم رباعية أن يحدد الواقف مكان الدرس. ومن ذلك ما جاء بوثيقة وقف مدرسة الأمير صرغتمس وهى من المدارس الأحادية "..إن الناظر في هذا الوقف يرتب شخصًا من الفقهاء الحنفية..يكون مدرسًا بالمدرسة المذكورة على أن المدرس يجلس بالإيوان القبلى "[1]. وما جاء بوثيقة السلطان حسن وهى من المدارس الرباعية "والإيوان القبلى منه جعله لإقامة الخطبة ولجلوس الشافعية مع مدرسهم، ...وجعل الإيوان البحري لجلوس الحنفية مع مدرسهم... وجعل الإيوان الشرقي أيضا لجلوس المالكية مع مدرسهم... وجعل الإيوان الغربي لجلوس الحنابلة مع مدرسهم "[2].

أما فيما يتعلق بمواعيد، وأيام الدراسة، وانتهائها والأجازات السنوية: فقد حددتها وثائق الوقف بدقة تامة. فاليوم الدراسي يبدأ عادة من طلوع الشمس ويستمر إلى آذان العصر. وعلى كل مدرس أن يختار الوقت المناسب لتدريس مادته خلال اليوم الدراسي[3].

أما مواعيد وأيام الدراسة:

فكانت تختلف من مدرسة إلى أخرى وذلك حسب شروط الواقف، وغالبا كانت تتراوح ما بين ثلاثة وستة أيام من كل أسبوع حسب شرط الواقف . ثلاثة أيام من كل أسبوع هى السبت، الأحد، الأربعاء[4]. والبعض أربعة أيام هى السبت، الأحد، والثلاثاء، والأربعاء[5]. أو طوال أيام الأسبوع عدا الثلاثاء، والجمعة[6]، أو طوال أيام الأسبوع كما في مدرسة السلطان حسن فقد اشترط على "المعيدين والطلبة... يحضرون بالإيوان المذكور فى كل يوم من الأيام خلا يوم الجمعة "[7].

أما الأجازات السنوية: فكانت "شهر رجب، وشهر شعبان، وشهر رمضان، والعشرون من شوال إلى مطلع ذى القعدة، ويبطلون الدرس من مستهل ذى الحجة إلى آخر الخامس عشر منه، ثم يحضرون للدرس في سادس عشر من ذى الحجة. ويبطلون يوم تاسوعاء وعاشوراء، من كل سنة يجرى ذلك. كذلك في كل سنه "وأيام التشريق والأعياد من كل سنة، وأيام المطر، والخوف من ذلك وشدة الريح والبرد "[8].

---

1 – وثيقة الأمير صرغتمس، رقم 3195، مرجع سابق، ص36.
2 – وثيقة وقف رقم 40 محفظة6، ص 395 – 398.
3 – وثيقة وقف جمال الدين الاسنادار رقم 106محفظة 7.محكمة سطر6، 7 ص2، وثيقة وقف أبو الجود سودون بن عبدالله رقم 518 محفظة رقم15، دار الوثائق، ص11.
4 – وثيقة رقم 86، محفظه 14 دار الوثائق القومية، ص7.
5 – وثيقة وقف الأمير صرغتمش رقم 3195 أوقاف، ص28.
6 – وثيقة وقف الأمير جمال الدين الاستادار رقم106،ص3.
7 – وثيقة رقم 40، ص 395.
8 – وثيقة وقف كلٍّ من الأمير صرغتمش رقم 3195،ص29، جمال الدين الاستادار 106 محفظه7 محكمه، ص9.

ويلاحظ أن الأجازات السنوية كانت تتفق والمناسبات الدينية التى تقام فيها شعائر دينية سواء كانت فرضًا أم سنةً، خاصة وأن معظم الواقفين كانوا يسمحون لأرباب الوظائف وغيرهم من الطلبة بتأدية فريضة الحج أو المجاورة في أحد الأماكن المقدسة، على أن يحصلوا على مرتباتهم ومستحقاتهم إذا كان الحج لتأدية الفريضة، أما إذا كان الحج تطوعًا أو مجاورةً " وفر معلومه ويستمر في وظيفته إلى حين حضوره فتجرى عليه ويستقر مكانه "[1].

وحرصا من الواقفين على جدية الدراسة بتلك المدارس كان يعين من جملة الطلبة شخص يكون عليهم نقيبا. يتولى ضبط حضور مجموعته وغيابها، وفي مقابل ذلك كان يزاد له في معلومه. وكان ما يتحصل من متوفر غيبة الطلاب يفرق على الطلبه المترددين أو يوفر لجهة الوقف[2].

ولما كان الطلبة يأتون إلى مصر في ذلك الوقت من جميع الأنحاء فقد وفرت لهم بعض المدارس بفضل ريع الأوقاف بيوتا لسكناهم، وكان ذلك من مفاخر التعليم بمصر، حيث ساعدت تلك المساكن على انقطاع الطلبة للعلم، والتفرغ للتحصيل والدرس وفراغ البال من أمر المعيشة. وتميزت بعض تلك المساكن بالجودة العالية، فيحدثنا المقريزي عن مساكن المدرسة الظاهرية فيقول "وكان للناس في سكناها رغبة عظيمة وتنافسوا فيها تنافسا يرتفعون فيه إلى الحكام "[3]. وكذلك المدرسة الصحابية البهائية كان " يتنافس طلبة العلم في النزول بها ويتشاحنون في سكنى بيوتها حتى يسير البيت الواحد من بيوتها يسكن فيه الاثنان من طلبة العلم والثلاثة "[4].

ويبدو أن عددًا كبيرًا من المدارس المملوكية كان به بيوتا لسكنى الطلاب. فابن ظهيره يقول "أن غالب مدارسها ولله الحمد معمورة بعبادة الله من إقامة الصلوات والأذكار وقراءة القرآن والحديث والاشتغال بالعلوم الشرعية وغيرها آناء الليل وأطراف النهار "[5].

أما فيما يتعلق بمواد التعليم فقد حرص الواقفون على تحديد العلوم التى تدرس بمدارسهم بكل دقة، وبخاصة فيما يتعلق بالمذاهب السنيه، التى تدرس، والتى من أجلها أنشئت المدرسة. فالعلوم الدينية وما يتصل بها من علوم اللغة كانت في مقدمة المواد التى تدرس في تلك المدارس باعتبارها وسائل الثقافة الأولى في تلك العصور. وكانت بجوارها علوم أخرى كالطب وعلم الهيئة (الفلك)

---

1 – وثيقة وقف جمال الدين الاستادار، رقم106، ص10.

2 – وثيقة وقف السلطان حسن، رقم 40، ص421.

3 – الخطط، ج 4، ص218.

4 – المصدر السابق، ص205.

5 – الفضائل الباهرة، مصدر سابق، ص190،

ولكنها لم تبلغ ما بلغته علوم الدين من الأهمية[1].

ولعل أوضح مثال لهذا التحديد و التنوع في العلوم التى تدرس بالمدارس ما جاء بوثيقة وقف السلطان حسن وذلك طبقًا لترتيب الوثيقة:

فقه المذهب الشافعي. رُتب له مدرس وثلاثة معيدين ومائة طالب وكذلك المذهب الحنفى والمالكي والحنبلي .

بالإضافة إلى ترتيب مجموعة من الدروس كان في مقدمتها درس في علم التفسير. خصص له مدرس واحد وثلاثون طالبا، ودرس في علم الحديث رتب له أيضا مدرس وقارئ وثلاثون طالبًا، ومدرس للقراءات السبع لمن يقصده من الطلبة، وملقن القرآن كذلك لمن يقصده من الطلبة، ودرس في أصول الفقه رتب له مدرس واحد وعشرون طالبا من الطلبة المشتغلين بالعلم، ودرس في اللغة العربية، رتب له مدرس وعشرة طلاب، ودرس في علم الطب رتب له مسلم عارف بالطب وعشرة من الطلبة.

المواقيت وعلم الهيئة (الفلك). ورتب له متصدر عارف بالمواقيت وعلم الهيئة. وستة من الطلبة يشتغلون عليه بذلك.

ونرى من هذا المثال إلى أى حد تنوعت الدروس التى كانت تدرس بمدرسة واحدة من المدارس المملوكية، مما يجعل تلك المدارس أشبه بالجامعات اليوم[2].

ومن الواقفين من اشترط كتباً معينة للدراسة، وهو بذلك يضع الحد الأدنى من التعليم الذى يجب أن يلقنه المدرس لطلابه، فنصت إحدى الوثائق على أن يكون المدرس " قادرا على القاء الدروس على الطلبه من الكشاف للزمخشرى، ومن المفتاح للسكاكى، ومن الهدايه في فقه الإمام أبى حنيفه، ومن البردونى في أصول الفقه " [3].

الأوقاف وطلبة المدارس لم يكن هناك شروط لسن معينة لالتحاق الطالب بالمدرسة، سوى استعداداته النفسية والعقلية [4]، لذا حرص بعض الواقفين على وضع شروط معينة يجب أن تتوافر في طلبة مدارسهم . ولما كانت الموارد المالية للمدرسة محددة بريع الوقف، فقد حدد الواقفون أعداد

---

1 – محمود رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي، ج7، مرجع سابق، ص237.

2 – وثيقة رقم 40، ص 395 – 410، محمد أمين: الأوقاف والتعليم زمن الأيوبيين، من وقائع ندوة التربية العربية المؤسسات والممارسات، مرجع سابق، ص851.

3 – وثيقة وقف السلطان برسباى رقم 888 أوقاف، ص171، محمد امين: الأوقاف في الحياة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 244 – 245.

4 – وثيقة وقف جمال الدين الاستادار ص6.

الطلبة الذين يلتحقون بالمدرسة، وطلبة كل مذهب. ومخصصاتهم. وذلك بحسب قيمة ما يغلة الوقف على المدرسة للصرف عليها، نظرا لأنه المورد الأساسي الذى كان ينفق منه على التعليم، وعلى هذا الأساس اختلفت أعداد الطلبة من مدرسة لأخرى بل ومن مذهب لآخر . فمثلاً مدرسة الأمير صرغتمش لها خمس وسبعون طالبا. منهم ستون طالبًا لدراسة المذهب الحنفى وخمسة عشر طالبًا لدراسة الحديث[1].

بلغ عدد الطلبة بالمدرسة المجدية الخليلية عشرين طالبًا[2]، أما مدرسة السلطان حسن التى قيل " أن متحصل ريع وقفها ينيف عن متحصل مملكة ضخمة " . فكان عدد الطلبة بها 506 طالبًا، بواقع مائة طالب لكل مذهب من المذاهب السنية الأربعة، والعدد الباقي موزع على مجموعة من الدروس المتنوعة [3]. ومدرسة الأشرف برسباى، خمسة وستون طالبًا، وخمس وعشرون طالباً للمذهب الحنفى، وعشرون لدراسة المذهب الشافعى. وعشرون طالبًا لدراسة المذهب المالكي والحنبلي[4].

ولم تتفاوت المدارس فقط من حيث أعداد الطلبة ولكن تفاوتت كذلك في الرواتب والمعاليم المقررة. فالمدرسة الصرغتمشيه كانت تدفع للفقيه 55درهمًا في الشهر، ومدرسة جوهر اللاللا [5] كانت تدفع للطالب 200درهم في الشهر ورطلان خبزًا في اليوم، ومدرسة السلطان حسن كانت تدفع للطالب المقيم بالمدرسة 50درهمًا، والمترددين عليها والمنبهين 40درهمًا، والمبتدئين 30درهمًا[6]. والمدرسة الأشرفية كانت تدفع للطالب الذى يدرس المذهب الحنفي 300درهم في الشهر، وطلاب المذاهب الآخرى عشرة دراهم [7].

ومن الطبيعي أن يكون لهذه الشروط الخاصة بأعداد الطلبة بالمعلوم أثرها في اجتذاب الطلبة نحو دراسة مذهب معين دون آخر، بل وتغيير المذهب في بعض الأوقات، ومن ذلك ما ذكره السخاوى. عن الأمير بليغا أنه كان شديد التعصب لمذهب الإمام أبى حنيفة، وبلغ من شدة تعصبه للمذهب الحنفى أنه " كان يعطى من تذهب حنفية " العطاء الجزيل، ورتب لهم الجوامك الزائدة، فتحول جمع من الشافعية لأجل الدنيا حنفية "[8].

---

1 – وثيقة رقم 3195، ص 26 – 29.

2 – المقريزى: الخطط، ج4 ، ص251.

3 – ابن شاهين: زبدة كشف المماليك، ص31، وثيقة وقف السلطان حسن، رقم 40، ص 358.

4 – وثيقة رقم 88، أوقاف، ص 179.

5 – وثيقة رقم 3195، ص27.

6 – وثيقة رقم 40محفظة 6 دار الوثائق القومية، ص358.

7 – وثيقة رقم 880، أوقاف، ص183.

8 – وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، ج1 بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1992، ص142.

أما عن هيئه التدريس: فقد عني سلاطين المماليك وأمراؤهم باختيار من يقوم بالتدريس في تلك المدارس من بين الأفذاذ المعروفين بالعلم والفضل، ويرجع ذلك إلى أن مركز المدرس أو الأستاذ في ذلك العصر كان يفوق مركز المدرسة، لأن الطلاب كانوا يرتحلون إليه بالذات أينما كان، ويحصلون منه على الإجازات العلمية[1].

لذلك عند سماع أحد السلاطين والأمراء عن نبوغ عالم من العلماء في بلد من البلاد، يستقدمونه من بلده للتدريس في المدارس التى يقومون بإنشائها، وكان العلماء يرحبون بذلك نظرًا لارتفاع مكانتهم الأدبية والمادية في بلد المهجر "فيما يشبه الآن هجرة الأدمغة".

فيذكر ابن تغرى بردى أن الشيخ علاء الدين السيرامى " كان أعجوبة زمانه في الفقه وفروعه، وعلمي المعاني والبيان والأصول، درس وأفتى بمدينة هراة وخوارزم وسراى وفرام وتبريز من بلاد العجم حتى شاع ذكره وبعد صيته". لذلك عندما بنى الملك الظاهر برقوق مدرسته التى بشارع بين القصرين أرسل في طلبه وعند قدومه "ولاه شيخ شيوخ مدرسته "وبعد وفاته "طلب السلطان الشيخ سيف الدين السيرامى من حلب وولاه مشيخة المدرسة[2].

لذلك اشترط كثير من الواقفين صفات خاصة يجب أن تتوافر في المدرس، ومن أمثلة هذه الصفات ما جاء بوثيقة وقف جمال الدين الاستادار في مدرس الفقه الشافعى. وهى أن يكون "من أهل العلم والصلاح شافعى المذهب، عالمًا بمذهب الإمام الشافعي رضى الله عنه... له قدم عال في شروط طريق السادة الصوفية، حسن الهيئة، سنى الاعتقاد، حافظا لنقول الفقهاء، وأقاويل العلماء، واختلاف المذاهب ونصوص الإمام الشافعى، ومن بعده من الصحابة، عارفا بكل كتب السادة الشافعية، وتبين مسائلها، وإيضاح مشكلها بالأحكام بدلائلها الشرعية، والفقهية، وتسهيل عسيرها، أهلا للتدريس والفتوى أسوة بأمثاله من العلماء المتصدرين "[3]. وعليه أيضا "أن يحسن إلقاء الدرس وتفهيمه للحاضرين، ثم إن كانوا مبتدئين فلا يلقى عليهم ما لا يناسبهم من المشكلات بل يدربهم، ويأخذهم بالأهون فالأهون إلى أن ينتهوا إلى درجة التحقيق، وإن كانوا منتهين فلا يلقى عليهم الواضحات بل يدخل بهم في مشكلات الفقه ويخوض بهم عبابه الزاخر "[4].

وتعطينا كثير من الوقفيات فكرة عن الرواتب التى كانت تدفع للمدرسين. وبالطبع كانت هذه الرواتب تختلف حسب شهرة المعلم ومكانته العلمية والمدرسة التى يدرس فيها والأوقاف الموقوفة

---

1 – سعيد عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، مرجع سابق، ص142.

2 – النجوم الزاهرة، ج11، مصدر سابق، ص316 – 317.

3 – وثيقة رقم 106 محفظة 7 محكمة، ص7، والشروط نفسها اشترطها السلطان المؤيد شيخ في مدرس الحنفيه في مدرسته المؤيد ية، وثيقة وقف المؤيد شيخ رقم938 أوقاف، ص281.

4 – السبكى: معيد النعم ومبيد النقم، القاهرة دار الكتاب العربى، ط1، 1948، ص 105 – 106.

عليها. فمثلا راتب المعلم في مدرسة السلطان حسن كان ثلاث مائة درهم وكذلك في مدرسة الأمير صرغتمش، بينما كان في مدرسة كل من المؤيد شيخ والأمير جوهر اللالا وجمال الدين الاستادار خمس مائة درهم. هذا غير الرواتب العينية التى كانت تصرف يوميا، وقي المناسبات الدينية، والتوسعات السنوية . وبالطبع لم تقتصر إعطاء الرواتب على المعلمين والطلبة فقط، بل طالت كل الموظفين ممن يعملون في المدارسه، يأخذون رواتبهم من أموال الوقف . ويظهر ذلك من خلال وثائق الوقف الخاصة بالمدارس في هذا العصر.

ولما كان وقت المدرس لا يتسع عادة لشرح بعض الدروس لمن يحتاج من الطلبة، فقد حرص الواقفون على ترتيب معيد أو أكثر بالمدرسة. والمعيد طالب علم متقدم "عليه قدر زائد على سماع الدرس من تفهيم بعض الطلبة ونفعهم وعمل ما يقتضيه لفظ الإعادة"[1]. إذ يساعد المدرس الذى يتبعه في المذهب، ومادة التخصص في أعماله ويحضر الدروس مرتبطا به مستمعًا إليه. وعندما ينصرف المدرس كان يشغل من يحضر إليه من الطلبة المذكورين ويبين لهم " ما أشكل عليهم فيما يشتغلون عليه من العلوم الشرعية خاصة من حل مشكل، وكشف غامض، وما عسر عليهم فهمة فيشرح لمن احتاج الشرح، ولا يمنع فقيها أو مستفيدا ما يطلب من زيادة وتكرار وتفهم معنى، ولا يقدم أحدا من الطلبة في غير نوبته إلا لمصلحة ظاهرة"[2].

وكان مرتب المعيد أقل بكثير من مرتب الأستاذ، فمثلا في كتاب وقف المدرسة الناصرية بالقاهرة كان المعيد بها يعطى ثلاثون درهما في الشهر في الوقت الذى كان مرتب الأستاذ مائتى درهم[3]، ومدرسة السلطان حسن كان مرتب المعيد مائه درهم والأستاذ ثلاثمائة درهم[4]. وكذلك مدرسة الأمير صرغتمش كان مرتب المعيد بها سبعين درهم[5].

ومما لاشك فيه أن الفضل يرجع في إنشاء وظيفة المعيد إلى المدرسة أو الكلية الإسلامية، وهى الوظيفة التى مازالت معروفة في الكليات الجامعية الحديثة في الشرق والغرب على السواء[6].

---

1 – السبكى: المصدر السابق، ص108.

2 – وثيقة وقف الأمير صرغتمش رقم 3195 ص27، وثيقة ابو الجود سودون رقم18،، محفظة 15، ص11 – 12.

3 – المقريزى: السلوك لمعرفة الدول والملوك، ج1 ف3، ص1049.

4 – وثيقة السلطان حسن، ص357.

5 – وثيقة الأمير صرغتمش، ص28.

6 – عبد اللطيف إبراهيم: نصان جديدان من وثيقة الأمير صرغتمش، مرجع سابق، ص 160.

مكتبات المدارس :

ومن الأمور التى حرص الواقفون عليها في العصر المملوكي، إمداد المدارس بالكتب بحكم " أنها بذلك أمس "[1] ليرجع إليها الطلاب والمدرسون على السواء . لأن الركن الأساسي للنشاط العلمي في أى مكان وزمان إنما هو الكتب والمكتبات، فمن دونها لا تتمكن المدارس من أداء مهمتها، ولا يستطيع المدرسون والطلبة مواصلة رسالتهم، لذلك قلما خلت مدرسة في العصر المملوكي من " خزانة كتب " .

فالمدرسة الظاهرية بخط بين القصرين التى بناها الظاهر بيبرس كان بها خزانة كتب " تشتمل على أمهات الكتب في سائر العلوم " . كذلك المدرسة المحمودية، كان بها خزانة كتب " لا يعرف بديار مصر والشام مثلها، إذ بها كتب الإسلام من كل فن " [2]. وأشرف على تلك الخزانة رجل أطلق عليه في ذلك الوقت " خازن الكتب " وكان يشترط فيه مجموعة من الصفات المعينة، " كالثقة، والأمانة، والديانة، والنهضة والصيانة "[3]. وقد حرص بعض الواقفين على أن يتولى تلك الوظيفة أحد العلماء ليكون عونا للباحثين والطلبة، في إرشادهم إلى ما يحتاجون إليه من مواد ومن ذلك ما جاء بوثيقة الغورى " ومن ذلك ألف وخمسمائة درهم لرجل من أهل العلم الشريف ثقة أمين عدل، ضابط يقرره الناظر في وظيفة خزن الكتب الموقوفة بالمدرسة " وحددت وثائق الوقف مهمة أمين المكتبة في ذلك العصر بدقة بالغة فكاتب في البداية تتمثل في تسلم الأمين لما سيكون في عهدته من الكتب الموقوفة من ناظر الوقف ويشهد عليه بتسلمها مع كتابة نسخة بتلك الكتب تكون مع الناظر، وبعد ذلك يتولى الأمين حفظ تلك الكتب[4]. وذلك يتشابه مع ما هو معمول به إلى حد كبير في المكتبات الكبرى في العالم الآن [5].

وبعد أن يتولى الخازن تلك الكتب يقوم بحفظها، وصيانتها، وعمل مصالحها على العادة في مثل ذلك " ويتعهدها بالنقض والخدمة وكل من حضر إليه من طلبة العلم يمده بما يحتاجه من كتب سواء أكان ذلك للاطلاع أم النسخ أم المقابلة، إلى أن ينتهى الباحث من حاجته، ثم يرد الخازن تلك الكتب إلى مكانها [6].

---

1 – يذكر القلقشندى أنه في الماضي كان للخلفاء والملوك مزيد اهتمام وكمال اعتناء بإنشاء المكتبات العامة الضخمة المستقلة، أما في العصر المملوكي " فقد قلت عناية الملوك بخزائن الكتب "العامة" اكتفاءً بخزائن كتب المدارس التى أنشؤوها من حيث أنها أمس " صبح الأعشى، ج3 ، مصدر سابق، ص537.

2 – المقريزى: الخطط ج4 ، مرجع سابق، ص218 – 242.

3 – وثيقة قانى باى الرماح رقم 1019 أوقاف، ص 24.

4 – وثيقة رقم 882 أوقاف، ص 78.

5 – وثيقة وقف الغورى 882 أوقاف، ص188.

6 – وثيقة وقف جوهر اللاللا رقم 86 محفظة 14 دار الوثائق القومية وثيقة قانى باى الرماح رقم 1019.

أما نظام الاطلاع، والاستعارة وأيام فتح تلك المكاتب فقد حدده الواقفون بدقة تامة محافظة على الكتب من الضياع، والسرقة، ومن ذلك ما جاء في وثيقة وقف الغورى " ويتولى الخازن حفظ الكتب .. وبفتح الخزانة في أيام الدرس يومين في الجمعة لطلبة العلم الشريف " ومن طلب كتابا في علم من العلوم، أو فن من الفنون يدفعه له لينتفع به في المدرسة، ولا يمكنه من الخروج به من المدرسة ولو دفع إليه شئ يساوى أضعاف قيمته " [1].

ومن الواقفين من اتخذ إجراءات أكثر دقة وصرامة، حفاظًا على الكتب ومن ذلك ما جاء بوثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق " ويصرف لرجل يكون ثقة خيرًا أمينا يقظًا عدلا للقيام بخدمة الكتب.. على أن من حضر إليه يطلب شيئًا من ذلك كان أهلاً لمطالعة ذلك والاشتغال، وكان من أهل المكان، ومن يوثق يه دفعه إليه وأخذ خطة منه، فإذا أعاده إليه دفع إليه خطه، ولا يمكنه من التأخير مدة بعيدة يُخشى منها حصول النسيان بل يتعاهده بالسؤال وأخذه منه فإذا طلب غيره أجابه لذلك وفعل كما فعل أولاً، وإن كان الطالب من خارج المكان لا يعطيه شيئًا من ذلك ولا يمكنه من إخراج شئ إلى خارج المكان، ويفعل الخازن في ذلك ما يفعله أمثاله من الخزنه من حفظ ذلك وحفظ ما سلم له " [2].

ومن الواقفين من سمح لطلبة العلم من أهل الخانقاه استعارة الكتب لمدة شهر بشرط ألا يمكن الناظر أحدًا من أهل المدرسة الخانقاه بإخراج شئ، من الكتب خارج المدرسة " وفى حالة الطلبة الذين يأتون من مدارس وأماكن أخرى غير أهل المدرسة سمح لهم الواقفون باستعارة الكتب للاطلاع داخل المدرسة في النهار ثم يبيتها عند الأمين، ويستعيدها منه نهارا أو هكذا كما هو معمول به الآن في مكتباتنا الجامعية [3].

ولم يقف تزويد تلك المكتبات بالكتب التى تحتاجها، على السلاطين والأمراء فقط، بل شاركهم في ذلك كثير من العلماء فقد دأب كثير من العلماء في ذلك العصر على جمع واقتناء الكتب النادرة، ووقفها على طلبة العلم في خزانات الكتب الملحقة بتلك المدارس . كما شاع في هذا العصر عادة وقف الكتب على المدارس، وطلبة العلم.

يذكر ابن حجر أن إبراهيم بن عبد الرحيم من جماعة قاضى قضاة الديار المصرية خَلَّف من الكتب النفسية " ما يعز اجتماع مثله لأنه كان مغرما بها، وبعد وفاته صارت أكثر تلك الكتب إلى

---

1 – وثيقة رقم 882 أوقاف، ص188.

2 – وثيقة رقم 66، محفظة 16، دار الوثائق القومية، ص24.

3 – وثيقة وقف جمال الدين الاستادار، رقم 106، ص 4.

جمال الدين الاستادار فوقفها بمدرسته بالموازين، وانتفع بها الطلبة إلى هذا الوقت " [1].

وكذلك عبد الرحمن بن محمود بن قرطاس الصوفى، وقف كتبه بالمدرسة السابقية[2] والشيخ الطبيب علاء الدين على بن الحرام المعروف بابن النفيس كان قد وقف قبل وفاته "داره، وكتبه، وأملاكه، وجميع ما يتعلق به على البيمارستان المنصورى بالقاهرة" [3]. وغير ذلك كثير إدراكا وحرصا من هؤلاء الواقفين لأهمية توافر الكتب، والمكتبات لطلبة العلم في ذلك العصر في وقت كان يتعذر فيه على العالم قبل أن يكون ذلك متعذرا على الطالب القدرة على شراء كتاب، نظرا لضعف قدرتهم المالية خصوصًا، وأن أسعار المخطوطات القيمة كانت عالية ولا يقدر على شرائها إلا الأغنياء .

ونظرا لسهولة ويسر الاطلاع في تلك الكتب الموقوفة بتلك المدارس، كان أهل ذلك العصر من علماء، ومدرسين، وطلاب في غنى عن شراء أى كتاب بل إن من هؤلاء العلماء من كان يعيب على أصحابه شراء الكتب لأنه يجدها في كتب الأوقاف[4].

الأوقاف و البيمارستانات :

على الرغم من أن علوم الدين، واللغة كانت في مقدمة العلوم التى يحرص السلاطين والأمراء على إنشاء المؤسسات اللازمة لتدريسها في الأساس إلى جانب علوم أخرى " كالطب مثلا"، إلا أن ذلك لم يمنع بعض السلاطين من إنشاء المراكز التعليمية التخصصية التى تولى رعاية خاصة بتعلم الطب وعلاج المرضى، وأطلق على مثل هذه المؤسسات اسم البيمارستانات أو "بيوت المرضى " [5].

وأشهر من بنى من المؤسسات العلاجية أو البيمارستانات في مصر في ذلك العصر هو البيمارستان المنصورى، الذى أنشأه السلطان المنصور قلاوون 683 . وكان عبارة عن مستشفى كبير لتدريس الطب وعلاج المرضى كما هو الحال في المستشفيات الحديثة في الوقت الحاضر .

---

1 – أنباء الغمرة ج2 مرجع سابق، ص 293 – 294 .

2 – عبد الرحمن بن محمود بن قرطاس القوصى: أديب شاعر فاضل الحديث بالقاهرة من مجموعة من العلماء المتأخرين وكان ممن تولوا الخطابة بجامع الصارم وكان صوفيا توفى 724هـ الادفوى الطالع السعيد، مصدر سابق، ص 296 – 297.

3 – بن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج7، مصدر سابق، ص318، ابن الوردى تتمه المختصر في اخبار البشر، ج2 ط بولاق، القاهرة 1868، ص 234.

4 – يذكر السخاوى أن الأستاذ أبو حيان محمد ابن يوسف النفري كان يقول لأحد أصحابه « احفظ دراهمك ودعهم يقولوا بخيل، ولا تحتاج إلى الأراذل ولا يرى شراء الكتب لأنه يجدها في كتب الأوقاف ولا يجد من يعيره درهما إذا احتاج إليه» وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، ج1، مصدر سابق، ص9 – 10.

5 – المقريزى : الخطط، ج2، ص258.

وقد حظى هذا البيمارستان بعناية السلطان المنصور قلاوون ومن بعده من سلاطين المماليك حتى ذاع صيته في شتى أنحاء مصر وخارجها . حتى أطنب مؤرخو العصر في وصف محاسن هذا البيمارستان ومنشئه . ومن ذلك قول ابن بطوطة : " وأما البيمارستان الذى بين القصرين عند تربة المنصور قلاوون، فيعجز الواصف عن ذكر محاسنه وقد أعد فيه من المرافق، والأدوية ما لا يحصر، يذكر أن مجباه ألف دينار كل يوم "[1].

ويؤكد ذلك ابن تغرى بردى بقوله " ومما يدل على علو همة الملك المنصور قلاوون وحسن اعتقاده عمارته للبيمارستان المنصورى بين القصرين من القاهرة فإننا لا نعلم في الإسلام وفقا على وجه بر أعظم منه، ولا أكثر مصروفا ولا أحسن شرطا، ولو لم يكن من محاسنه إلا البيمارستان لكفاه ذلك دنيا وآخره "[2].

"وذلك أن السلطان المنصور قلاوون كان قد نذر على نفسه بناء بيمارستان بالقاهرة المحروسة وان يبرزه في صورة من الحسن تضرب بها الأمثال، ونقل لها الأمثال، فرتب السلطان لذلك الأمير علم الدين سنجر الشجاعى شادا على عمارة ذلك البيمارستان . فاشترى الدار القبطية وما يجاورها من خالص مال السلطان . وتم تعويض مكان الدار القبطية بقصر الزمرد مع مبلغ من المال" [3]. فأظهر الأمير علم الدين سنجر من الاهتمام بالعمارة "ما لم يسمع لمثله، فعُمر في أيسر مدة وأنجزت العمارة في شهور سنة ثلاث وثمانين وستمائة، حتى إذا شاهد الرائى هذه العمارة العظيمة وسمع أنها عمرت في هذه المدة القريبة ربما أنكر ذلك"[4].

ورتب له من " الأوقاف الجلّ بمصر والشام ما لا يسامى ولا يسام تقدير ألف ألف درهم في السنة "[5].

ولما فرغ من إنشاء العمائر نزل السلطان ومعه الأمراء والقضاة والعلماء وأحضر إليه من شرابه قدح فأمسكه بيده، وقال والقضاة الأربع حاضرون عند شربه " اشهدوا علىّ أنى وقفت هذا البيمارستان على مثلى فمن دوني[6]. "على الملك، والمملوك، والجندي، والأمير، والكبير، والصغير، والحر، والعبد، والذكر، والأنثى[7] " .

1 – ابن بطوطة : الرحلة، ج1 ، ص53.

2 – مورد اللطافة فيمن حتى ولى السلطنة والخلافة، مرجع سابق، د 2، ص39.

3 – شافع بن على الكاتب العسقلانى: الفضل المأثور في سيرة السلطان المنصور، ط1 المكتبة العصرية، بيروت، 1998 ص166 – 167.

4 – النويرى: نهاية الأرب، مرجع سابق د31 ، ص105 .

5 – شافع بن على الكاتب العسقلانى : الفضل المأثور، مصدر سابق، ص167.

6 – المصدر السابق، ص168.

7 – وثيقة وقف المنصور قلاوون رقم 15، محفظة2، سطر 214 – 225.

ورتب فيه مجلساً يجلس فيه الأطباء لإلقاء دروس الطب ينتفع به الطلبة . وشُرط أن يكون المدرس من جملة أطباء البيمارستان ورتب به الأطباء من كافة التخصصات، الكحالين والجراحين وطاحنى الشراب، والرواند والطعام، وصانعى المعاجين والأكحال، والأدوية والمسهلات المفردة والمركبة وما يقوم بمداواة المرض من الأطعمة والأشربة والأكحال، والشيافات والمعاجين والمراهم والأدهان والشرابات والأدوية المركبة والمفردة والفرش والقدور والآلات المعدة للانتفاع بها في مثل هذه البيمارستانات [1].

هذا بالإضافة إلى الفراشين من النوعين، والقومة لخدمة المرضى وإصلاح أماكنهم وتنظيفها وغسل ثيابهم وخدمتهم في الحمام وغير ذلك . وجُهز البيمارستان بما يحتاج إليه المرضى من سرر حديد . أو خشب، ولحف محشوة قطنا وطراريح محشوة بالقطن وملاحف قطن ومخاد طرح أو آدم لطيفه، وما يحتاج إليه المرضى من أوانٍ لأغذيتهم وشربهم . ومكبات خوص لأجل تغطية الغذاء عند صرفها للمرضى، ومراوح خوص لأجل استعمالهم إياها في الحر[2] . ولم يحدد السلطان قلاوون عددًا معينًا للنزول بالبيمارستان أو فئة محددة بل جعله سبيلا لكل من يصل إليه في سائر الأوقات من غنى وفقير . ولم تقتصر خدماته أيضا على من فيه من المرضى بل امتدت خدمات البيمارستان إلى المرضى الذين خارجه . وإمدادهم بكل ما يحتاجون إليه من الأشربة والأغذية والأدوية حتى إن هؤلاء وصلوا في وقت من الأوقات إلى ما يربو عن مائتي مريض، غير ما هو مقيم بالبيمارستان[3]، وكان الأطباء لذلك يلتزمون بالمبيت في كل ليلة بالبيمارستان مجتمعين أو متناوبين، بإذن الناظر في التناوب ويسألون عن أحوال المرضى ليتعرفوا منهم " عن زيادة أو نقص المرض، ويكتبون بما يصلح لكل مريض من شراب وغذاء وغيره في دستور ورق " [4].

وكان كل من مات من المرضى يصرف إليه ما يحتاجه برسم غسله وثمن كفنه وحنوطه وأجرة غاسله، وحافر قبره، بل ومن كان مريضا في بيته وهو فقير ومات بين أهله صرف إليه الناظر في يومه " أجرة تجهيزه وتغسيله وحمله إلى مدفنه " [5].

أما من حصل له الشفاء والعافية ممن هو مقيم بهذا البيمارستان، صرف إليه الناظر من ريع وقف

---

1 – الوثيقة السابقة سطر 263 – 269.

2 – وثيقة وقف قلاوون سطر 252 – 253 – 256.

3 – النويرى: نهاية الأرب، مصدر سابق، ج31، ص108.

4 – وثيقة قلاوون: سطر 278 – 280.

5 – الوثيقة السابقة سطر 290 – 294.

هذا البيمارستان كسوة مثله على العادة بحسب الحال من غير زيادة تقتضي التطبيق على المرضى والقيام بمعالجتهم[1]. وكان المنصور قلاوون قد اشترط في وقفه أنه في كل ليلة يحضر من أرباب الآلات بالعود حتى يسامروا الضعفاء[2]. كما استخدم المقرئين ليرتلوا كلام الله فتخشع قلوب النزلاء بالذكر الحكيم[3].

ومن هنا كان للأوقاف أثر كبير على النهوض بعلم الطب في ذلك العصر عن طريق بناء المؤسسات الخاصة بتدريسه، ومعالجة المرضى كما هو الحال في المستشفيات الجامعية الكبرى الآن، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الصحية إلى كافة فئات الشعب .

وبدون الأوقاف كان لا يمكن أن تقوم تلك المؤسسات بما رسمت له، فيذكر المقريزى أنه في عام 825هـ تم تحويل البيمارستان المؤيدى الذى تحت القلعة جامعا تقام به الجمعة والجماعة . وكان المؤيد قد جعل هذا الموضع مثل بيمارستان ونّزل به المرضى فلما مات المؤيد شيخ . لم يوجد في كتاب الوقف المؤيدى له جهة تصرف على هذا البيمارستان فأخرج منه المرضى، وأغلق حتى صار فيما بعد جامعاً[4] . وهكذا كانت الأوقاف هى أساس التعليم بمراحله المختلفة وأساس النهضة العلمية، التى شهدتهامصر في العصر المملوكي. وكان المساس بهذه الأوقاف التى على مثل هذه المؤسسات، بمصادرة أو نهب أو تلاعب معناه توقف الحياة العلمية بهذه المؤسسات بعد أن يهجرها أربابها مما يؤثر بالسلب على الحياة العلمية، ولعل هذا ما سيتضح في الفصل القادم.

1 – وثيقة وقف المنصور قلاوون، سطر 298 – 299.

2 – ابن إياس: بدائع الزهور، مصدر سابق، ص189.

3 – ستانلى لينينول: سيرة القاهرة، ص189.

4 – السلوك، ج4 ق2، مصدر سابق، ص 610.

الفصل الثالث

الأوقاف والتعليم في العصر العثماني

بدأت مصر الفترة التاريخية المعروفة في تاريخها باسم " مصر العثمانية " في محرم سنه 923هـ/ يناير 1517م . حين قضي على الدولة المملوكية بهزيمة السلطان طومان باي آخر سلاطين المماليك على يد السلطان العثماني سليم الأول، " وفقدت مصر بذلك استقلالها " وتفككت عرى إمبراطوريتها وأصبحت ولاية عثمانية . وبدأ تطبيق النظم العثمانية في إدارتها[1].

ومما لاشك فيه أن انتهاء السلطنة المملوكية على يد العثمانيين يعتبر حدثًا ذا أهمية بالغة في السياسة الجغرافية، فقد نقل محور الارتكاز وزعامة الدولة الإسلامية من القاهرة إلى القسطنطينية، بعد أن زالت دولة المماليك من خريطة العالم، وعودة مصر إلى النيابة كما كانت في صدر الإسلام، بعد أن كان سلطان مصر " أعظم السلاطين في سائر البلاد قاطبة لأنه خادم الحرمين الشريفين "[2]، كما تحول المذهب الفقهي الرسمي نهائيا في مصر والشام إلى المذهب الحنفي[3]، بعد إلغاء نظام قضاة المذاهب الأربعة الذى كان معمولا به في دولة السلاطين، وإحلال قاضى تركى بدلاً من ذلك النظام.

ومما لا شك فيه أن فترات الانتقال من عصر إلى عصر تعتبر فترات ركود في أحوال البلاد، بجميع مجالاتها، وهذا كان حال مصر عندما انتقلت من العصر المملوكي إلى العصر العثماني، مع الاختلاف الكبير في هذا الانتقال بالذات – فبعد أن كانت مصر قاعدة للحاكم، منذ العصر الفاطمي (358هـ/ 969م) إذ كان فيها مقر الخلافة، ثم كانت عاصمة السلطان في العهد الأيوبي والمملوكي – فقد كان فترات انتقالها السابقة تنتقل من زعامة إلى زعامة، ومن دولة إلى دولة، ولكنها في تلك الفترة الانتقالية لم تكن بعدها زعيمه للعالم الإسلامي وإنما صارت تابعة لدولة أخرى، ولم تعد مقر الملوك والحكام، كما كان شأنها منذ أن استقلت في عهد الطولونيين[4]. ودخلت مصر في طور طويل دام نحو ثلاثة قرون (923 – 1213هـ/ 1517 – 1798م) لم يكن لها فيه شأن سياسي يذكر في

---

1 – احمد شلبي بن عبد الغني الحنفي المصري: أوضح الإشارات فيمن تولي مصر القاهرة من الوزارات والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة مكتبة الخانجى،1978ص3، عبدالرحمن زكى: القاهرة في ألف عام (969 – 1969)، القاهرة، وزارة الثقافة،1969،ص24.

2 – ابن إياس: بدائع الزهور، ج5 مصدر سابق، ص 206.

3 – عبد اللطيف ابراهيم: دراسات تاريخية من عصر الغورى، مرجع سابق، ص74.

4 – مرفت محمود عيسى: الطراز العثماني في منشآت التعليم بالقاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآثار – جامعة القاهرة، 1987، ص88.

التاريخ، وقد كانت مصر في معظم ذلك العصر مشهدًا للفتن والمشاحنات. إما بين سلائل المماليك أنفسهم، وإما بينهم وبين الولاة العثمانيين، وإما بين هؤلاء وجنود الحامية العثمانية[1].

وأصبحت مصر قي نهاية هذه الفترة نهبًا مقسمًا بين الباشا التركى، وقواد الحامية العثمانية، وأمراء المماليك، وكثرت الضرائب على كاهل الشعب وأصبحت حقوقه مهضومة[2].

وسوف نعرض عرضا سريعًا موجزًا للعوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التى مرت بها مصر خلال تلك الفترة وأثر ذلك على المجتمع المصري خلال ذلك العصر.

أ- الحالة السياسية:

بعد أن تم للسلطان سليم الأول فتح مصر . رأى أن بعد القاهرة عن مقر الحكم ربما يغري واليًا ذا أطماع سياسية على الاستقلال بها عن الدولة العثمانية، فوضع لها نظامًا معقدًا يستهدف بقاء مصر ولاية عثمانية، وتمثل هذا النظام المعقد في وجود ثلاث هيئات يشترك بعضها مع بعض في حكم مصر، ويوازن بعضها بعضًا حتى لا تستبد بالحكم هيئة دون الهيئتين الأخريين[3]. وذلك لكى يضمن استمرار تنازعهما عدم استئثار أى منهما بالحكم أو الاستقلال، بها وبقاء مصر تابعة للدولة العثمانية . وإذا كانت الدولة العثمانية قد وجدت ميزة في ذلك – النظام – إلا أن الشعب لم يجن منها سوى الحطام، وعاني من استنزاف أولئك لثرواته[4]. وتمثلت هذه الهيئات في:

الوالي الذى ينوب عن السلطان في حكم مصر.

ثم الديوان.وكان يؤلف من قواد الجيش الذين أبقاهم السلطان سليم الأول بمصر عند خروجه منها لحفظ الأمن، والمماليك حكام مصر قبل الفتح العثماني[5].

أما الوالي: فكان يلقب بالباشا ويقيم بالقلعة، وكان من أهم واجباته تنفيذ أوامر السلطان وتبليغها لرجال الحكومة، والشعب، وله رياسة الديوان الذى يساعده في الحكم، ويرسل إلى السلطان الجزية المفروضة على مصر، وتتراوح مدة بقاء الوالي في منصبه بين سنه، وثلاث سنوات ولا تزيد عن هذه

---

1 – عمر الاسكندراني، سليم حسن: مرجع سابق، ص59.

2 – مصطفى محمد رمضان: دور الأزهر في الحياة المصرية إبان الحملة الفرنسية ومطلع القرن 19، القاهرة مطبعة الجبلاوى، 1986، ص45.

3 – عبد العزيز محمود عبد الدايم: مصر في عصر المماليك والعثمانيين،القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ص210، مرجع سابق.

4 – وصف مصر: تأليف علماء الحملة الفرنسية، ج11 ترجمة منى زهير الشايب،القاهرة، دار الشايب للنشر، 1996 ص113.

5 – سعاد ماهر محمد: مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، مرجع سابق، ص5.

الفترة إلا نادرًا جدًا، خشية أن يطمع أحدهم في الاستقلال [1]. ولم تستفد مصر أى فائدة من تولية هؤلاء الولاة عليها، لقصر الفترة التى يقضونها في حكم البلاد [2].

وإلى جانب الوالي تقوم سلطة الجنود، أو جيش الحامية، وقد كونه السلطان سليم من ست فرق، ونصب عليها قائدًا يقيم بالقلعة، وجعل على كل فرقة ستة من الضباط، وشكل من هؤلاء (ديوانا) يساعد الوالي في إدارة شئون البلاد، وجعل لهذا الديوان الحق في رفض مشروعات الوالي إذا لم ير فيها مصلحة[3].

وتتمثل السلطة الثالثة في المماليك الذين قدموا للسلطان التركي طاعتهم وأعلنوا له ولاءهم إذ عينهم السلطان سليم حكامًا إداريين للمديريات لحفظ التوازن بين السلطتين السالفتين[4].

فالمماليك قوة حربية ممتازة، وهم يعرفون مصر جيدًا لطول إقامتهم فيها. وقد اعتاد المصريون الخضوع لهم، وإذا استمر المماليك في مصر عنصرًا هامًا في إدارتها كانوا قوة مفيدة توازن سلطتي الوالي والحامية العثمانية، ومن اختلاف هذه القوى الثلاث تستمر مصر خاضعة للدولة العثمانية[5].

وظل نظام الحكم العثماني يسير طبقا للأسس التى وضعت في القرنيين السادس عشر والسابع عشر. ولكن ابتداءً من الثلث الأخير من القرن السابع عشر كانت سلسلة السلاطين الأقوياء قد انتهت وتلاها عهد ضعاف الخلق والذكاء من السلاطين، وفشا بذلك صراع على النفوذ بين فئات موظفي الإمبراطورية العثمانية. وبدأت الحكومات تفقد سلطانها وسيطرتها على الولايات التابعة لها، وذلك بسبب كثرة الحروب التى خاضتها الدولة ضد دول أوروبا. بالإضافة إلى تدهور أوضاع البلاد الداخلية وانتشار الفساد في إدارتها المختلفة [6]. فكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على مصر. وهى من أهم الولايات التابعة للدولة.

---

1 – عبد العزيز محمود عبد الدايم: مرجع سابق، ص210.

2 – بلغ عدد الولاة الذين حكموا مصر منذ عام 1517 وهو عام الفتح، وحتى عام 1798 (الحملة الفرنسية على مصر) ما يزيد على مائة وال، قل من أقام منهم أكثر من عامين، لذا كان الوالي بمقتضى هذه الظروف يوجه همه إلى إرضاء المماليك والتقرب منهم – حتى لا يعزلوه – ثم جمع ما يستطيع من الأموال، ليعود إلى الاستانه "بادى الثراء"، أمين سامى، تقويم النيل، ج2، مرجع سابق، ص 567، أنور زقلمه: المماليك في مصر، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1995، ص120.

3 – عمر الاسكندرى، وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى الوقت الحاضر، مرجع سابق، ص60.

4 – توفيق الطويل: التصوف في مصر أبان الحكم العثماني، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1988، ص19.

5 – عبد العزيز محمود عبدالدايم: مرجع سابق، ص213.

6 – مصطفى محمد رمضان: مرجع سابق، ص44، إلهام محمد على ذهنى: مصر في كتابات، الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن التاسع عشر، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب 1992، ص97.

فبدأ الوالي العثماني يفقد سيطرته تدريجيا بينما تزايدت وتصاعدت قوة الفرق العسكرية الآخرى، وبدأت فتن جند (السباهنة) تتعدد حتى وصل بها الأمر إلى التعدي على الولاة العثمانيين[1]، مما مهد السبيل أمام المماليك للبروز على وجه الحياة السياسية والعسكرية في مصر، وسيطرتهم على معظم المناصب الإدارية سواء في الإدارة المركزية، أو في الإدارات المحلية في الريف كما سيطروا على معظم الإدارات المالية من إدارات الجمارك، والتزامات الأراضي[2].

لذا برز في النصف الثاني من القرن الثامن عدة شخصيات قوية من المماليك مثلت الصفوة العسكرية في البلاد، وبازدياد النفوذ المملوكي دخلت البيوت المملوكية في صراع فيما بينها من أجل الاستحواذ على السلطة، والمناصب الإدارية والإشرافية الكبري.

ولعل ذلك هو العامل الرئيسي في التباين بين " عصر المماليك المزدهر عصر المماليك العظام الذين هزموا الصليبيين والتتار، وبنوا حضارة رخاء وازدهار، وتقدم معماري نادر، وبين عصر الانحطاط عصر مشايخ البلد المستمر في الانحطاط حتى وصل إلى الحضيض في صورة مراد بيك وابراهيم بيك. وانتهي خلال ساعات أمام مدفعية ومفرقعات نابليون[3].

ب- الحالة الاقتصادية:

و أما من الناحية الاقتصادية لم تعد مصر بعد أن فتحها العثمانيون دولة ذات أملاك عظيمة كما كانت من قبل. بل صارت ولاية كسائر الولايات العثمانية لا ثروة لها إلا من داخلها، بل هذه الثروة أخذت في النقصان لما زال عنها الاستقلال، وتوالت عليها المحّن بسبب كثرة الاضطرابات والفتن التى شهدتها خلال ذلك العصر[4].

فالزراعة تدهورت خلال ذلك العصر نتيجة عدم الالتفات إلى عمارة الجسور، وشق الترع وإقامة القناطر، خاصة وأنه لم يكن للحكومة في مصر في العصر العثماني سياسة زراعية تستهدف زيادة الإنتاج، أو استغلال الأرض استغلالاً زراعيا منتظما، بل على العكس كانت الأرض تارة تبور، وتارة تظمأ، فنتج عن ذلك أن كثيرًا من الأراضي صارت غير صالحة للزراعة [5]. وكان لعجز الولاة عن بسط حمايتهم على الفلاحين، أن تعرضت محصولاتهم للنهب وأراضيهم للتلف بسبب غارات البدو الرابضين في الصحراء على حافة المناطق الزراعية [6].

1 – احمد شلبى: أوضح الإشارات، مصدر سابق، ص5.
2 – المصدر السابق، ص6.
3 – محمد جلال كشك: ودخلت الخيل الأزهر، مرجع سابق، ص54.
4 – عمر الاسكندرى، سليم حسن، تاريخ مصر منذ الفتح العثماني، مرجع سابق، ص62.
5 – على مبارك: الخطط التوفيقية، ج1، مرجع سابق، ص1460.
6 – عبد العزيز عبدالدايم: مصر في عصر المماليك والعثمانيين، مرجع سابق، ص228.

وكان للحملات التى شنها الأمراء المماليك على بعضهم البعض أو للقبض على أحد الخارجين عن سلطانهم أثرٌ في هلاك الكثير من المزروعات وحرق الأراضي الزراعية [1]. ومن هنا كان الصراع بين طبقة الفلاحين من جهة، وأجهزة الإدارة من جهة أخرى، ولكن الغلبة كانت للفريق الأقوى وهروب الفريق الأضعف[2].

أما الصناعة فقد تأخرت عما كانت عليه في عهد دولة المماليك ويرجع ذلك إلى أن السلطان سليم قد أمر بترحيل الصناع المصريين البارزين إلى اسطنبول من " البنائين، والنجارين، والحدادين، والمرخمين، والمبلطين، والخراطين، والمهندسين، والفعلة جماعة كثيرة.. " حتى بطل من مصر بسبب ذلك ما " يربوا على خمسين صنعة " [3].

هذا فضلا عن أن القطاع الصناعي لم يظفر باهتمام السلطات في مصر إلا فيما يتعلق بتحصيل الضرائب من أرباب الحرف، والصناعات، وكانت سيطرة الأتراك والمماليك، والضرائب الباهظة التى فرضوها على الحرفيين، ومصادرتهم للأموال وأزمات النقد التى خلفوها باستمرار عاملاً مباشرا " في ركود وتخلف الصناعة " [4]. وبالتالي هبوط مستوى المعيشة وضعف القوة الشرائية عند طبقات الشعب المختلفة [5].

وكانت الصناعات القائمة تعتمد على المواد الأولية الزراعية، كما كانت طرق الإنتاج بدائية، وتعتمد على تشغيل القوة العضلية، والمواشي، وكانت أغلب الصناعات الهامة مركزة في القاهرة، أما الصناعات الصغيرة فكانت موزعة في أنحاء البلاد. وكان من أهم هذه الصناعات صناعة الغزل، والنسيج التى غدت القاهرة بسببها مركزًا نشطا لتصدير منتجاتها إلى بلدان الإمبراطورية العثمانية، ودول أوروبا، وما ترتب على ذلك من جنى ثروات كبيرة لخزينة الدولة [6]. بالإضافة إلى

---

1 – يذكر الجبرتى " أن مراد بك أحد أمراء المماليك في ذلك العصر، سافر للقبض على بعض قطاع الطرق بالوجه البحري، فلم يتم له ذلك بسبب علم هؤلاء بمجيئه وهروبهم قبل وصوله، فكان منه أن ذهب إلى إحدى القرى وطالبها بأحد هؤلاء المطلوبين، وبعد ذلك نهب القرية وسلب أموال أهلها وسبى نساءهم وأولادهم، ثم أمر بهدمها وحرقها عن آخرها،.، وجرفها بالجراريف حتى محوا آثارها وسوّوها بالأرض، وقرر على القرى ما سولت له نفسه ومنع من الشفاعة، وبث المعنيين لطلب الكلف الخارجة عن المعقول،..، وإلا أحرقوا البلدة ونهبوها عن آخرها، ولم يزل في سيرته على هذا النسق حتى وصل إلى رشيد "، ج3، ص148.

2 – عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1990، ص64.

3 – ابن إياس: بدائع الزهور، مصدر سابق، ج5، ص206 – 207.

4 – كمال حامد: مصر في العصر العثماني، القاهرة، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ط1، 1997، ص35.

5 – محمود عبد الدايم: مصر في عصر المماليك والعثمانيين، مرجع سابق، ص239.

6 – روبرت مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ترجمة بشير السباعى، القاهرة، دار الفكر للدراسات والتوزيع، ط1، 1993 ، ص559.

صناعة المواد الغذائية. كصناعة الزيوت وغير ذلك من الصناعات الأولية التى كانت منتشرة لسد الاحتياجات الأساسية للسكان في ذلك الوقت [1].

وفي مجال التجارة: كانت القاهرة تزخر بالأسواق، والوكالات، والخانات، والفنادق والحمامات التى تطلبها الرواج التجاري الذى شهدته مصر في العصر المملوكي . واستمر الحال على ذلك إلى أن تم للبرتغاليين اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وتحويل النشاط التجاري إلى هذا الطريق، وكان هذا الحدث الجلل في تاريخ البشرية جمعاء انقلابا عظيما في تجارة العالم في العصر الوسيط، وكان له أثره الخطير في تاريخ مصر الاقتصادي بوجه عام بعد تحول جزء كبير من التجارة عن الطرق المملوكية، وخسرت مصر بذلك أكبر مصادر ثرواتها [2]. وكان هذا بمثابة "مسمار في نعش الدولة المملوكية لأن الدولة إذا تطرق الخلل إلى اقتصادياتها أذنت شمسها بالمغيب لا محالة عاجلة أم آجلة" [3].

وتلا هذا الحادث بعد عدة سنوات فتح الأتراك العثمانيين لمصر، وتضافر الحادثان معًا على توجيه ضربة قوية إلى اقتصاديات مصر التى كانت تعتمد اعتمادا رئيسيا على الرسوم الجمركية، والمكاسب التى كان يدرها مرور متاجر الشرق بالأراضي المصرية في طريقها إلى أوروبا[4].

وتم دمج مصر، والبلاد العربية في كل موحد وترتب على ذلك أن التجارة الداخلية التى حركتها سوق الإنتاج والاستهلاك الممثلة في الإمبراطورية، كانت أكثر أهمية من التجارة الخارجية. وأصبحت مصر مركزا لتصريف السلع التى ترد من الهند والشرق الأقصى والصومال إلى بلدان المغرب العربي، والشام، وبعض البلدان الأوروبية [5].

وصارت بعض الأسر التجارية في مصر في القرن الثامن عشر بمثابة شركات تجارية كبيرة تقوم بعملية الاستيراد، والتصدير، والتوزيع في نفس الوقت، وكان بعض هذه الأسر تسيطر على معظم الوكالات التجارية التى كانت قائمة في القاهرة في ذلك الوقت مما ترتب عليه تكوين ثروات هائلة

---

1 – عصمت محمد حسن: جوانب من الحياة الاجتماعية لمصر من خلال كتابات الجبرتى، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2003، ص87.

2 – سيد محمد السيد: مصر في العصر العثماني، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997، ص37.

3 – عبد اللطيف إبراهيم: دراسات تاريخية واثرية في وثائق من عصر الغورى، مرجع سابق، ص61.

4 – عبد العزيز محمود عبد الدايم: مرجع سابق، ص245.

5 – عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص134.

لبعض هؤلاء التجار عبرت عن نفسها في تشييد بعض هؤلاء التجار للقصور الشامخة التى كانت في بعض الأوقات ملتقى العلماء والفضلاء[1].

ومما لا شك فيه أن ازدهار الحياة العلمية والمعمارية ما هو إلا صدى للازدهار الاقتصادي، فقد ارتبط التعليم طوال عهود التاريخ التليدة في مختلف المجتمعات بالاقتصاد ارتباطا وثيقا[2]. فما من فترة تاريخية يشهد فيها المجتمع ازدهاراً اقتصاديا، وانتعاشا في أحوال الناس المعيشية إلا وصحب ذلك الازدهار وذلك الانتعاش ازدهاراً مماثلاً في أحوال التعليم والثقافة بفروعها المختلفة والعكس صحيح ولعل هذه الفترة تعد شاهدًا صريحا على هذه الحقيقة.

فمثلاً في العصر المملوكي كانت تجارة مصر مع بلدان الشرق، والغرب هى المصدر الرئيسي للثروة الهائلة التى نعمت بها البلاد والتى عبرت عن نفسها في ثراء السلاطين والأمراء وكثير من أهل البلاد، وانعكس أثر ذلك فيما تخلف عن هذا العصر من آثار ومنشآت ضخمة وفنون رائعة لاتزال إلى اليوم قائمة تشهد بمهارتهم في فن العمارة – كما سبق أن ذكر– وكانوا إلى جانب ذلك يجرون الأرزاق على طلبة العلم من أبنائه، ويجزلون العطاء للعلماء من شيوخه[3].

أما العصر العثماني فإن موارد المال فيه قلت، ووجوه الإنفاق قد كثرت، وأدركت الفاقه مصر في هذا العصر، وتوالت عليها محن أورثتها " نقصا في عزها ووهنا في نزوتها وسرى هذا الحال إلى باقى القطر بسوء تصرف العمال، ويسير كل منهم على حسب ما سولت له نفسه، فكان كل ذى صولة يجّد في تحصيل أطماعه، من غير التفات إلى ما به عمارة البلاد وسعادة الأهالي "، كل ذلك أضعف من ثروة البلاد فصارت لا تقوى على إنشاء المباني والمؤسسات التعليمية التى كانت تقام من قبل[4].

على أنه لم تنشأ عن هذه الحالة إهمال المباني جملة من جانب أولي الأمر، أو الأهلين. فالقاهرة بها العديد من المنشآت التى ترجع إلى العصر العثماني. وإنما نشأ عن ذلك الاقتصاد في إقامة المباني، وزخرفتها. لقلة ثروتها من جهة، ولتقهقر الصناعات من جهة أخرى[5]. ومن نتائج الاقتصاد في مباني هذا العصر أيضا أن صارت السُبل والمكاتب تبني لها أبنية قائمة بذاتها بعد أن كانت من ملحقات

---

1 – يذكر الجبرتي أن أحد هؤلاء التجار وهو أحمد بن محمد الشرايبى الذى كان من أعيان التجار، وكان منزله مورد العلماء والفضلاء، وكان يعقد فيه المجالس العلمية، وكانت تلك المجالس « مشحونه بكتب العلم النفيسة للإعارة والتغيير وانتفاع الطلبة، ولا يكتبون عليها وقفيه ولا يدخلونها في مواريثهم، ويرغبون فيها ويشترونها بأعلى الأثمان، فكل من دخل إلى بيتهم من اجل العلم إلى أي مكان بقصد الإعارة وجد مطلوبة «، عجائب الإثار، ج2، مصدر سابق، ص340.

2 – سعيد إسماعيل على: تاريخ التربية والتعليم في مصر، القاهرة، عالم الكتب 1985، ص226.

3 – توفيق الطويل: التصوف في مصر آبان العصر العثماني، مرجع سابق، ص7.

4 – على مبارك: الخطط، مرجع سابق، ج1، ص146.

5 – عمر الاسكندرى، وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني، مرجع سابق، ص62.

الجوامع[1]. ولعل كثرتها في هذا العصر تعكس بوضوح ضعف الحالة الاقتصادية في البلاد، فقد أقبل كثير من الأمراء والولاة وعامة الناس على بناء مثل هذا النوع من المؤسسات التعليمية صغيرة الحجم قليلة التكاليف.

ج- الناحية الاجتماعية:

كانت القاهرة في عصر سلاطين المماليك من أكبر مدن العالم وأكثرها سكانا وهو الأمر الذى اعترف به الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر سواء أكانوا مسلمين أم أوربيين، بحكم أنها كانت عاصمة مملكة عظيمة تبسط نفوذها على كثير من دول العالم الإسلامي بأجمع ومقر الخلافة، ومركز الحكم في العالم الإسلامي بأجمع، ومحورًا رئيسيا من محاور التجارة العالمية [2].

أصيبت القاهرة ومدن الثغور المصرية بالكساد، وظلت الحركة التجارية في القاهرة وبعد انتهاء الدولة المملوكية على يد العثمانيين، وفي العصر العثماني وبعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وتحول طرق التجارة عنها، وبالرغم من أن القاهرة تغيرت مكانتها بذلك وهبطت من سلطنة عظيمة إلى مجرد عاصمة لإقليم من أقاليم الدولة العثمانية، إلا أن نشاطها التجاري، ومكانتها الثقافية، كانت بمثابة العوض عن مكانتها السياسية[3]. وكانت القاهرة المدينة الثانية في السلطة العثمانية بعد اسطنبول عاصمة السلطنة، وذلك بما توافر بها من عدد كبير من السكان وصل إلى ما يقرب من 300 ألف نسمة تقريبًا [4].

وقد انقسم المجتمع المصري فترة الحكم العثماني إلى قسمين رئيسيين هما : (طبقة الحكام – طبقة المحكومين) أما الطبقة الأولي، وهى طبقة الحكام من الأتراك والمماليك، فكانت أقلية تشكل أرستقراطية حاكمة، تتوزع المناصب الإدارية والإشرافية على أحوال القاهرة فيما بينها، سواء أكانت تركية أم مملوكية طابعهما في غالب الأحيان " الصلف والصرامة والاستعلاء " [5].

وكان على رأس هذه الفئة من الناحية الشكلية الباشا العثماني الذي لم يكن له حول ولا قوة، فكان يعزل أو يقتل ليحل محله والٍ جديد عندما يفقد ولاء أمراء المماليك له، ثم طائفة المماليك

---

1 – محمد حامد الحسيني: الأسبله العثمانية في القاهرة، مكتبة مدبولى، ص85، أنور زقلمة: المماليك في مصر، مرجع سابق، ص123.

2 – انظر ما جاء بالفصل الثالث.

3 – ليلى عبد اللطيف:المجتمع المصرى في العصر العثماني، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، 1987، ص75.

4 – المرجع السابق.

5 – أحمد شلبى عبد الغنى: أوضح الإشارات، مصدر سابق، ص13.

الذين انتقاهم السلطان سليم لمساعدة الوالي في إدارة شئون البلاد بحكم أنهم بذلك أدرى [1]. وقد شكل المماليك طبقة متميزة في مصر وأفاض الرحالة في الحديث عن أصولهم. وإذا كان رحالة القرنين السادس عشر والسابع عشر أعجبوا إعجابا شديدًا بالمماليك، فإن رحالة القرن الثامن عشر وصفوهم بالطغيان والجهل[2].

حتى إن المعاصرين أرجعوا الخراب الذى حل بالقرى، وهجر سكانها منها إلى أفعال هؤلاء وغيرهم من طائفة الجند الذين أصبحوا " لايتناهون عن منكر فعلوه، ولا يأتمرون بأمر ولاتهم، ولا يمتثلوه "[3]. وأصبح أفرادها ينعتون دائما بأعيان البلاد، وأكابرها وأمرائها وأصحاب الحل والربط . ويطلق على البلاد التى تقع في دوائر التزاماتهم "بلادهم" و "قراهم"، كما مارس أفراد هذه الطبقة العمل التجاري، ومن هنا كان تمتعها بمستوى اجتماعي متميز على أبناء الشعب المصري[4].

اما الطبقة الثانية (المحكومون) فهم أبناء الشعب المصري، الذين انقسموا إلى طبقات تختلف من حيث المكانة الاجتماعية فيما بينها، ففي القمة كان العلماء، ورجال الشرع ثم طبقة الملاك والتجار، وطبقة المزارعين والفلاحين[5]. وطبقة الصناع، ثم أهل الذمة من الأقباط واليهود. وقد وقع على كاهل هذه الطبقة – خصوصًا الفلاحين – ظلم اجتماعي فادح، نتيجة الأعباء التى كانت ترضخ لها مالية وغير مالية، والاعتداء على أفرادها " بل قتل بعضهم، وسلب ما معه، وغير ذلك من القبائح المنكرة، والحوادث الشنيعة المنكرة "[6].

---

1 – عصمت محمد حسن: جوانب من الحياة الاجتماعية من خلال كتابات الجبرتي، مرجع سابق ص13، – السير وليم موير: تاريخ دولة المماليك في مصر، ترجمة محمود عابدين، سليم حسن، القاهرة، مكتبة مدبولى، 1995، ص209.

2 – امال ذهنى: مرجع سابق، ص270 – 271.

3 – أحمد شلبي: أوضح الإشارات، ص13.

4 – المصدر السابق: ص14.

5 – عصمت محمد حسن: جوانب من الحياة الاجتماعية لمصر، مرجع سابق ، ص 13 – 14.

6 – أحمد شلبى بن عبد الغنى: أوضح الإشارات، مصدر سابق ص ص 14، 15، وقد صور الجبرتي ذلك الواقع أتم تصوير عند حديثة عن الصورة الإجمالية لعام 1198هـ فيقول " وانقضت هذه السنة كالتي قبلها في الشدة والغلاء وقصور النيل والفتن المستمرة وتواتر المصادرات والمظالم من الأمراء وانتشار أتباعهم في النواحي لجنى الأموال من القري والبلدان، وإحداث أنواع المظالم ويسمونها أموال الجهات، ودفع المظالم حتى أهلكوا الفلاحين وضاق ذرعهم واشتد كربهم وطفشوا من بلادهم،...وتوالى طلب السلف من تجار البُن والبهار عن المكوسات المستقبلية، ثم مدوا أيديهم إلى المواريث، فإذا مات الميت أحاطوا بموجوده سواء كان له وارث أو لا.، فحل بالناس ما لا يوصف من أنواع البلاء إلا من تداركه الله برحمته.، وكثر الحسد والحقد في الناس لبعضهم البعض، فيتبع الشخص عورات أخية ويدلي بها إلى الظالم حتى خرب الإقليم، وانقطعت الطرق وعربد أولاد الحرام وفقد الأمن ومنعت السبل إلا بالخفارة وركوب الغرر وأجلت الفلاحون من بلادهم من الشراقى والظلم، وانتشروا في المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع، ويأكلون ما يتساقط في الطرقات من قشور البطيخ وغيره، فلا يجد الزبال شيئا يكنسه"،، عجائب الآثار في التراجم والأخبار.ج3 .ص120.

ولم يكن يوجد من سلطان هؤلاء الحكام غير العلماء، فقد غدا لهم نفوذ روحي كبير على الحكام والشعب، فهم رجال الدين وحملة الشريعة، ولم يكن الحكام يخشون شيئا قدر خشيتهم لهذا النفوذ الروحي الذى يتمتع به علماء الأزهر. وكانت السلطات العثمانية والمملوكية تعترف لرجال الأزهر بمكانتهم، وتعتبرهم زعامة شعبية يخشى جانبها [1]. وقد أدرك عامة الناس والتجار والحرفيون هذه المكانة وتلك الزعامة، فكانوا يلجئون إلى الأزهر كلما اشتد بهم الحال فيذكر الجبرتي أنه بسبب المصادرات التى تعرض لها أهالي الحسينية بالقاهرة. " أن حضر الأهالي إلى الجامع الأزهر ومعهم طبول والتف عليهم جماعة كثيرة من أوباش العامة... وذهبوا إلى الشيخ الدرديري فونسهم وساعدهم بالكلام، وقال لهم : أنا معكم فخرجوا من نواحي الجامع وقفلوا الأبواب... وانتشروا بالأسواق في حالة منكرة، وأغلقوا الحوانيت، وقال لهم الشيخ الدرديري " في الغد نجمع أهالي الأطراف، والحارات، وبولاق ومصر القديمة وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم" فلما كان بعد المغرب حضر سليم أغا مستحفظين، وبعض أمراء المماليك. وجلسوا في الغورية ثم ذهبوا إلى الشيخ الدرديري، وتكلموا معه وخافوا من تضاعف الحال، وقالوا للشيخ اكتب لنا قائمة بالمنهوبات ونأتي بها من محل ما تكون، واتفقوا على ذلك وقرءوا الفاتحة، وانصرفوا " [2].

وما أكثر تلك المواقف التى تصدى فيها العلماء لرد ظلم هؤلاء عن عامة الشعب في هذا العصر.

ومن العوامل التى ساعدت على ازدياد سلطة العلماء خلال ذلك العصر توزيع سلطة المماليك في هذه الفترة بين عدد من المتنافسين، والخصوم، وحاجة كل من هؤلاء المتنافسين في حاجة إلى دعم جماهيري، فزاد تقربهم إلى العلماء وضاعفوا من هداياهم إليهم وأدرك العلماء بدورهم أن المماليك في حاجة اليهم، بصفتهم وسطاء ومفاوضين، وبذلك تضاعفت أهميتهم السياسية، وزادت رواتبهم، وأصبحت لهم مكانتهم الاجتماعية المتميزة التى يجلها العامة، ويوقرها الحكام[3].

---

1 – مصطفى محمد رمضان: دور الأزهر في الحياة المصرية، مرجع سابق، ص44، عبد الرحيم عبد الحمن: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، مرجع سابق، ص219.

2 – عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج3 مصدر سابق ص149 – 150.

3 – مصطفى محمد رمضان: دور الأزهر في الحياة المصرية، مرجع سابق، ص45.

المرأة في العصر العثماني :

نالت المرأة في العصر العثماني قدرا من التوجيه والرعاية العلمية إذ لم تكن في عزلة عما يدور حولها بل شاركت في ذلك المجال سواء أكان بالتعليم أم بالإنفاق على أهله[1].

وكان من أهم المراكز الثقافية التى نالت فيها المرأة تعليمها بيوت العلماء والأثرياء، فكان أعيان مصر في ذلك العصر، يستقدمون العلماء إلى بيوتهم لتعليمهم، وتعليم أسرهم وقد كان العلماء في الغالب يرحبون بذلك وفى تلك المجالس يقوم النساء بالجلوس خلف الستائر لسماع تلك الدروس.

فمثلا الشيخ أبو الفيض مرتضى الزبيدى[2]، الذى كان من أشهر العلماء الذين وفدوا على مصر في تلك الفترة، دعاه كثير من الأعيان إلى بيوتهم، وكان الشيخ قد دأب على تلبية دعواتهم حيث يجلس هو وخاصة تلاميذه، وبعض مريديه، وصاحب المنزل وأصحابه في ساحة المنزل، بينما أولاده ونساؤه وبناته من خلف الستور يستمعون ومعهم مجامر البخور وفى نهاية الدرس كان يسجل أسماء الحاضرين والسامعين حتى النساء والبنات والصبيان في دفتر يذكر اسم اليوم والتاريخ ويمضى عليه الشيخ ويكتب " صحيح ذلك "[3].

وقامت المرأة بالإضافة إلى ذلك بإنشاء شبكة واسعة من العمائر. إذ قامت بإنشاء العديد من المساجد، والأسبلة، والوكالات، وقاعات الحياكة، والصباغة، والحمامات، مما تتطلبه الحياة العامة. وانتشرت تلك الشبكة الواسعة من عمائر المرأة الدارسة منها والباقية في سائر أحياء العاصمة، وكذلك في عواصم الأقاليم . مما يؤكد سعة نشاطها في ذلك العصر[4].

---

1 – فقد شاركت النساء في الوقف على طلبة العلم في ذلك العصر شأنها في ذلك شأن الرجال، ومن ذلك مثلاً السيدة زليخا قادن حرم الأمير إبراهيم بك قائم مقام مصر المحروسة، " فقد وقفت على الجامع الأزهر وطلبته مبلغ :4080 نصف فضة لأهل الجامع الأزهر من علماء المذاهب الأربعة وطلبة العلم المعنين بالجامع الأزهر المذكور بالأروقة والحارات "، وثيقة زليخا قادن رقم 2306 أوقاف.

2 – هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرازق الشهير بمرتضى الزبيدى الحنفي، نشأ ببلاده وارتحل في طلب العلم وحج مرارا، وحضر دروس أشياخ الوقت، وشرع في شرح كتاب شرح القاموس وأتمه في عشر سنين في نحو أربعة عشر مجلدا، وكان الأمير محمد أبو الذهب اشتراه منه وعوضه عنه بمائة ألف درهم، توفى سنة 1205 هـ، الجبرتى ج2 مصدر سابق، ص 303.

3 – المصدر السابق، ص 308.

4 – سوسن سليمان يحيى: عمائر المرأة في مصر في العصر العثماني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار جامعة القاهرة 1988، ص501.

د- الحالة الثقافية:

مثل القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) بالنسبة لمصر عصر الذروة والانهيار معًا، ففيه بلغت مصر وبلغت المدنية الإسلامية، في ظل دول السلاطين، أقصى مراحل التقدم والازدهار، وبلغت الحركة الفكرية المصرية منذ أواخر القرن الثامن ذروة النضج[1]. وفي أواخر هذا القرن أيضا أخذت الحركة الأدبية في مصر في الاضمحلال وذلك تبعا لاضمحلال الدولة لمصرية والمجتمع المصري. فدولة المماليك قد شاخت وأخذت تسير نحو الانهيار بخطى سريعة، واضطربت المعاهد، والمدارس، وتضاءلت مواردها، وفقدت كثيرا مما كانت تتمتع به من رعاية السلاطين والأمراء، فخلدت هذه الحركة إلى الركود، وفقدت روح الإبداع والتجديد[2].

ثم جاء الفتح العثماني لمصر، فكان أقصي ضربة أصابت المدنية الإسلامية، منذ أن قضى التتار على الدولة العباسية في القرن السابع الهجري، وقوضوا بذلك صرح المدنية الإسلامية في المشرق – وكانت مصر مستودع ذلك التراث الباذخ – ولاسيما بعد أن سقطت قواعد الأندلس المسلمة في يد أسبانيا، وعفت معاهدها وحضارتها الشهيرة، وسقطت غرناطة آخر معاقلها قبل الفتح العثماني لمصر بربع قرن[3].

فكان من الطبيعي أن تتخلف الثقافة العربية في عهد السيطرة التركية وذلك نظرًا إلى أن الأتراك وإن كانوا مسلمين إلا إنهم لم يتعلموا اللغة العربية، فبقوا بعيدين عن روح الثقافة العربية، "وهذا الاستعمار بالذات" هبط بالعرب إلى أمة تابعة فَهَدَّ ذلك من معنوياتها، وأنقص من ثروتها وصرفها عن تيار التقدم الذى لا ينشط إلا في خلال السيادة والحرية [4]. وكانت مصر من أعظم البلاد التى ابتليت بهذا الانحطاط العظيم، فبدأ تدنيها من العصر الذى انتصر فيه السلطان سليم الأول وجعل مصر ولا يه من ولايات السلطنة العثمانية[5]. فمنذ البداية قام هذا السلطان فجمع من تراث مصر، وثرواتها الفنية كل ما استطاع، وخرب المساجد والآثار الخالدة ونزع منها نفائسها وكنوزها الفنية، وبعث بها إلى عاصمة ملكه، وقبض على أكابر مصر وزعمائها وعلمائها، ورجال المهن، والفنون منها، ومهرة العمال والصناع، وأرسلهم إلى إسطنبول وذلك " بسبب المدرسة التى تصدى بن عثمان

1 – محمد عبد الله عنان: مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية، القاهرة، دار الكتب، 1931، ص127.

2 – سعاد ماهر محمد: الجامع الأزهر ماضيه وحاضرة، القاهرة، مطبعة المعرفة، ص923.

3 – محمد عبدالله عنان: تاريخ الجامع الأزهر، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة، ط2، 1958، ص138.

4 – سعيد اسماعيل: تاريخ التربية والتعليم في مصر، مرجع سابق، ص265، نجلاء محمد حامد، أمانى عبد القادر: التربية والتعليم في مصر، القاهرة، مركز الكتاب للنشر2003، ص194.

5 –محمد كرد على: الإسلام والحضارة العربية، ج1، القاهرة، دار الكتب المصرية 1934، ص312.

أن ينشئها باسطنبول مثل مدرسة السلطان الغوري " على حد قول ابن اياس[1].

ثم قام وزراؤه بأخذ الكتب النفيسة " التى في المدرسة المحمودية، والمؤيدية، والصرغتمشية، وغير ذلك من المدارس التى فيها الكتب النفيسة، فنقلوها عندهم ووضعوا أيديهم عليها، ولم يعرفوا الحرام من الحلال في ذلك "[2]. وعمرت بها خزائن الأستانه وقصورها، ومدارسها على قلة الراغبين فيها من بني قومهم، وغض الأتراك الطرف عن معاهد العلم ومصانع البلاد فخربت خرابًا مبكيا، ولم يعد لها قائمة بعد ذلك[3].

وأما المدارس منذ القرن التاسع إلى القرن الثاني عشر (فترة الحكم العثماني لمصر فقد " أهمل أمرها "، وامتدت أيدي الأطماع إلى أوقافها، وامتنع الصرف على المدرسين، والطلبة والخدم، فأخذوا في مفارقتها، وصار ذلك يزيد في كل سنه عما قبلها لكثرة الاضطرابات الخاصة بالبلاد، حتى انقطع التدريس فيها بالكلية، وبيعت كتبها، وانتهت، ثم أخذت تتشتت، وتنخرب، من عدم الالتفات إلى عمارتها، ومرمتها، فامتدت أيدي الناس إلى بيع رخامها وأبوابها ومبانيها، حتى آل بعض ملك المدارس الفخمة والمباني الجليلة إلى زاوية صغيرة مغلقة في أغلب الأيام، وبعضها "زال بالكلية وصار زريبة أو حوش أو غير ذلك "[4].

أما المؤسسات التى أنشأها ولاة مصر بالقاهرة وغيرها من مدن الأقاليم، ولم تدم طويلاً بل أخذت في الانهيار سريعا، لأن هؤلاء الولاة كان كل من أراد منهم وقف شيء على مؤسسة قام بإنشائها أخذ من " وقف غيره ووقفه باسمة، أو نهب ما بأيدي الناس ووقفه، ونتج عن ذلك أيضا " أن قل إيرادها واختلت تلك العمائر[5].

فكان لتخلى الأوقاف فجأة – نتيجة ظروف الفتح العثماني – ودون وجود بديل يقوم بدورها في المجتمع يعتبر من العوامل الأساسية، والهامة التى كانت سببا فيما شاهدته البلاد من تدهور ولاسيما في الناحية العلمية، والثقافية[6]. وهكذا انهار صرح الحركة الفكرية في مصر، عقب الفتح التركي، وانحط معيار الثقافة، واختفى جيل العلماء الذين حفلت بهم في العصور السابقة. وذابت في قلب الإمبراطورية العثمانية، ففقدت بذلك شخصيتها وعز عليها الخلق والابتكار[7].

1 – بدائع الزهور ج5، مصدر سابق ص182، محمد عبدالله عنان: تاريخ الجامع الأزهر، مرجع سابق، ص138.

2 – بدائع الزهور ج5، مصدر سابق، ص179.

3 – محمد كرد على: الإسلام والحضارة العربية، ج1، ص306

4 – على مبارك: الخطط، ج1، مرجع سابق، ص22.

5 – المرجع السابق، ص148.

6 – محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، مرجع سابق، ص375.

7 – محمد عبدالله عنان: تاريخ الجامع الأزهر، مرجع سابق، ص139.

لقد تميز الحكم العثماني لمصر بعدم التدخل في شئون خدمات المرافق كالصحة والتعليم وغيرها من الخدمات التى تنهض بها غالبية الدول الحديثة في الوقت الحاضر[1].

وبالرغم من أن هذه السياسة لم تساعد على تطور وتقدم الحياة العلمية في مصر العثمانية إلا أنها لم توقف تلك الحياة إذ مضى المصريون يحملون على عاتقهم مسئولية استمرار الحياة العلمية والثقافية في بلادهم . واحتفظت القاهرة بشهرتها التى امتازت بها عدة قرون أنها خير مدرسة للأدب العربي، وعلم التوحيد، والفقه الإسلامي، إذ على الرغم من انحطاط التعليم في تلك الفترة عند العرب عامة إلا أنه كان أقل انحطاطا في القاهرة، فقد ظل الجامع الأزهر يجذب إليه الطلاب من كافة أنحاء العالم الإسلامي[2]. خاصة وأنه لم يكن هناك في مصر معاهد تنافس الأزهر أو تدانيه في مجال الدراسات الإسلامية العليا، لأن المدارس التى كانت تنافسه على عهد الأيوبيين والمماليك قد أصابها الاضطراب وتلاشت مواردها وغدت آثارًا دارسة [3]. وقد نجم عن هذا المركز الممتاز الذى كان للأزهر في مجال نشر الثقافة الدينية، أن أصبحت له القيادة العلمية في مصر وسائر أنحاء العالم الإسلامي . وذلك يرجع إلى حرص الدولة العثمانية على عدم المساس بالأراضي الزراعية التى حبست وَوُقفت للإنفاق عليه[4].

وكان بجانب الأزهر مجموعة من المدارس الخاصة بالدراسات العليا في المدن المختلفة، وكان المدرسون في تلك المدارس من خريجي الأزهر، وكان طلبة هذه المدارس من الروافد الهامة التى تمد الأزهر بكثير من الطلاب البارزين، وكانت أكثر تلك المدارس الإقليمية نشاطًا بالإسكندرية ودمياط والمنصورة والمحلة الكبرى ودسوق وطنطا بالوجه البحري، ثم قوص وقنا وطهطا بالوجه القبلي[5].

وقد آمن أكثر الدارسين في مصر تلك الفترة بضرورة نقل ما درسوه من قبل إلى من جاء بعدهم، ولم تكن تلك الطريقة تساعد على الخلق، والابتكار لدى الدارسين، مما ترتب عليه أن أصبح أكثر الدارسين مقلدين أكثر منهم مبدعين لا يعنيهم غير اللفظ دون المعني، وكل ما كان يدورون حوله " النص، وشروحه، والتعليق عليه دون التجديد والخلوص إلى ابتكار جديد [6].

---

1 – وصف مصر، ج11، مصدر سابق، ص7، ليلى عبد اللطيف: المجتمع المصري في العصر العثماني، مرجع سابق، ص147.

2 – إدوارد وليم مور :المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم، ترجمة عدلى نور، القاهرة، مكتبة مدبولى، 1990 م.

3 – مصطفى محمود رمضان: تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصري، القاهرة، مطبعة الجبلاوى، 1998، ص8.

4 – عبد العزيز محمد الشناوى: دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربى لمصر ابان الحكم العثمانى، من أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة مارس وابريل 1969 د2 القاهرة – مطبعة دار الكتب 1971 ص 7 – 9.

5 – صلاح أحمد هريدى: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ج1، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية 2000، ص341.

6 – بيارد دودج: الأزهر في الف عام، ترجمة حسين فوزى، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ص92.

ولكن ليس معنى ذلك خلو مصر في تلك الفترة من المبدعين والمبتكرين، فيذكر الجبرتي عن رضوان أفندي الفلكي أنه كان من المبدعين في هذا الفن لدرجة أنه ألف في هذا المجال من الكتب والمسودات " ما لا يمكن ضبطها لكثرتها وكتب بخطه ما ينيف عن حمل بعير مسودات وجداول حسابات وغير ذلك " [1].

ومع أن العلم، والتعليم في ذلك العصر لم يحظ باهتمام سلاطين بنى عثمان، اللهم إلا السلطان محمود الأول الذى أمر بإنشاء المدرسة المعروفة بالمحمودية، إلا أن هناك بعض ولاة مصر وأمرائها قد وجهوا عنايتهم للعلم والتعليم وهم وإن كانوا قلة إلا أنهم أسهموا بنصيب في إحياء العلوم وفي دفع عجلة العلم في مصر خطوات إلى الأمام [2].

داواد باشا والى مصر من قبل الدولة العثمانية في الفترة من 945 : 956هـ عرف عنه أنه كان محبا للعلم والعلماء، وجمع من أجل ذلك الغرض الكثير من المؤلفات العربية وجمع مكتبة كبيرة حوت النادر، والقيم من المؤلفات العربية . وقام ببناء مدرسة بسويقة اللالا وأوقف عليها أوقافًا داره[3].

وعبد الله باشا الكيورلى الذى تولى ولاية مصر 1140هـ عرف عنه أنه من أرباب الفضائل وله ديوان وتحقيقات وكان له معرفة بالفنون والأدب والقرآن، وأحمد باشا الذى تولى ولاية مصر في الفترة من 1154 : 1163 هـ كان له " رغبة في العلوم الرياضية " [4].

ويشارك بعض الأمراء المماليك ولاة مصر في الاهتمام بالعلوم وتشييد المبانى ويأتى على رأس هؤلاء الأمير عبد الرحمن كتخذا شيخ المشيدين والمرممين للمبانى في ذلك العصر فقد شرع في بناء المساجد وعمل الخيرات، حتى بلغ عدد المساجد التى أنشأها وجددها وأقيمت فيها الخطبة، والجمعة، والجماعات ثمانية عشر مسجدا، إلى غير ذلك من الزوايا، الأسبلة والسقايات، والمكاتب، والأحواض، والقناطر، والربط للنساء الفقيرات المنقطعات، هذا بالإضافة إلى تجديده للبيمارستان المنصورى، ورتب له خيرات وأخباز زيادة على البقايا القديمة وكان من أهم آثاره تجديداته للجامع الأزهر، فقد زاد في مقصورته مقدار النصف طولا وعرضا حتى جعله في شكله الحالي . وغير ذلك من العمائر الكثيرة التى لم تقتصر على مصر والقاهرة فقط بل امتدت لتشمل بلاد الأرياف والحجاز[5].

1 – عجائب الآثار، مصدر سابق، ج1، ص 186 – 187.

2 – مرفت محمود عيسى: الطراز العثماني في منشآت التعليم، مرجع سابق، ص98 .

3 – الاسحاقى: أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، القاهرة، 133 هـ ، ص102، عبد الله الشرقاوى: تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين، ص125، إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، ج2، القاهرة، مطبعة بولاق، 1314هـ، ص195.

4 – الجبرتى: من عجائب الآثار ج2، مصدر سابق، ص 63 – 64.

5 – وثيقة وقف عبد الرحمن كتخذا رقم 940 – 941، أوقاف الجبرتى ج1، مصدر سابق، ص 5 – 10، عمر الاسكندري، وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مرجع سابق، ص64.

والأمير أحمد جاويش كان من " أهل الخير والدين والصلاح، وكان يحب أهل العلم والفضائل، وكان يحضر دروس العلماء " ويزورهم ليقتبس منهم العلوم، هذا بالإضافة إلى شرائه لكثير من الكتب ووقفها لطلبة العلم بالإضافة إلى اقتنائه مجموعة من الكتب النفيسة، ووقفها حال حياته ووضعها " بخزانة الكتب بجامع شيخو " [1]. والأمير على بن عبد الله " كان منزله مورد الوافدين واقتنى كتبا نفيسة وكان يسمح بإعارتها " [2].

وكان للأوقاف كسابق عهدها دور كبير فيما شهدته مصر فى تلك الفترة من بصيص معرفة، إلا إنه ظهرت مجموعة المتناقضات في مصاريف تلك الأوقاف خاصة فيما يتعلق بالصرف على التعليم . فقد كانت مصاريف الأضرحة، والأموات، وقراءة القرآن، وتفرقة الرياحين عليهم، أكثر من مصاريف التعليم للأحياء[3].

لذلك قل رحلات الطلاب، والعلماء في ذلك العصر للحصول على إجازات علمية من أحد العلماء كما كان من قبل، فقد غدت تلك الإجازات إقليمية مقتصرة على علماء القاهرة، ولم يكن من أبناء مصر من يطلب العلم في الخارج " وكان كل ما يحظون به من معرفة ممن يصادفهم من أرباب هذه العلوم في حجهم إلى مكة " [4].

الأوقاف والمؤسسات التعليمية في العصر العثماني :

حفلت مصر خلال تاريخها الحضارى بالعديد من المؤسسات التعليمية المتباينة، لكل عصر من تلك العصور مؤسساته الخاصة به والمميزة له، والتى تحظى بعناية أفراده والقائمين عليها .

وإذا كانت مصر خلال العصر المملوكي حفلت بالعديد من المؤسسات التعليمية، التى لا تكاد تحصر[5]، فإنها لم تحرم كذلك من تلك المؤسسات خلال العصر العثماني التى تمثلت فيما كان وأنشئ من مدارس، ومساجد، وتكايا، بالإضافة إلى عدد كبير لا يكاد يُحصى من الكتاتيب كمؤسسات لتعليم الصغار[6].

---

1 – الجبرتى : عجائب الآثار، ج3، مصدر سابق، ص 228، .

2 – المصدر السابق ج2 ص 426.

3 – محمد موافى: تاريخ الوقف في مصر العثمانية، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب جامعة الزقازيق 1993، ص 372.

4 – بيارد دودج: الأزهر في ألف عام، مرجع سابق، ص92.

5 – انظر ما جاء بالفصل الثالث.

6 – فهذا النوع من المؤسسات كان كثير العدد جدا، نظرا لصغر الحجم وقلة التكلفة، وذلك يتناسب والحالة الاقتصادية التى كانت فيها البلاد في ذلك العصر، ولم يقتصر وجودها على العاصمة فقط بل شمل معظم مدن وقرى مصر، ادوارد وليم لين، المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم، مرجع سابق ص 45 – 55 .

وقد اتفقت تلك المؤسسات جميعا في أنها اعتمدت في بقائها واستمرارها على الأوقاف إذ في حالة امتداد الأيدى إلى الأوقاف التى على تلك المؤسسات معناه خراب تلك المؤسسة وهجران أربابها لها فكان ينفق على المدارس ومعاهد التعليم من الأوقاف – وهو ما سيتضح في الصفحات اللاحقة.

وكانت قوة الجامع الأزهر بوجه خاص، والمدارس بوجه عام راجعة إلى الأوقاف وإن كان الأزهر قد تميز على ما كان موجودا من معاهد تعليمية بتلقيه هبات من الدولة العثمانية وهى ميزة استثنائية لم يشاطره فيها سوى الحرمين الشريفين في مكة والمدينة، وكان سلطان مراكش بالإضافة إلى ذلك يخصه بهدية سنوية [1].

مع ملاحظة التخفف من الشروط والقيود التى كانت توضع من قبل في وثائق الوقف لتنظيم العملية التعليمية في مصر في عصور سابقة، فكثيرا ما نجد في وثائق وقف ذلك العصر، ترتب الدروس بدون تحديد أماكنها، ولا يشترطون . فيمن يقوم بتدريسها شروطًا خاصة، بل نجدهم دائما يضعون تلك الشروط عامة وبدون تفصيل، مع ضعف الرواتب والمعاليم عما كانت عليه في العصر المملوكي مما يدل على سطحية المستوى الثقافي لهؤلاء الواقفين وضعف الحالة الاقتصادية في البلاد.

بالإضافة إلى أن المدارس التى أنشئت في ذلك العصر– على الرغم من قلتها – اقتصر التدريس فيها على المذهب الحنفى وكان طلبتها من الأتراك الأغراب ولذلك كان التعليم فيها باللغة التركية، وقد يبدو ذلك منطقيا فمنشئوا المدارس أتراك وطلبتها كذلك ولاسيما أن الدولة العثمانية شجعت على "التدريس والتأليف باللغة التركية ولو كان الطلبة عربًا[2].

وربما كان هذا العامل بالذات سبباً في قلة الإنتاج الفكري الذى وصل لنا من هذا العصر بالمقارنة بالعصر المملوكي الذى اتخذ فيه السلاطين اللغة العربية أداة للتأليف والدرس فكان عظم الإنتاج الفكري الذى وصل إلينا والذى لا تزال دور العالم المختلفة مشحونة من هذا التراث[3].

وكان نظام التعليم في مصر في العصر العثماني، قد اعتمد على ما كان قائما في البلاد من قبل في التدرج في التعليم فكان الصغار يتعلمون في المكاتب مبادئ القراءة والكتابة ثم يتمون تعليمهم

---

1 – أكمل الدين إحسان أوغلى: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ج1، ترجمة صالح سعداوى، استانبول 1999 ص322.

2 – مرفت محمود عيسى: الطراز العثماني في منشآت التعليم، مرجع سابق، ص124.

3 – محمود رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي، ج7، مرجع سابق، ص235.

العالي في المدارس والمساجد الكبرى. ولم يكن للعثمانيين سياسة عليا يلتزمون بها تجاه التعلم كما لم يكن هناك أيضا أى التزام بالاتفاق عليه من جانب الدولة .

1 - الأوقاف ومكاتب الأيتام :

كان للأوقاف دورٌ كبيرٌ في إنشاء مثل هذه المؤسسات لتعليم الأطفال الصغار، وبالتالي للمرحلة الأولى من التعليم . والكتاب من المكونات الهامة التى لازمت السبيل في أغلب الأحيان سواء أكان في العصر المملوكي أم في العصر العثماني أيا كان نوع السبيل مستقلا أو ملحقا بمبنى آخر[1].

وكان من إنشاء هذه الكتاتيب تعليم الأطفال الصغار من أيتام المسلمين بالإضافة إلى ما يبغيه الواقفون لهذه المباني من المزيد من الثواب والرحمة من وراء هذه الأعمال الخيرية[2] - ولعل كثرتها بوضوح في هذا العصر تعكس بوضوح ضعف الحالة الاقتصادية في البلاد - فقد أقبل كثير من الأمراء والولاة والناس على بناء هذا النوع من المنشآت . صغيرة الحجم قليلة التكاليف، وتبدو في العصر العثماني ظاهرة اهتمام الباشاوات العثمانيين بإنشاء المكاتب أكثر من إنشاء المدارس، فبينما عنى سلاطين المماليك وأمراؤهم بإنشاء المدارس، انصرف أولئك إلى إنشاء المكاتب وهذه المكاتب أنشأها سلاطين وأغنياء وعلماء .

ولعل ذلك يرجع إلى إحساس الوالى بعدم استمراره في منصبه فترة طويلة، فمدته في الحكم سنوية قد تجدد أو لا تجدد [3].

وقامت تلك المكاتب التى اعتمدت على الأوقاف في استمرارها بدور كبير في انتشار التعليم بين طبقات الشعب المختلفة، ولعل كثرتها أثارت انتباه علماء الحملة الفرنسية فذكروا " أن من الأمور اللافتة أن المدارس العمومية (المكاتب) لا تدين بوجودها إلا لأعمال البر، وهذه المدارس كثيرة العدد في أى مدينة تحظى بدرجة ما من الأهمية، ويقوم الرجل الذى عادة ما يخصص جزءًا من الميراث الذى سيتركه لأولاده بإنشاء مدرسة عمومية والصرف عليها. ولولا حسنات هؤلاء الأغنياء لكانت مصر وتركيا معا محرومتين تماما من معرفة المبادئ الأولية للتعليم، وفى معظم الأحيان يكون المبلغ المخصص للعناية بالمدارس وفيرا لحد يسمح بالصرف على طعام وكساء وتعليم الأطفال الفقراء مهما كان عددهم " [4].

1 - محمود حامد الحسينى: الأسبلة العثمانية بمدينة القاهرة، مرجع سابق، ص 36.

2 - يستدل على ذلك من معظم وثائق الوقف على تلك المؤسسات حيث كان يشترط هؤلاء الواقفون على هؤلاء الأطفال عند انصرافهم قراءة سور وآيات معينة ويهدون ثواب ذلك للواقف.

3 - ليلى عبد اللطيف: المجتمع المصري في العصر العثماني، مرجع سابق ص 155.

4 - كتاب وصف مصر، ج11 مصدر سابق ص 65 - 66.

وكان يشترط في هؤلاء الأطفال المنزلين بالمكاتب مجموعة من الشروط أهمها أن يكونوا من " أيتام المسلمين الفقراء المحتاجين المميزين، القابلين للتعلم، القاصرين عن سن البلوغ "[1].

وكان هؤلاء الأطفال يتقيدون بالحضور إلى تلك المكاتب وتجرى عليهم الرواتب إلى سن البلوغ، وبعدها ينصرف من بلغ منهم ويستبدل به غيره" مكانه ممن يكون متصفا بالصفات المشروحة أعلاه "[2].

وهناك من الواقفين من جعل تلك المكاتب لتعليم صبيان المسلمين عامة دون تحديد صفة اليتم أو غيره[3].

واختلفت أعداد الأطفال المنزلين بتلك المكاتب، ومرجع الاختلاف في الأساس إلى ريع الوقف على مثل تلك المؤسسات، إذ تميزت المكاتب الملحقة بمؤسسات تعليمية بكثرة الأطفال المنزلين بها عكس المكاتب المستقلة . فمثلا أقصى عدد من الأطفال الأيتام بمكتب عثمان وعبد الرحمن كتخذا حيث عين كلاً من عينهم بالمكتب الذى أنشأه " ثلاثين يتيما "[4]، أما أقل عدد من الأطفال نزل بمكتب من مكاتب الأيتام في العصر العثماني فكان "ثمانية أيتام " بمكتب كلٍ من الجمالى يوسف، ومحمد شرف وكلاهما من أعيان التجار[5].

وبين هذين الرقمين – الحد الأعلى والأدنى –، توجد أرقام مختلفة، فقد كان عدد الأطفال في المكتب الذى بناه إسكندر باشا بجوار المسجد والتكية وصل إلى " عشرين يتيما " من أيتام المسلمين الفقراء[6]. وأربعة عشرة طفلا في المكتب الذى أعده الأمير مصطفى أغا[7].

وكان يقوم بالتدريس لهؤلاء الأيتام، معلم أطلق عليه اسم المؤدب أو الفقيه، وكان يشترط أن يتوافر فيه مؤهلات أكاديمية، وخلقية معينة . ومن ذلك ما جاء بوثيقة كل من إسكندر ومسيح باشا " ويصرف في كل شهر من شهور الأهلة من الفضة ثلاثون نصفا من الخبز في كل يوم ثلاثة أرطال، لرجل من أهل الخير والديانة، مشهور بالعفة والصيانة، حافظا لكتاب الله العزيز له قوة ونهضة، حسن السيرة، حميد السريرة، في وجهه القبول والاحترام.قادراً على التأديب والتعليم "[8].

---

1 – وثيقة سليمان باشا رقم 1074 أوقاف، ص 37 .

2 – الوثيقة السابقة، ص 447 .

3 – وثيقة عثمان كتخذا: رقم 2215 أوقاف، ص232، وثيقة السلطان محمود خان: رقم 908أوقاف، ص44.

4 – وثيقة رقم 940، 941 أوقاف، 2215 أوقاف، ص235.

5 – وثيقة رقم 947 أوقاف،ص202 – 560 أوقاف، ص28.

6 – وثيقة رقم 988 أوقاف، ص 225.

7 – وثيقة رقم 5315 أوقاف، ص 26.

8 – وثيقة مسيح باشا رقم 2836 أوقاف، ص 166، ووثيقة اسكندر رقم 1918 أوقاف، ص 225.

وكان يساعد المؤدب في عمله بالمكتب رجل أطلق عليه " العريف " وكان يشترط فيه نفس الشروط الواجب توافرها في المؤدب، نظرًا لأنه كان يقوم بعمله أثناء غيابه، وأحيانا في حضوره، من إقراء الأيتام وتعليمهم ومن ذلك ما جاء بأحد الوثائق " وما يصرف في كل شهر .. لرجل ظاهر العدالة مشهور بالديانة يكون عريفاً للأيتام، معينا للمؤدب المذكور ملازما لقراءتهم والعرض عليهم، وتصحيح قراءتهم، وكتابة ألواحهم، له قوة ومهابة يخافون منه أثناء غيبة مؤدبهم لمصالحه، يتولى تأديبهم وتعليمهم الهجاء، والخط العربي، واستماع ما حفظوه، واستعلام ما أتقنوه وضبطوه، لا يفارقهم زمن قراءتهم ولا يمكن الصغار من اختلاط بعضهم البعض " [1].

ووفرت الأوقاف كذلك للمعلمين والمتعلمين بتلك المكاتب، الرواتب المادية والعينية فضلا عن الكساء، والتوسعة عليهم في المناسبات الدينية المختلفة، فقلما تخلو وثيقة وقف من وثائق ذلك العصر من ذكر ذلك والحض عليه، فضلا عن توفير الألواح والأقلام والمداد التى يحتاجونها في تعلمهم، والحصر التى يجلسون عليها[2].

أما المناهج وطرق التدريس في تلك المكاتب فكانت تدور حول تعليم الأطفال بعض مبادئ الدين الحنيف، بالإضافة إلى تعلم القراءة والكتابة والخط وبعض مبادئ الحساب بما يتناسب والمرحلة العمرية لهؤلاء الأطفال . فكان أول شئ يفعله المؤدب مع هؤلاء الأطفال هو " تعليمهم قراءة القرآن والأدب [3]، ثم ينتقل بهم إلى تعليمهم الصلاة ومقدماتها " ويأمرهم بها في أوقاتها " [4].

وبعد ذلك ينتقل بهم إلى تعلم حروف الهجاء والقراءة والخط العربي[5] ثم " يمرنهم على الكتابة " [6].

وعلى الرغم من بساطة تلك المعارف التى كانت تقدم في تلك المكاتب، إلا أنها كانت ضرورية لمواصلة التعليم في المراحل اللاحقة، حيث إنها لم تكن سوى مقدمة للتعليم الجامعي في الأزهر والمعاهد الأخرى الموجودة في مصر في تلك الفترة [7].

---

1 – وثيقة مسيح باشا رقم 2836، ص 168.

2 – وثيقة وقف عبد الرحمن كتخذ 940، 941، ص184، ومصطفى أغا 925 أوقاف، ص781.

3 – وثيقة الجمالى يوسف، 947 أوقاف، ص 204.

4 – وثيقة اسكندر باشا رقم 918، ص 225.

5 – وثيقة عبد الرحمن كتخدا 941 أوقاف، ص 170.

6 – وثيقة مصطفى أغا رقم 925، ص 77.

7 – جو مار: وصف مدينة القاهرة، ترجمة على فؤاد حسن القاهرة، مكتبة الخانجى ص 213.

أما مواعيد الدراسة في تلك المكاتب

فكان اليوم الدراسي يبدأ من طلوع الشمس إلى قبل العصر بنصف ساعة، ماعدا يومًا واحدًا، وهو يوم الخميس في الغالب يكون إلى آذان الظهر، وكان يوم الجمعة هو العطلة الأسبوعية [1]، أما الإجازات السنوية فتمثلت في المواسم والأعياد والأيام التى جرت العادة بالبطالة فيها .

ب- المساجد:

ظل المسجد دائمًا وأبدًا يتبوأ مكان الصدارة في اهتمامات المسلمين، ليبدو دائما في صورة المؤسسة الأولى في الإسلام، التى عدت رمزًا وعنوانًا للمسلمين ومقرًا للعديد من ألوان النشاط التى ارتبطت به وعبرت عنه . والمسجد المؤسسة الوحيدة التى عرفها المسلمون واستوعبت نشاطهم متعدد الأوجه[2]. إذ لم تقتصر المساجد على تأدية العبادات فقط، بل كانت تقام فيها إلى جانب ذلك العديد من الأنشطة، وكان في مقدمتها النشاط العلمي.

وفي العصر العثماني ساعد الطابع الديني للدولة العثمانية وتمسكها بالشريعة الإسلامية إلى اهتمام سلاطينها بإنشاء العديد من المؤسسات الدينية، التى كان على رأسها المساجد التى لم يقتصر وجودها على مقر دولتهم، بل امتد إلى الولايات التابعة للسلطنة، وكان من بين تلك الولايات مصر، التى كان الباشوات العثمانيون يشيدون بها العديد من المساجد الجديدة، هذا فضلاً عن قيامهم بإصلاح وترميم المساجد القديمة [3].

فكان نتيجة ذلك أن أصبح بالقاهرة عدد كبير من المساجد، قُدر عند مجئ الحملة الفرنسية، بما يقرب من مائتين وثلاثة وعشرين جامعًا، بالإضافة إلى مائه وثمانية وخمسين مسجدا[4].

وقامت تلك المساجد بالنسبة لأبناء الشعب بما قامت به المدارس في العصر المملوكي تجمع بين وظيفة العبادة والتعليم في غير أوقات الصلاة، لذلك كانت تلك المساجد بمثابة العوض عن تلك المدارس التى كانت بمصر في عصور سابقة، مع اختلاف واحد وهو خلوها من مساكن للطلبة، باستثناء الجامع الأزهر. الذى تمتع في العصر العثماني بمركز انفرادي، أكد فيه قيادته وزعامته للحياة العلمية في مصر والعالم الإسلامي، فصار يستقطب طلاب العلم والعلماء من جميع أنحاء مصر،

---

1 - وثيقة عثمان كتخدا رقم 2215، ص 332.

2 - سعيد عبدالفتاح عاشور: العلم بين المسجد والمدرسة، تاريخ المدارس في مصر الإسلامية، مرجع سابق، ص16.

3 - عبد العزيز الشناوى: الدولة العثمانية دولة أسلامية مفترى عليها، ج1، القاهرة، مكتبة الانجلوا ط1 1984، ص 55 - 56.

4 - علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، ج11، مرجع سابق، ص26.

وأرجاء العالم الإسلامي، لذا كانت الدراسة لا تنقطع منه صيفا وشتاءً إلا في العطلات التى تتخلل تلك الدراسة[1].

ومن هنا كانت هناك الفكرة العامة وراء إنشاء الأروقة بالأزهر، كمساكن يأوى إليها الطلاب، لتذليل العقبات المالية أمام الراغبين في طلب العلم من ناحية، وعدم إشعار الدارسين أنهم يعيشون في جو غريب عنهم، وهم يقضون سنوات طوال من أعمارهم، في تحصيل العلم في الأزهر بعيدين عن أوطانهم. ومن ثم كان للطلبة الوافدين من كل قطر من العالم الإسلامي رواق خاص بهم بلغت أعدادها ما يقرب من 25 رواقا، كما كان للطلبة المصريين أروقة خاصة بهم، ومن هنا تعددت الأروقة داخل الجامع الأزهر[2].

كان من العوامل الرئيسة التى ضمنت للأزهر الاستمرارية على الرغم من تعطل غيره من المؤسسات التى كانت موجودة من قبل هو نظام الوقف الإسلامي الذى دعمه اقتصاديا، وحماه من تقلبات الدول وكفاه شر المحن المتعاقبة على مدى تاريخه الطويل[3]. حيث كانت تلك الأوقاف تدّر الخير على علمائه وطلابه، مما جعلهم في غنىً عن أى دعم مالي يقدم إليهم من جانب الدولة[4].

ومما يؤكد أهمية الأوقاف لاستمرار حلقات العلم بتلك المساجد جامع محمد بك أبى الذهب الذى فرغ من عمارته الأمير المذكور في عام 1188هـ، ورتب له أوقافا جليلة، وقد وقف محمد بك مسجده هذا لتدريس كل من الفقه الحنفي، والمالكي، والشافعي،ولدراسة التفسير، والحديث، والفرائض، والنحو، وما يختاره المدرسون من أنواع العلوم، ورتب فيه ما يقرب من 16 مدرسًا، و18 معيدًا، و 164طالبًا[5]، وعند افتتاحه فرق عليهم المنشئ "الذهب والبقاشيش فكان نتيجة ذلك أن تنافس الفقهاء، والأشياخ، والطلاب، وتحاسدوا فيما بينهم. وتفاتنوا في ذلك" [6].

وقد رتب الأمير محمد بك أبو الذهب للمدرسين والمعيدين والطلبة الرواتب المادية والعينية الكبيرة. ومع ذلك لم تستمر الدراسة به إلا عامًا واحدًا نتيجة وفاة الأمير المذكور سنة 1189هـ، وتأمر أتباعة من بعده، وتقاسموا البلاد فيما بينهم، وكان من جملة ما تقاسموه ما وقف على تلك

1 – عبد العزيز الشناوى: الأزهر جامعًا وجامعه، ج1، القاهرة، مكتبة الانجلو، ط1، 1983، ص223.

2 – عبد العزيز الشناوى: دراسات في الحضارة الإسلامية، ج2، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1985، ص 6 – 8.

3 – مصطفى محمد رمضان: دور الأوقاف في دعم الأزهر كمؤسسة علمية إسلامية، بحث قدم الى ندوة التطور التاريخي لمؤسسة الأوقاف في العالم الإسلامى، معهد البحوث والدراسات العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد، ابريل 1983، ص7.

4 – عبد العزيز الشناوى: دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبان الحكم العثماني، من أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، مرجع سابق، ص68.

5 – وثيقة الأمير محمد بك أبو الذهب: رقم 900، أوقاف، ص 45 – 59.

6 – الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج2، مصدر سابق، ص 651 – 652.

المدرسة. فبدأ أمرها في "الاضطراب نتيجة إضعاف المعاليم، والرواتب، ولم يزل الحال يتناقص ويضعف حتى بطل منها غالب الوظائف والخدمة، إلى أن بطل الآذان والتوقيت بل والصلاة في أكثر الأوقات"[1].

وهذا يؤكد لنا أن ريع الأوقاف كسابق عهدها هو المصدر المالي الوحيد لدعم حلقات العلم والدراسة في تلك المؤسسات، وهذه الأعداد الكبيرة من المساجد التى كانت بالقاهرة في العصر العثماني – باستثناء الجامع الأزهر – كانت في أغلبيتها الساحقة لتدريس مذهبين أو ثلاثة من مذاهب أهل السنة. وغلب على التدريس في تلك المساجد المذهب الحنفى مذهب الدولة العثمانية، والمذهب الشافعي مذهب أهل البلاد قبل الفتح، ثم المذهب المالكي. ولم يكن للمذهب الحنبلي في ذلك العصر أى انتشار بين المصريين.

فمثلا وقف عثمان كتخذا مسجده الذى بناه سنه 1147هـ لتدريس المذهبين الحنفي والشافعي[2]. أما عن عبد الرحمن كتخذا أو محمد بك أبى الذهب، فقد وقف كلُ منهم للمسجد الذي بناه لتدريس المذهب الحنفي والشافعي والمالكي[3]. وكان الجامع الأزهر المؤسسة الوحيدة في ذلك العصر التى يدّرس فيها الفقه على المذاهب الأربعة.

أما مواعيد الدراسة وأيام الدراسة – في تلك المساجد – فكان اليوم الدراسي يبدأ عادة من الضحى إلى صلاة العشاء وذلك في كل يوم. وكان الواقف عادة ما يحدد مادة الدرس ومقدار الوقت الذى تدرس فيه خلال ذلك اليوم. وذالك طوال أيام السنة . خلا أيام المواسم والأعياد الدينية. ومن ذلك ما جاء بوثيقة عبد الرحمن كتخذا حيث جعل درس الفقه الحنفي في وقت الضحى، ودرس الفقه المالكي بعد العصر، ودرس الفقه الشافعي كل يوم بعد صلاة الظهر[4] . وكذلك عثمان كتخذا [5].

أما عن برنامج الدراسة اليومي بالجامع الأزهر: فكان يستغرق النهار كله من طلوع الشمس إلى مغيبها، فتعقد الحلقات خلال ذلك اليوم، ويتناول فيها شيوخ الأزهر وعلماؤه مختلف فروع العلم والمعرفة، فالحلقات التى كانت تعقد من بعد صلاة الصبح إلى شروق الشمس كانت لشرح الحديث والتفسير. بينما يدرس الفقه على المذاهب الأربعة من شروق الشمس حتى صلاة الظهر، ثم تعقد حلقات النحو والصرف والبلاغة بأنواعها حتى صلاة العصر، ثم حلقات الحساب والتاريخ وعلم

---

1 – المصدر السابق، ص 652.

2 – وثيقة وقف عثمان كتخذا رقم 2215 أوقاف، ص 240 – 242.

3 – وثيقة وقف عبد الرحمن كتخذا رقم 1941، أوقاف، وثيقة وقف محمد بك أبى الذهب 900 أوقاف.

4 – وثيقة رقم 941 ، ص125 – 155.

5 – وثيقة رقم 2215 ، ص241 – 243.

الفلك والمواقيت حتى صلاة العشاء[1].

وكانت الدراسة مستمرة في الجامع دون انقطاع إلا في أيام العطلات التى تتخلل الدراسة، وكان أطولها العطلة التى تبدأ من شهر رجب إلى شهر شوال، وبعد ذلك بشهرين تبدأ عطلة عيد الأضحى وتستمر أياما، بالإضافة إلى عطلات أيام الموالد وخاصة المولد النبوي، والسيد البدوى[2].

أما الطلاب: فقد اختلفت أعدادهم وما خصص لهم من مسجد لآخر، بل ومن مذهب لآخر ومرجع ذلك إلى ريع الوقف في المقام الأول ، ثم رغبة أو ميل المنشئ إلى مذهب معين، مما يترتب عليه زيادة في طلاب هذا المذهب الذى يميل إليه المنشئ على حساب المذاهب الأخرى . فالأمير عثمان كتخذا عندما شرع في بناء مسجد رصد له أملاكا للصرف منها على مهمات ذلك المسجد، ورتب به دروسًا على المذهبين الحنفي، والشافعي، بالإضافة إلى دروس للحديث، ورتب لمذهب الحنفي سبعة طلاب ورتب لهم في الشهر 222 نصف فضة، وللمذهب الشافعي ثلاثة طلاب ولهم في الشهر 90 نصف فضة، ولمدرس الحديث ستة من الطلاب وقرر لهم في الشهر 120 نصف فضة لكل نفر منهم عشرون نصف فضة في الشهر[3].

وكذلك الأمير محمد أبو الذهب رتب بمسجده من الطلبة مائة وأربعه وستين طالبا، وللمذهب الحنفي سبعة وثلاثين طالبا، والمذهب المالكي ثلاثة وستين، وللمذهب الشافعي أربعه وستين طالبا أيضا.

ورتب من المعاليم لطلاب ومدرسي ومعيدي المذهب الحنفي مبلغ 570 نصف فضة في اليوم، وللمذهب المالكي 930 نصف فضة في اليوم، وللمذهب الشافعي مبلغ 946 نصف فضة أيضا في اليوم [4].

أما بالنسبة لطلبة الجامع الأزهر فكانوا دائما يتميزون بالكثرة العددية وإن اختلفت أعدادهم ما بين الحين والآخر[5]. فقد كان عدد الطلبة في الأروقة الملحقة به يختلف كثرة وقلة تبعًا لدرجة الوعي الديني والتعليمي بين سكان الأقاليم، وتبعا لكثرة الأوقاف المحبوسة على تلك الأروقة[6].

---

1 – ليلي احمد محمد الجباس: التعليم في العهد العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية– جامعة القاهرة، 2001.ص 62.، بياردد ودج، الأزهر في الف عام، مرجع سابق، ص92.

2 – عبد العزيز الشناوى: الأزهر جامعًا وجامعه، ج1 مرجع سابق، ص233.

3 – وثيقة رقم 2215 أوقاف، ص 239 – 243.

4 – وثيقة رقم 900 أوقاف، ص 45 – 59.

5 – يذكر علماء الحملة الفرنسية ان عدد طلاب الأزهر عند مجيئهم يتراوح ما بين ألف وخمسمائة طالب، بينما كان في فترة من الفترات السابقة وصل ذلك العدد إلى اثنى عشر ألف طالب، وصف مصر، ج10، مصدر سابق، ص184.

6 – عبد العزيز الشناوى: دراسات في الحضارة الإسلامية، ج2 مرجع سابق، ص8.

ولكن على الدوام تميزت تلك الأعداد بالكثرة، وذلك يرجع إلى كثرة ما وُقِف على الأزهر، وما كان يتلقاه من هبات من جانب الدولة العثمانية. فقد كان الجامع الأزهر يتميز عن بقية مؤسسات مصر الموجودة في تلك الفترة، بتلقيه مزيدًا من الرعاية والعناية من جانب الدولة، وهى ميزة استثنائية لم يشترك فيها إلا مكة والمدينة كما ذكر من قبل.

أما المدرسون فقد حرص كثير من الواقفين على أن يقوم بالتدريس في تلك المساجد خيرة العلماء في ذلك الوقت من أهل مصر الموجودين بالجامع الأزهر. ومن ذلك ما فعله الأمير محمد أبو الذهب، حيث رتب بمسجده من المدرسين الكثير من علماء الجامع الأزهر. وكان العلماء بالطبع يرحبون بذلك نظرًا للمزايا التى سوف يحصلون عليها من التدريس في تلك المؤسسات لدرجة أنهم كانوا يتنافسون ويتحاسدون فيما بينهم من أجل التدريس في تلك المؤسسات[1].

ولما كان وقت المدرس لا يسمح لإعادة شرح الدروس لمن يحتاج ذلك من الطلبة، فقد حرص الواقفون على ترتيب أكثر من معيد في المؤسسة الواحدة وكان يطلق عليه في ذلك العصر اسم " المقرئ "[2]، وكانت تلك الوظيفة كما سبق أن قيل تشبه وظيفة المعيد التى في الكليات الحالية.

ونظرًا للمزايا التى يحصل عليها المدرسون في تلك المؤسسات فقد حرص البعض منهم، أن تكون وظيفة التدريس له والإعادة لأحد أبنائه[3]، وما يمكن أن يسمى توارث الوظائف مما قد يترتب عليه في بعض الأوقات أن تؤول لغير أهلها[4].

ومن الأمور التى حرص عليها بعض الواقفين في ذلك العصر – على غرار ما كان متبعا من قبل – أن يلحقوا بكل مسجد " خزانة كتب لتيسير البحث والاطلاع للطلاب والمدرسين على السواء "[5]. وحرص هؤلاء الواقفون على تزويد تلك المكتبات بكل ما تحتاجه من مواد حتى تكون عونا لهؤلاء الدارسين، ولم يبخلوا عليها بتزويدها بأندر المؤلفات وأغلاها ثمناً. فمثلا الأمير محمد أبو الذهب لما أنشأ جامعه عمل فيه خزانة للكتب واشترى لأجل ذلك الغرض جملة من الكتب ووضعها بها.

1 – الجبرتى: ج2 مصدر سابق، ص652.

2 – وثيقة الأمير محمد أبو الذهب رقم 900، أوقاف.

3 – وثيقة وقف عبد الرحمن كتخذا: رقم 941 أوقاف، ص 151 – 158.

4 – يذكر الجبرتي « أن الشيخ أحمد ابن الإمام العلامة سالم النظروى المالكي، لما مات والده الشيخ سالم النظروى، تعصب له الشيخ عبدالله الشبراوى شيخ الأزهر في ذلك الوقت، وحاز له وظيفة والده وتعلقاته وأجلسه للقراءة في مكان درس أبيه، وأمر جماعة أبيه بالحضور عليه، وكان الشيخ علي الصعيدي من أكثر طلبة أبيه فتطلع للجلوس في محله وكان أهلاً لذلك فعارضه الشيخ الشبراوي وأقصاه، وصدر المذكور لذلك مع قلة بضاعته ولثغة لسانه فحقد ذلك في نفس الشيخ علي الصعيدي»، عجائب الآثار، ج4، مرجع سابق، ص24.

5 – ادوارد وليم لين: المصريون المحدثون، مرجع سابق، ص184.

وحرص على أن تنفرد مكتبته بما تحتويه من كتب على غيرها من المكاتب الموجودة بمصر. فكان أن اشترى من الشيخ مرتضى الزبيدى كتابه النفيس "تاج العروس" بمبلغ مائة ألف درهم فضة ووضعه بها[1].

وكان الخازن مسئولا عن الكتب التى في تلك المكتبة والمحافظة عليها وفى حالة ضياع شئ من الكتب الموقوفة تكون على مسئوليته فيتحمل ثمنها من ماله " وليس على جهة الوقف المذكور القيام بشيء من ذلك "[2].

وكانت الكتب الموجودة في تلك المكاتب تدور عادة حول القرآن وعلومه، والحديث والفقه على المذاهب الأربعة، والفتاوى والشروح والحواشى المختلفة والتوحيد والفرائض والمنطق، وكتب اللغة من معاجم، ونحو، وصرف، وبلاغة . " أما كتب العلوم النفسية والتطبيقية فكانت قليلة جدا بل وفي بعض الأحيان نادرة . ويرجع ذلك إلى أن العصر الذهبى للحياة الثقافية، والعلمية قد انتهى بانتهاء دولة المماليك في مصر، وأسقطوها في أيدى آل عثمان [3].

ولم يقتصر تزويد تلك المكتبات الملحقة بتلك المساجد على المنشئين فقط، بل شاركهم كثير غيرهم . فقد كان هناك عدد لا بأس به من العلماء والأمراء، وغيرهم ممن دأبوا على جمع واقتناء الكتب، ووقفها على طلبة العلم [4].

ج- المدارس :

ارتبطت الحياة الثقافية بالعواصم والمدن الكبرى، نظرا لاهتمام حكام هذه المدن بالظهور بمظهر الراعين للعلم، الحافظين له، وذلك عن طريق إنشاء الدور الخاصة به، والعطايا لأهله القائمين عليه. لذلك ظلت هذه المدن على الدوام قبلة طلاب العلم، والمعرفة على الدوام، ويمكن توكيد ذلك على ما كان بالقاهرة في العصر المملوكي من مؤسسات دينية وعلمية، وعلماء من كافة أنحاء العالم الإسلامي تميزت بهم على غيرها من المدن الإسلامية في ذلك الوقت.

---

1 – الجبرتى: ج2، مصدر سابق 303.

2 – وثيقة الأمير محمد أبو الذهب، 1900 أوقاف، ص 101.

3 – عبد اللطيف ابراهيم: مكتبة عثمانية دراسة نقدية نشر لرصد المكتبة، محله كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد العشرون العدد الثانى 1958، ص 18 .

4 – سليمان الحنفى: كنز الجوهر في تاريخ الأزهر، القاهرة، مطبعة هندية1320 ص 124، الجبرتى: عجائب الآثار، ج4، مرجع سابق، ص 53 – 54 .

واستمر الحال كذلك إلى أن فقدت مصر استقلالها وتحولت إلى ولاية من ولايات الدولة العثمانية، وما ترتب على ذلك من فقدها لمركز الزعامة الذى تمتعت به طوال عصر السلاطين . فالقاهرة لم تعد عاصمة لدولة مستقلة، ولا مصر كذلك، بالإضافة إلى ضعف الحالة الاقتصادية بالبلاد، وخلو مصر من حاكم يسوسها، ويرعى شئونها . وكان لذلك أثره على الحياة الفنية في مدينة القاهرة، وخاصة الفنون البنائية، فبعد أن كان السلطان هو المحرك الأول للحركة البنائية ويتبعه بقية الأمراء في ذلك، تلاشى ذلك الأمر وانتهت السلطنة من مصر، وهذا ما أفقد حركة البناء حيويتها، وأصبحت المبانى التى تبنى ليست في عظمة وأبهة مبانى، وسلاطين وأمراء المماليك [1].

فلقد اقتصر اهتمام سلاطين بنى عثمان على بلادهم، ولم يولوا البلاد التى خضعت لنفوذهم قدرا من اهتمامهم، وبالتالى ندر من شيّد منهم عمائر في مصر[2].

وبذلك انضوت مصر في دائرة الظل ولم تشهد ثانية تلك الأعداد الهائلة من المدارس التى شيدت بها من قبل، والتى لم تقتصر فيها على العاصمة فقط بل شملت معظم مدن الإقليم.

ولقد تميزت مدارس مصر في العصر العثماني بقلتها وذلك إذا تم مقارنتها بما بنى في مصر في عصور سابقة .

فالمدارس التى أنشئت بالقاهرة في ذلك الوقت قليلة جدا، حتى إن ما بقى منها وحفظته لنا حجج الأوقاف لا يتعدى ثلاث مدارس، وهذه المدارس هى المدرسة السليمانية التى أنشأها والى مصر سليمان باشا الخادم سنة 950هـ، ثم المدرسة المحمودية التى أمر بإنشائها السلطان محمود الأول 1164هـ، ثم مدرسة الحاج مصطفى عبد الله 1150هـ [3].

وبالرغم من قلة ما أنشئ من مدارس في ذلك العصر، إلا أنها أيضا لم تعد بفائدة على أهل البلاد، فقد اشترط واقفوها أن يكون طلبتها من الأتراك الأغراب، وأن يكون مدرسوها كذلك، وأن يكون التعليم فيها بلسان الترك . وبالتالى لم يكن لها أى أثر يذكر في تقدم الحياة العلمية في مصر ذلك العصر [4].

---

1 – حسين الباشا: القاهرة تاريخها، فنونها، آثارها، مكتبة كلية الآثار، جامعة القاهرة، ص 255، شحاته عيسى: القاهرة، القاهرة، مطبعة دار الهلال، ص188.

2 – ميرفت محمود عيسى: الطراز العثماني في منشآت التعليم، مرجع سابق.

3 – حجة وقف السلطان محمود خان على مدرسته رقم 908 أوقاف، 2 حجة وقف الحاج مصطفى عبد الله رقم 3081 أوقاف، 3 حجة وقف باسم سليمان باشا الخادم رقم 1074 أوقاف .

4 – انظر ما جاء بوثيقة كلاً من السلطان محمود رقم 908أوقاف،2 حجة وقف الحاج مصطفى عبدالله رقم 3081 أوقاف، (ملحق رقم 10) بالرسالة.

وربما يرجع قلة الاهتمام بإنشاء المدارس في ذلك العصر، لكثرة ما هو موجود بها من مدارس من عصور سابقة، بالإضافة إلى ضعف الحالة الاقتصادية في البلاد، ما شهدته البلاد خلال ذلك العصر من الفتن والاضطرابات التى شوشت على أفكار القائمين عليها، وصرفتهم عن الاهتمام بالعلم والتعليم . لأن تعليم العلم من جملة الصنائع التى تأثرت بالحالة الاقتصادية، ومستوى الترقى الحضارى للدولة وذلك لأنه أمر زائد على المعاش، فمتى فضلت أعمال أهل العمران عن معايشهم، انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرف في " خاصية الإنسان وهى العلوم والصنائع " [1].

لذا فلا عجب فيما وصلت إليه مصر خلال ذلك العصر من تدهور في المستوى العلمى، والثقافى، لأن العلوم تكثر " حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة " .

لذلك نجد اختلافات جوهرية وهامة بين المدرسة المملوكية والعثمانية في مصر بالإضافة إلى ما سبق ذكره . أولى هذه الاختلافات أن المدارس المملوكية كانت تشتمل في الغالب على أربع إيوانات، حتى ولو كانت لتدريس مذهب واحد من مذاهب أهل السنة، أما المدرسة العثمانية فكانت تشتمل على إيوان واحد فقط، أو بالأصح قاعة للمحاضرات، وهى المخصصة لتدريس المذهب الحنفى الذى اقتصر على تدريسه في المدارس العثمانية [2].

ثانى هذه الاختلافات أن المدرسة في العصر العثماني في القاهرة اقتصرت وظيفتها على التدريس فقط ولم تعد تؤدى بجانب التدريس ممارسة الشعائر الدينية التى ألفناها من قبل في المدارس المملوكية، والتى غلب على المدرسة في هذا الوقت تصميم المسجد، فقد وجد في كثير من المدارس منبر، ومئذنة، وممارسة تامة للشعائر الدينية[3] وبالتالى لم تشتمل المدرسة العثمانية لا على المئذنة ولا المنبر ولم يوجد بها سوى محراب صغير[4].

أما الاختلاف الثالث، فهو أن مدارس القاهرة العثمانية فقدت ضخامتها وهيبتها التى تميزت بها في العصر المملوكي، ولم تشهد المدارس وجود المداخل الضخمة المرتفعة التى في المدرسة المملوكية، ولا الثراء الزخرفى الذى تراه جليا في مدارس المماليك ولا تعدد الأدوار الذى كان في المدارس

---

1 – ابن خلدون: المقدمة، مصدر سابق، ص 473 .

2 – ميرفت محمود عيسى: الطراز العثمانى في منشآت التعليم بالقاهرة، مرجع سابق، ص 358.

3 – كان أغلب المدارس في العصر المملوكي تقام بها الصلوات الخمس والجمع والأعياد، وكان الواقف يحرص على ترتيب إمام يؤم المسلمين في الصلوات الخمس بالإضافة الى خطيب الجمعة، ومجموعة المؤذنين، وثيقة وقف السلطان حسن رقم 40 مخططة دار الوثائق، وثيقة الأمير صرغتمش رقم 3195 أوقاف، المقريزى د4 ص 241، حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، د1 مرجع سابق، ص265.

4 – ميرفت محمود عيسى : مرجع سابق، ص 309

المملوكية [1] ومرجع ذلك بالطبع إلى حالة البلاد الاقتصادية.

رابع هذه الاختلافات هو قلة أعداد الطلاب بتلك المدارس وضعف ما رتب لهم من معاليم هم ومدرسيهم بالمقارنة بما كان في العصر المملوكي .

فأكبر عدد تضمنته هم ومدرسيهم هو ما جاء بوثيقة السلطان محمود خان . وكانوا أربعين طالبا[2]، بينما كان عدد الطلبة بالمدرسة الصرغتمتشية وهى من المدارس الأحادية 65 طالبا، مع السماح لارباب الوظائف بالمدرسة والطلبة بأداء فريضة الحج مع معلميهم كما جاء في أغلب وثائق هذا العصر [3].

د- التكايا:

تعتبر التكية من المنشآت الدينية التى حلت محل الخانقاوات، والمدارس في العصر العثماني - فقد اختفى لفظ خانقاه وكذا لفظ مدرسة من البلاد التى استولت عليها الدولة العثمانية وحلت محلها ألفاظ أخرى أهمها التكية[4].

والتكايا و تكية، والتكية هى المكان الذى يسكن فيها الدراويش والدارسين من الأغراب الذين ليس لهم أى طرف للكسب، ويعتمدون في معاشهم على " ما وُقِفَ على تلك المؤسسات [5].

والتكية قامت بالدور الذى قامت به الخانقاوات في السابق من حيث إنها المكان الذى ينقطع فيه الصوفية للعبادة، ولكنها تطورت بعد ذلك وأصبحت خاصة بإقامة العاطلين من العثمانيين المهاجرين من الدولة الأم، والنازحين إلى الولايات العثمانية الغنية كمصر والشام[6].

وإذا كانت ظاهرة التصوف وانتشار الطرق الصوفية قد زادت في مصر، قبل الفتح العثماني بصورة كبيرة وبخاصة في أواخر العصر المملوكي، إلا أن عوامل الفساد قد بدأت تنفذ إلى جوهر تعاليم هذه الطرق وبدأ أتباعها يبتعدون عن نظمها وآدابها التى عرفت بها مما أثار استنكار المعاصرين كالمقريزى الذى وصفهم بقوله : " إنهم قوم من المفتونين لبسوا ألبسة الصوفية لينتسبوا إليهم وما هم منهم بشئ " [7].

---

1 - المرجع السابق.

2 - وثيقة رقم 908، أوقاف.

3 - وثيقة رقم 3195، أوقاف .

4 - سعاد ماهر : مساجد مصر وأوليائها الصالحون ج5، مرجع سابق، ص56.

5 - على مبارك : الخطط التوفيقية، ج6، مرجع سابق، ص 155.

6 - سعاد ماهر: مساجد مصر، ج5 ، مرجع سابق، ص 56 .

7 - المواعظ والاعتبار، ج 4 ، ص 272 .

فلما كان العصر العثماني ازداد مدعو التصوف بصورة لافتة للنظر، واستغل هؤلاء جهل البعض، وما كانوا عليه من خلط بين مظاهر سلوك الشعوذة، وأمور الدين – إذ كانت الحياة في مصر في ذلك الوقت تدور في فلك الدين – وزاد من التمسك بالدين ما وقع على الشعب من ظلم وجور الحكام، فلم يجد أفراد الشعب مخرجا لما يعانونه من كرب وضنك سوى الالتفاف حول رجال الدين والاعتقاد في كراماتهم وبركاتهم اعتقادا يشوبه الكثير من الجهل والسذاجة "[1].

وكان إيمان الحكام، والأثرياء بالنسبة للمتصوفة، ومدعى الولاية يحملهم على مساعدتهم بالمال، وإحاطتهم بالعطف الذى يهيئ لهم أسباب الاطمئنان، فكثرت فئات المتواكلين والمشعوذين والبلهاء الذين أخذوا يتكسبون من وراء لبس الخرق والهلاهيل، والانتساب للطرق[2].

ويلاحظ من استقراء وثائق الوقف الخاصة بهذه التكايا التى قام بإنشائها ولاة مصر وأمراؤها أنها كانت خاصة بالأتراك الأغراب عن مصر ومن ذلك ما جاء بوثيقة وقف الأمير محمد أبى الذهب :

" وأما التكية المذكورة ومنافعها فإنه أعدها للسادة المجاورين من الأتراك، ولشيخهم ومدرسهم مع الانتفاع بالوضوء والتطهير، هم وغيرهم من الحنفية التى برحاب التكية المذكورة "[3].

وحرص الواقفون في ذلك العصر على انتقاء المدرسين والطلاب الذين سيكونون في تلك الدور، ووضعوا لأجل ذلك الشروط الكثيرة . ومن ذلك ما جاء بوثيقة إسكندر باشا " ويصرف في كل شهر من شهور الأهلة مائة وخمسون نصف فضة ومن الخبز في كل يوم ستة أرطال لرجل من العلماء الأخيار الأتقياء الأبرار الناسكين المسلكين الصوفية المرشدين رومى الأصل حنفى المذهب، أهل لتربية التلامذة وإرشادهم عارف بالفقه وأصول الدين له إلمام بتقييم الآيات القرآنية، ومعانى الأحاديث الشريفة النبوية، والآثار المروية وأسرار العربية يكون شيخا بالتكية المذكورة يقيم بها بالخلوة المعدة له ليشغل الطلبة الآتى ذكرهم منه بالعلم الشريف في كل يوم "[4]، وكان البرنامج الدراسي لشيخ التكية يقسم إلى قسمين، الأول نظرى يتمثل في : " أن يقرر للطلبة الضوابط والقواعد التى يجب أن يكونوا عليها حتى يكونوا أهلاً للانتساب للصوفية "، والثاني عملى، يتمثل في قراءة القرآن من المصحف الشريف، هو وطلابه من المصاحف الموقوفة بتلك التكية، ثم يعقبون ذلك بدعاء معين .

---

1 – عصمت محمد حسن : جوانب من الحياة الاجتماعية لمصر، مرجع سابق ص 158، عبد العزيز محمد عطية، معاهد التعليم بمصر في العصر العثمانى مرجع سابق، ص164.

2 – ناهد حمدى أحمد: التكايا في العصر العثمانى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة 1984 ص174 .

3 – وثيقة رقم 900 أوقاف، ص 46.

4 – وثيقة رقم 918 أوقاف، ص 226.

ويفيدهم الشيخ في سبيل ذلك إلى " ما يحتاجون إليه من استفادة من تلك العلوم " [1].

أما الطلبة " فقد اشترط فيهم أن يكونوا من طلبة العلم الأغراب عن مصر غير متزوجين ومن ذلك ما جاء بنفس الوثيقة " ويصرف في كل شهر من شهور الأهلة مائة نصف وخمسون نصفا ومن الخبز في كل يوم عشرون رطلا لعشرة أنفس من الفقراء الأروام الآفاقية المتجردين على أن يقيموا بالخلاوى المذكورة المعدة لسكناهم بالتكية المذكورة للاشتغال بالعلم والسلوك على الوجه المذكور " [2].

هـ – البيمارستانات :-

كانت البيمارستانات في بداية عهدها زمن الأيوبيين والمماليك، عبارة عن مستشفيات عامة تعالج فيها جميع الأمراض والعلل من باطنية وجراحية ورمدية وعقلية، وغير ذلك من الأمراض إلى أن أصابتها الكوارث نتيجة الإهمال، وصارت تلك المؤسسات الضخمة كالبيمارستان المنصورى الذى كان من قبل مفتوحًا أمام الجميع، أصبح عند مجئ الحملة الفرنسية ظلاً باهتًا، وفقد ازدهاره القديم، وذلك نتيجة لاهماله من جانب الأمراء والولاة، وتبديدهم لأوقاف تلك المؤسسة [3].

لكن ليس معنى ذلك خلو مصر في تلك الفترة من المؤسسات العلاجية. وانعدام تدريس الطب بها. فقد ألف بعض علماء القرن الثامن عشر مؤلفات في الطب، كما اشتهرت مدرسة دار الشفاء المنصورى، والبيمارستان المنصورى كأحد مدارس القاهرة لتدريس الطب[4].

واستمر الصرف على البيمارستان المنصورى، الذى يكاد يكون المؤسسة العلاجية الرئيسية بالقاهرة، ومن الأمراء من اهتم بالبحث عن وقفه وتجديده، كالأمير عبد الرحمن كتخذا الذى تولى النظارة على وقف البيمارستان المنصورى وقام بتجديد عمائره وزاد في رواتبه، وأراد أن يحتاط على جهات وقفه، فلم يستطع نتيجة حرق كتاب الوقف الذى كان على البيمارستان وذلك في خزانة الكتب التى احترقت بما فيها من كتب، ومصاحف، ونسخ الوقفيات. ولم يزل يبحث ويفتش عن ذلك حتى استطاع أن يستدل على بعض الجهات المحكرة على البيمارستان[5].

---

1 – وثيقة رقم 918 أوقاف، ص 227.

2 – المصدر السابق، ص 227 .

3 – أحمد عيسى بك: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، دمشق – سوريا، المطبعة الهاشمية 1939، ص4 .

4 – ليلى أحمد الجباس: التعليم في العهد العثماني، مرجع سابق، ص 102.

5 – احمد عيسى بك: تاريخ البيمارستات في الإسلام، مرجع سابق.

وكان بجانب البيمارستان المنصورى، بعض التكايا التى قامت بجانب وظيفة التصوف بدور آخر هو تطبيب المرضى، وعلاجهم [1].

دور العلماء في التصدي لحل الأوقاف العلمية:

من العرض السابق يتضح أنه كان للأوقاف دور كبير فيما شهدته البلاد من نهضة علمية وثقافية، إذ كانت من أهم الموارد المالية للمؤسسات التعليمية المختلفة، ومصدرا من مصادر ثروة العلماء سواء أكان ذلك في العصر المملوكي أم في العصر العثماني.

لذلك تصدى العلماء بقوة، وحزم لكل من أراد المساس بهذه الأوقاف المحبسة عليهم وعلى تلك الدور، والأمثلة على ذلك كثيرة في تلك الفترة[2] من ذلك على سبيل المثال: ما حدث عام 780 هـ أيام إمرة الظاهر برقوق وذلك قبل أن يتسلطن، إذ استدعى القضاة وشيوخ العلم، وتحدث معهم في حل الأوقاف التي على المساجد والجوامع، والخوانق، والربط، والزوايا، والتي أيضا على أولاد الملوك، أي حل الأوقاف بوجه عام سواء أكانت خيرية أو أهلية، متعللاً أنها خرجت من بيت المال بحيلة، وأن كثرتها أثرت على خزينة الدولة وأدى ذلك إلى ضعف جيش المسلمين.

فتصدى له الشيخ سراج الدين عمر البلقيني ـ وكان ممن حضر المجلس ـ قائلاً " إن أوقاف الجوامع، والمساجد، والمدارس، والخوانق التي هي موقوفة على علماء الشريعة وفقهائها والإسلام، وعلى المؤذنين، وأئمة الصلوات لا يجوز لأحد أن يتعرض بحلها بوجه من الوجوه، لأن للمسلمين حقًا لم يدفع لهم، وإلا فانصبوا لنا ديواناً نحاسبه على حقنا حتى يظهر لكم أن ما نستحقه أكثر مما هو موقوف علينا " [3].

وقال الشيخ أكمل الدين أيضا إلى الأمراء المجتمعين كلاماً في معنى ذلك " فانفصل المجلس على تنافر، لكن استمرت الأوقاف على حالها، وارتدع الأمراء الذين أرادوا إبطالها بما وقع في المجلس " [4].

وتكرر هذا الموقف أيضا في سلطنة الأشرف قايتباي سنة 872هـ عندما أراد السلطان أن يدخل الفائض من ريع أوقاف الجوامع، والمساجد إلى خزينة السلطان ليستقوى بها على محاربة الخارجين

---

1 – ليلى أحمد الجباس: التعليم في العهد العثمانى، مرجع سابق، ص 86.

2 – البيومى إسماعيل الشربينى: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1997، ص 49 – 53.

3 –المقريزي: السلوك لمعرفة الدول والملوك، ج3 ف1، مصدر سابق ص 345 – 346، بن آياس بدائع الزهور، ج1 ق2، مصدر سابق ص، 235 – 236.

4 – السخاوي: وجيز الكلام في النيل على دول الإسلام، ج1، تحقيق بشار عواد معروف وآخرون، مؤسسة الرحالة، بيروت ـ لبنان، ط1 1995، ص239 – 240.

عليه، وعقد لذلك مجلساً أيضا حضره العلماء والقضاة والخليفة، فمال الجميع في بداية الأمر إلى رأي السلطان إلى أن حضر الشيخ أمين الدين الأقصرائي الحنفي فلما سمع بذلك "أنكره غاية الإنكار وقال في الملأ العام: " لا يحل للسلطان أخذ أموال الناس إلا بوجه شرعي " [1].

وقال ابن إياس معلقاً على هذا المجلس " وانفض المجلس من غير طائل وكثر القيل والقال، وشكر الأمراء الشيخ أمين الدين على ذلك وغالب الناس، وكثر الدعاء في ذلك اليوم للشيخ أمين الدين " [2].

واتخذ العلماء الموقف ذاته دفاعاً عن الأوقاف في العصر العثماني عندما أراد الوالي العثماني في مصر إبراهيم باشا القبودان 1121 هـ " نقص ما أرصده أكابر مصر على الزوايا والمساجد والمدارس، فتصدى له علماء المذاهب الأربعة، وأعلنوا فتواهم في جراءة بأنه لا يجوز نقص ما حبسه أهل البر من الأراضي والعقارات .. لأن هذه الأموال من بيت مال المسلمين، وصلت إلى المسلمين من غير قتال وأعدت لمصالحهم، وهي واجبة على السلطان، وكذا نائبه، .. وإذا كان فعل الإمام مبنياً على المصلحة فيما يتعلق بالأمور العامة لم ينفذ أمره شرعاً، أي لا تجب طاعته إلا إذا وافق أمره الشرع، فإن خالف أمره الشرع لم ينفذ ما أمر به، أي لا يتبع قوله، ولا يطاع بل يجب مخالفته " [3].

وقُرئت فتواهم في مؤتمر عام حضره "جمع غفير من أكابر مصر، وحكامها، وعلمائها وغيرها" فلما عاند الوالي المذكور أرسلوا فتواهم إلى السلطان أحمد خان الخليفة العثماني" فأمر بكتابة خط شريف بإبقاء الإرصادات، والمرتبات على ما هي عليه من غير نقص ولا إبرام" وانتصر العلماء على هذا الوالي وبقيت الأوقاف على ما هي عليه[4].

وحدث أيضا في عام (1148 هـ) أن أرسل السلطان العثماني مرسوماً بإبطال بعض المرتبات الخيرية المخصصة للعلماء وغيرها، فلما قرىء المرسوم السلطاني بحضور العلماء بادر القاضي العثماني فقال "أمر السلطان لا يخالف وتجب طاعته" فانبرى له الشيخ سليمان المنصوري قائلاً "يا شيخ الإسلام: هذه المرتبات فعل نائب السلطان، وفعل النائب كفعل السلطان، وهذا شئ جرت

1 – ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، مصدر سابق، ص 13 – 15.
2 – المصدر السابق.
3 – عيسى الصفتي: مصدر السابق، ص2.
4 – المصدر سابق، ص20.

به العادة .. فلا يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله أن يبطل ذلك وإن أمر ولي الأمر بإبطاله لا يسلم له ويخالف أمره، لأن ذلك مخالف الشرع، ولا يسلم الإمام فعل ما يخالف الشرع ولا لنائبه أيضاً" فسكت القاضي، وقال الباشا هذا الأمر يحتاج إلى مراجعة السلطان. وكتب أحد العلماء الحضور رسالة إلى السلطان العثماني تتضمن فتوى العلماء بعدم جواز المنع شرعاً، مهددين السلطان أنه بانقطاع هذه الأرزاق "ربما قامت الرعية، وهاجت واضطربت أحوالها وماجت لأن قطع المعايش والأرزاق يقضى إلى فج الأفعال وسوء الأخلاق"[1]. وهكذا عارض العلماء، والفقهاء، محاولات حل الأوقاف والاستيلاء على أموالها من قبل أولى الأمر، وهذا أمر طبيعى يتفق والقواعد الفقهية لنظام الأوقاف، من ناحية، كما يتفق مع المصلحة الشخصية للعلماء، والفقهاء من ناحية أخرى، إذ إنهم أكثر الناس استفادة من نظام الأوقاف، ومن ريع الأوقاف.

1 – مصطفى محمد رمضان: تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصري، مرجع سابق ص12 – 13، احمد شلبى: أوضح الاشارات، مصدر سابق ص598 – 599.

الفصل الرابع

دروس تاريخية مستفادة من الوقف باعتباره مصدراً تمويلياً للتعليم في الوقت الحاضر

دور الوقف في العملية التعليمية :

لعل ما سبق يوضح أن لنظام الوقف الإسلامي حكمة جليلة، تتمثل في جلب الخير العميم للبلاد والعباد، وفى إيجاد أصول ورؤوس أموال ثابتة، ومنتظمة، تُدرّ الخير، والعطاء على الدوام لجميع أفراد المجتمع الإسلامي .

وهذه الخاصية – بالذات – لا تبرز بوضوح في ضروب الإنفاق والصدقات الأخرى التى شرعها الإسلام وحض عليها وبخاصة في مجال العلم، والتعليم، فقد قامت الأوقاف بدور فعال في تطوير المجتمع المصري – فترة الدراسة – اقتصادياً، واجتماعيا، وثقافيا، وحضاريا، وامتدت تأثيراتها الإيجابية لتشمل أوجه الحياة المختلفة، بما في ذلك الجوانب الدينية، ورعاية الفئات الضعيفة، وتشجيع العلم، والعلماء، وتمويل الخدمات العامة المختلفة . لذلك كان الوقف من أهم العوامل التى ساعدت على النهوض بالحياة العلمية، والثقافية في مصر في العصر المملوكي – خاصة – والعثماني، وكان حجر الأساس الذى قامت عليه هذه النهضة .

ففى مجال التعليم الأساسى كان عند إنشاء أى مؤسسة تعليمية أو دينية ذات مستوى عال من التعليم، يوقف معها أو بالقرب منها مدرسة للتعليم الأساسى – المكاتب – لتعليم أبناء الفقراء، واليتامى[1] إذ يتلقون فيها تعليماً مجانياً، وبالإضافة إلى ذلك تمدهم الأوقاف المرصدة على هذه المكاتب، بكل ما يحتاجون إليه من ضرورات الحياة الأخرى[2] .

وفى العصر العثماني أنشئ بفضل الأوقاف عدد كبير من مثل هذه المؤسسات، التى لولاها لكانت مصر محرومة في هذا العصر من المعرفة والمبادئ الأولية للتعليم[3] .

وفى مجال التعليم العالى كان هناك عدد كبير من المدارس الموقوفة لطلبة العلم، والتى لم يقتصر

---

1 – المقريزى : الخطط، د4، مصدر سابق، ص 197 – 306.

2 – في العصر المملوكى كان أغلب وثائق الوقف تخصص لأطفال المكاتب جزءا من ريع الوقف لإمدادهم بما يحتاجون اليه من ألواح، ومداد، وأقلام، فضلاً عن الرواتب المادية والعينية، والتوسعة في المناسبات الدينية، وثيقة وقف السلطان حسن، 40 دار الوثائق القومية سطر 563 ، ص 433 .

3 – وصف مصر : د11، مصدر سابق، ص 66 .

وجودها على القاهرة فقط، بل امتدت لتشمل معظم أرجاء البلاد. وقد بلغ التنافس فيها بين رجال الدولة وعظمائها، في مسعاهم لتخليد أسمائهم، وإبقاء ذكراهم بعد موتهم، بأنهم لم يقتصروا على ما يقدمونه للمجتمع من نشاط سياسى واجتماعى مرتبط بعصرهم، بل انتقل هذا التنافس نحو سبيل الخير، والمعرفة كإنشاء المدارس وغيرها من المؤسسات الدينية والاجتماعية .

لذلك يعزى إلى العصر المملوكى بالذات سعة انتشار الأوقاف الخاصة بالمدارس[1] لدرجة أن كثيراً من الوقفيات بلغت الرواتب في البعض منها إلى 558.600 ألف درهم سنوياً[2]، و60.700 دينار سنوياً[3] .

وعن طريق وجود هذه المدارس الوقفية، كانت هناك فرص ومجالات مفتوحة لأبناء طبقات المجتمع للارتقاء في السلم الاقتصادي والاجتماعي، بما يتيحه التعليم غير المقيد والمجانى، والمغدق على من يرغب في أن يتثقف، وقد فتح هذا مجالات متعددة أمام الشباب لأن يرتقوا، ويتميزوا في السلم الاجتماعي، حتى ولو كانت أصولهم الاقتصادية والاجتماعية ضعيفة .

وفى مجال الخدمات والرعاية الطبية، أنشئ بفضل أموال الأوقاف والمؤسسات العلاجية المتخصصة، التى أطلق عليها اسم "البيمارستانات" التى كان أشهرها على الإطلاق البيمارستان المنصورى بالقاهرة بشارع بين القصرين، والذى وقف عليه ابن النفيس مكتشف الدورة الدموية داره وكتبه [4].

وكان فيه من التنظيمات، والخدمات، والمرافق ما ينافس أكبر المستشفيات المتخصصة في الوقت الحاضر[5] .

وبدخول مصر في العصر الحديث استمرت السياسة الأهلية (للوقف) في مجال التعليم، ولكن ضمن سياق جديد، ومختلف عن سابقه، هو سياق (الدولة الحديثة) أو بعبارة أخرى سياق تجديد نظام الحكم، ومؤسسات الدولة، على نحو ما حدث تدريجياً، بفضل الإصلاحات الداخلية التى قام بها محمد على[6] .

---

1 – مثلاً بلغت جملة أوقاف السلطان الظاهر برقوق على المدرسة الخانقاه التى قام بإنشائها فقط من الأراضى الزراعية 27.946 غير الدور، والحوانيت والاسطبلات، عاصم محمد رزق، خانقاوات الصوفية في مصر في العصرين الأيوبى والمملوكى، القاهرة مكتبة مدبولى، ط1، 1997، ص499 .

2 –وثيقة السلطان حسن رقم 40 دار الوثائق القومية، ص 366 .

3 – عاصم محمد رزق: ج2، مرجع سابق، ص 499 .

4 – ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج7، مصدر سابق، ص388 .

5 – وثيقة وقف المنصور قلاوون على البيمارستان المنصورى، رقم 15 محفظة 2 دار الوثائق القومية، نشر ودراسة د/ محمد أمين ملاحق جـ3 من كتاب تذكر البينة في أيام المنصورنية، الهيئة العامة للكتاب 1976 .

6 – إبراهيم البيومى غانم: الأوقاف والسياسة القاهرة، دار الشروق ط1، 1998، ص 197 .

وظلت الكتاتيب – مؤسسةً أهلية قاعدية – تقوم بدورها في نشر المبادئ الأولية للتعليم ومحو أمية قطاعات كبيرة من النسئ في مختلف أنحاء مصر، وذلك على الرغم من الاضطراب الذى أصاب هذه المؤسسة في النصف الأول من القرن التاسع عشر نتيجة للسياسات المتشددة التى اتبعها محمد على تجاه الأوقاف [1]، فقد اتجه مؤسسو الأوقاف إلى إنشاء المزيد من الكتاتيب فى مختلف أنحاء البلاد، كما اتجهوا إلى تخصيص جزء من ريع أوقافهم للصرف على هذه المؤسسات، وذلك كرد فعل للمدارس الأجنبية التى نشطت في مصر في تلك الفترة، وعَجز الجهود الحكومية الرسمية عن مواجهة إنشاء المزيد من مؤسسات التعليم الوطنى [2].

وقد نشط الأهالي ومعهم بعض أعضاء السلطة الحاكمة في توظيف الأوقاف لدعم التعليم الموروث، التى كانت أولى مهماته المحافظة على أصول الهوية الذاتية، وخاصة سياق التحدي الاستعمارى، والغزو الثقافى الأجنبى . وكان على باشا مبارك رائد هذا المجال فقد وجه جل اهتمامه إلى إصلاح التعليم في المكاتب، وتحويل ما يمكن تحويله من تلك الكتاتيب إلى مدارس ابتدائية نظامية، وكان لاجتماع وزارة المعارف ونظارة ديوان الأوقاف في يده أثر كبير في نهضة التعليم لأنه بما له من سلطة النظر على الأوقاف الخيرية استطاع إعداد كثير من الأمكنة الموقوفة وجعلها معاهد للتعليم بعد إصلاحها، وقرر على أهالى التلاميذ المقتدرين مصروفات قليلة تؤخذ منهم على حسب اقتدارهم " مع ترك الباقين مجاناً، واستوفى باقى نفقات المدارس من إيراد الأوقاف الخيرية الموقوفة وغيرها من وجوه الخيرات " [3].

وحين ابتليت مصر بالاحتلال البريطانى 1882م كانت أولى توجهات الاستعمار هى تضييق أو خنق التعليم في مصر، وذلك من خلال كونه بمصروفات عالية باهظة يعجز عنها الكثرة الغالبة، وأن يقتصر الهدف منه على تخريج . موظفين للدولة، ومن ثم نشطت بعض الجمعيات الخيرية في مصر، وارتبطت جهودها بإنشاء المدارس، ونشر التعليم بين مختلف الطبقات في المجتمع .

ويمكن التأريخ لبدء ظهور هذه المدارس المرتبطة بالجمعيات سنة 1892م الذى شهد تأسيس ثلاث جمعيات خيرية كبرى هى الجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة، وجمعية العروة الوثقى بالاسكندرية، ثم جمعية المساعى المشكورة بالمنوفية. وكان العمل على نشر العلوم والمعارف وتعليم الفقراء مجاناً " هدفاً مشتركاً لتلك الجمعيات الثلاث " [4].

---

1 – الجبرتى: عجائب الآثار، ج 7، مصدر سابق، ص 278.

2 – إبراهيم البيومى غانم: الأوقاف والسياسة، مرجع سابق، ص 202 – 203.

3 – عبد الرحمن الرافعى: عصر اسماعيل، ج1 القاهرة مكتبة الأسرة، 2000 ص 234 – 235.

4 – إبراهيم البيومى غانم: الأوقاف والسياسة، مرجع سابق، ص 240 .

كان أول أهداف الجمعية الخيرية الإسلامية، إنشاء المدارس المجانية في مختلف أقاليم مصر، وأن تكون برامجها إسلامية، وحرفية لتخريج جيل يعرف دينه، وله حرفته . ولقد استوعبت مدارس الجمعية المنتشرة في أنحاء القطر المصرى ألوف التلاميذ من أبناء الفقراء.

وإزاء تطلع خريجى مدارس الجمعية – خاصة المتفوقين منهم – إلى التعليم العالي، وعدم قدرة أهاليهم تحمل نفقاتهم . قررت الجمعية تحمل نفقاتهم سواء أكانوا بمدارس الحكومة العليا أم كليات الجامعة الأهلية المصرية أم جامعات أوربا[1].

وكان الهدف الرئيسي أيضاً من جمعية المساعي المشكورة – التى تعتبر أقدم جمعية إقليمية على أرض مصر – نشر التعليم في ربوع محافظة المنوفية التى لم يكن بها ذلك الوقت سوى مدرسة ابتدائية وحيدة بمجلس المديرية بمدينة شبين الكوم . فقامت الجمعية بإنشاء مدرسة ابتدائية في عاصمة كل مركز إداري من مراكز المحافظة افتتحت جميعها عام 1897م.

ثم أنشأت الجمعية المدرسة الثانوية بمدينة شبين الكوم 1904م وكانت المدرسة الخامسة في مصر كلها من أقصاها إلى أقصاها ومدرسة ابتدائية للبنات 1899م كانت المدرسة الثانية في مصر بعد المدرسة السنية بالقاهرة . وانفردت هذه الجمعية أيضاً بتحمل مسئولية تعليم أبناء المنوفية لمدة نصف قرن دون مشاركة من الحكومة في هذا العبء القومي الكبير[2].

وكان الوقف أيضاً أحد مصادر دعم مشروع الجامعة المصرية في مطلع هذا القرن . فقد اجتذبت فكرة إنشاء الجامعة انتباه عدد من كبار الملاك، كان على رأسهم مصطفى بك الغمراوى الذى اقترح إنشاء الجامعة رسمياً في أكتوبر سنة 1906م وافتتح الاكتتاب لها بمبلغ 500 جنيه[3] . وقد ظهر دور " الوقف " في دعم مشروع الجامعة منذ بدايته، وخاصة عندما ثارت مشكلة تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذه، ولضمان مورد ثابت للإنفاق على شئون " الجامعة " . وكان أن بادر مصطفى بك كامل الغمراوى بوقف ستة أفدنة من أملاكه من الأراضي الزراعية . ثم توالت التبرعات والوقفيات بعد ذلك على هذا المشروع، وكانت وقفية الأميرة فاطمة هى أكبرها، حيث وقفت سنة 1913م مساحة قدرها 674 فداناً من الأطيان الزراعية ليصرف ريعها على الجامعة، إضافة إلى التبرع بمبنى الجامعة ومصاريف بنائها[4]. وبفضل هذه الوقفيات – وغيرها من التبرعات والهبات نشأت الجامعة، واستطاعت أن تؤدى رسالتها التعليمية والوطنية .

---

1 – محمد شوقى الفنجري: الجمعية الخيرية الإسلامية في كلمات وجيزة، بحث قدم لندوة العمل الخيرى في مصر الواقع والمأمول، نظمتها الجمعية الخيرية الإسلامية في فبراير2002، ص 194 – 195.

2 – حامد عبد الدايم : جمعية المساعى المشكورة والعمل الخيرى بحث قدم لندوة العمل الخيرى، مرجع سابق، ص 84 – 85.

3 – إبراهيم البيومى غانم: الأوقاف والسياسة، مرجع سابق، ص263 – 264.

4 – المرجع السابق، ص 264.

مما سبق يتضح أن الوقف لعب دوراً أساسياً في مساعدة الدولة فىالقيام بالعديد من الوظائف الاجتماعية التى تتكفل بها في الوقت الحاضر من تعليم ورعاية صحية وخدمات اجتماعية متنوعة وغيرها الكثير . ولعل إيمان الناس (حكاماً ومحكومين) بعظم الدور الذى قامت به الأوقاف، وأنها كانت تؤدى وظائف لا يمكن الاستغناء عنها هو الذى أبقى عليها، مما ساعد على حفظ كيانها، وهويتها على الرغم مما تعرضت له من حرب ضروس استهدفت القضاء على تميزها .

تفعيل دور الوقف لرعاية العملية التعليمية في مصر :

والآن في مصر وبعد أن بدأ دور الدولة في قيادة وتوجيه النشاط الاقتصادى في الانحسار، وبعد أن عايشنا عدداً من مراحل الإصلاح الاقتصادى، وبعد أن تراكمت الثروات في أيدى عدد غير قليل من المواطنين، وفى ضوء ما تشير إليه تطورات علاقة المجتمع بالدولة على خلفية سياسات الإصلاح الاقتصادى، والسياسى، ومع ارتفاع موجة الاهتمام العالمى بقطاع العمل الأهلى ومؤسسات المجتمع المدنى . من المتوقع أن يقوم نظام الوقف أكثر من أى وقت مضى للإسهام بصيغ مبتكرة، ومتطورة في تلبية الحاجات الاجتماعية المستجدة . خاصة وأن الكثير من المرافق الخدمية، والدينية، والصحية، والتعليمية، تكلف الدولة في الوقت الراهن الكثير من النفقات، التى يمكن للأوقاف الخيرية (التى يصل عددها في مصر إلى ما يقرب من 22000 اثنين وعشرين ألف وقف خيرى)[1] أن تنهض بأعبائها وأن تتضافر مع الدولة في إحداث التنمية البشرية المطلوبة، خاصة وأن التقدم العلمى الذى تعاصره يتطلب نوعاً من الاستثمار في البشر بما لم يتطلبه أى عصر سابق .

وما لم ترصد الدولة المزيد من الإنفاق العام على التعليم والتثقيف والتدريب والتأهيل، لن تقطف في النهاية إلا ثمار الجهل، والتخلف، فلم تعد التنمية الاجتماعية نوعاً من الترف الدولى، وإنما هى لازمة لأى تنمية اقتصادية، وبقدر ضخامة وتنوع هذه الجوانب والجهود وبقدر ما تتطلبه من تمويل وعطاء من مختلف جهات المجتمع، يتبين حجم المتطلبات المالية الكبيرة.

ويزداد التحدى المالى قسوة إذا ما أخذنا في الاعتبار المعطيات القائمة، والتى تتبلور على المستوى العالمى (بالعولمة) أو على المستوى المحلى بالخصخصة، فكلاهما يحد من المقدرة المالية للدولة، خاصة وأن المعونات الخارجية قلت كثيراً، وفى طريقها للمزيد من التدهور بل والزوال في ظل المعطيات المستجدة، وكذلك ضاقت السبل أمام المزيد من الضرائب . وكلاهما، في الوقت ذاته، يفرض على الدولة أعباء متزايدة حيال ما يعرف بالتنمية الاجتماعية، أو بالدور الاجتماعى الذى يتزايد مداه يوماً بعد يوم .

1 – د. محمود إبراهيم القلمونى : تجربة جمهورية مصر العربية، من وقائع ندوة عرض التجارب الوقفية في الدول الإسلامية، تنظمها، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، والإسلامية للتنمية، في الفترة من 15–18 ديسمبر 2002، ص 30.

وهكذا تواجه الدولة اليوم مشكلة معضلة هى قلة الإمكانيات المالية من جهة، وتزايد النفقات الاجتماعية من جهة أخرى . وأصبح تحقيق التنمية الشاملة هنا مرهونًا بمقدرة الدولة والمجتمعات على إيجاد مخارج جديدة للخروج من هذا التحدى المالى .

ولهذا يعد الوقف من المخارج الجيدة، والقوية، بما يركز عليه من عطاء وبذل مستمر من قبل القادرين في المجتمع للإسهام في إقامة هذه التنمية الشاملة، ولاسيما في جانبها الاجتماعى[1] .

فالأوقاف هى الصدقة الجارية التى لو دعت إليها الدولة الأفراد لأجابوها إلى ذلك، ولو سهلت لهم طريق الوقف على بعض المرافق والخدمات - كما كان الحال في الماضى- لوقفوا جزءًا من عقاراتهم، وثرواتهم عليها، ولأمكن للدولة في هذه الحالة أن تعتمد على وقف هؤلاء الأفراد في تمويل بعض نفاقاتها من ريع، ومنافع أوقافهم، خاصة في ظل الدعوات الحالية لإحياء دوره من جديد لتمويل العملية التعليمية ومواجهة مشكلة البطالة[2] .

وفى ظل النتائج التى تظهر من خلال تعداد السكان في البلاد التى يظهر من خلالها أنه مازال إلى الآن هناك تفاوتات تعليمية مرتبطة بالتفاوتات الإقليمية بمعنى اختلاف مستوى الخدمة التعليمية بين الريف، والحضر، ومحافظات الحدود . وذلك كما تؤكد النسبة المئوية التالية في الجدول رقم (3) الذى يبين النتائج الأولية لتعداد السكان في مصر 1996[3] .

جدول رقم (3)

النتائج الأولية لتعداد السكان في مصر 1996.

	أمىّ	يقرأ ويكتب	مؤهل أقل من الجامعى	مؤهل جامعي
جملة المحافظات الحضرية	٢٣,٦	٢٦,١	٣٨,٦	١١,٧
محافظات الوجه البحرى	٣٨,٦	٢٣,١	٣٣,٧٨	٤,٥
محافظات الوجه القبلى	٤٧,٤	٢٠,٥	٢٨,١	٤,٠٠
محافظات الحدود	٣٣,٠٠	٢٦,٥	٣٥,١	٥,٤
جملة الجمهورية	٣٨,٦	٢٢,٨	٣٢,٨	٥,٨

وهذا الجدول لا يحتاج إلى تعليق، وخاصة أن نسبة الأمية فقط تقترب من 40% (أى أن خمس

1 - د. شوقى دنيا : الوقف والتنمية الشاملة، مرجع سابق، ص 150 - 151.

2 - د. حسام بدراوي : اقتراحات لتطوير التعليم، جريدة أخبار اليوم، العدد 14215، 13 يوليو2002 ، ص7.

3 - سعيد إسماعيل علي : رؤية سياسية للتعليم، مرجع سابق، ص 108.

المصريين) لا يعرفون شيئا عن المبادئ الأولية للتعليم . ناهيك عن باقى الأميات.

والمعروف اليوم أن المقدرة العلمية، والتكنولوجية على مستوى الأفراد والمجتمعات، أصبحت هى الركيزة الأساسية للتقدم، والتنمية، متفوقة بذلك على الركائز المادية الأخرى . وقد وفر الوقف (فى مصر) في الماضى خدمة التعليم بكل فروعه وتخصصاته لكل الأفراد، في كل بقعة من أرض مصر، بغض النظر عن عقائدهم وجنسياتهم، وأوضاعهم المادية ولم يقف عند ذلك بل قدم معها لهؤلاء خدمة السكن، والمعيشة، والعلاج فضلاً عن الرواتب المادية . وهو قادر على ذلك اليوم طالما هيئ له المناخ الملائم.

كذلك من الممكن للوقف أن يسهم بشكل مؤثر في قطاع الصحة، موفرًا قدرًا لا يستهان به من الرعاية الصحية، وخاصة الفئات غير القادرة، من خلال إقامة المستشفيات العامة والمتخصصة والمراكز العلاجية . خاصة في ظل الاتجاهات الدولية الحديثة التى برز فيها في الآونة الأخيرة مفهوم "العولمة" التى تعمل بكل قواها المشروعة وغير المشروعة، لخصخصة التعليم، والصحة بمعنى نقل ملكيتها للقطاع الخاص. وإخضاعها لمعيار الربحية، وما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة على جوانب الحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية وغير ذلك[1].

ومن المعلوم من تاريخ الوقف ومن خلال استقراء ماضيه في مصر، وغيرها من البلدان الإسلامية، أن الوقف مول تمويلاً كاملاً خدمة التعليم، وخدمة الصحة بجانب خدمات أخرى.

1 – رفعت السيد العوضى: الدور الاقتصادى الاجتماعي للوقف، من وقائع ندوة عرض التجارة الوقفية في الدول الإسلامية، نظمتها الأمانة العامة للأوقاف بالكويت بالتعاون مع مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، في الفترة من 15 – 18ديسمبر 2002، ص21.

الخـــاتمـــة والتوصيات

******

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الدور الذى قام به " نظام الوقف " في التعليم بمصر إبان فترة الحكم المملوكي والعثماني في محاولة لإظهار الجوانب الإيجابية لهذا النظام بالنسبة للجانب التعليمي، ومدى تأثيره على ما شهدته البلاد من نهضة علمية في تلك الفترة – خاصة الحكم المملوكي –، وكيفية تفعيل هذا الدور في الوقت الحاضر خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية التى تمر بها الدولة الآن .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1 – كانت الأوقاف المحرك الرئيسي لعجلة العلم والتعليم في المؤسسات التعليمية في العصر المملوكي، ولسد المصروفات الآنية، والحولية كافة، لأرباب الوظائف بهذه المؤسسات كما كانت مصدر الرزق الوحيد للفقهاء المقيمين في هذه المراكز العلمية ولصرف مرتبات الطلبة .

2 – بذلت عناية واضحة من قبل السلاطين، والولاة، والأمراء وغيرهم من الأهلين في سبيل إنشاء العديد من المكاتب لتعليم أيتام المسلمين، يتولى التدريس بها معلم اشترط فيه صفات معينة من أجل تربية أيتام المسلمين كسباً للأجر والثواب .

3 – اهتم سلاطين وأمراء المماليك باختيار كبار العلماء، ومشاهير الفقهاء لتولى مهمات التدريس في المراكز الدينية، والمؤسسات التعليمية، ويتضح ذلك من خلال وثائق الوقف الخاصة بهذه المؤسسات، مما يوضح الحرص على اختيار القائمين على مسئولية التعليم من قبل أولى الأمر في هذا العصر .

4 – حظي تصنيف الرواتب، والمكافآت المالية، والعينية بنصيب وافر من التنظيم، والتوزيع – في وثائق الوقف – حماية لحقوق المدرسين، والمعيدين، والطلبة، والأطفال الأيتام، وغيرهم من المكلفين بخدمة تلك المؤسسات

5 – وفرت بعض المدارس المملوكية مساكن للطلبة، والمدرسين، ليعيشوا فيها طيلة فترة دراستهم حتى يتمكنوا من مواصلة دراستهم، أو عملهم براحة نفسية دون أن تشغلهم مشكلة السكن.

6 – ضمت المؤسسات التعليمية في العصر المملوكي " خزانات كتب جليلة " تيسر لطلبة العلم فرصة الاطلاع على أمهات الكتب في وقت كان متعذراً على العلماء قبل الطلبة القدرة على شراء كتاب لارتفاع ثمنه .

7 - كان للنساء في هذا العصر مكانة سامية، والدليل على ذلك نشاطهن المتميز في بناء المؤسسات التعليمية، واستقدامهن كغيرهن من العلماء من قبل السلاطين لسماع مروياتهن خاصة من الأحاديث النبوية .

8 - تبوأ الأزهر في ظل الحكم العثماني لمصر مكاناً علياً، وذلك بفضل الأوقاف التي حُبست عليه في ذلك العصر، وعدم المساس بها من قِبل أولى الأمر

9 - أن إدارة التعليم وتمويله - سواء أكانت في العصر المملوكي أم فى العصر العثماني - كانت قائمة على الجهود الذاتية، حيث كانت الأوقاف هي المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات التعليمية من كافة الجوانب، مما يعنى إمكانية الاستفادة من هذا النظام في الوقت الحاضر. خصوصاً في ظل المشكلات التربوية الحالية التي يعانى منها النظام التعليمي .

10 - أن هذا النظام من أفضل الأنظمة في الوقت الحاضر لتمويل الأنشطة العلمية والثقافية وللتغلب على المشكلات التربوية في الوقت الحاضر، خاصة مع توجه الدول المتقدمة للأخذ بهذا النظام لتمويل العملية التعليمية بها.

11 - لعب الفقهاء والعلماء في تلك الفترة دوراً بارزاً في ازدهار الأوقاف والتمسك بها، ويمكن القول أنه لولا موقف العلماء المتشدد من محاولات حل الأوقاف لما استمرت، ولما كان لها ذلك الأثر الواسع على المجتمع، ولحرمت جماهير عريضة من الطبقات الشعبية ذات المستوى الاقتصادي المنخفض من التعليم .

لذلك يوصى الباحث بـ:

1 - العمل على نشر البحوث العلمية، وخاصة التطبيقية منها حول موضوع " الوقف " ودوره في التنمية الاجتماعية .

2 - الحاجة إلى مزيد من التوعية بالدور التاريخي للوقف، وتشجيع الناس على الإنفاق وبخاصة على مستوى المجتمعات المحلية من خلال بيان آثار الوقف على التنمية الاجتماعية وذلك من خلال استقراء تاريخه.

3 - تضافر الجهود الشعبية، والرسمية، وتكاملها في تطوير نظام الوقف، وتوظيفه بالحصول على أقصى نفع ممكن بحسب مقاصده الشرعية، ومصلحة الناس، والاستفادة من تجارب بعض الدول الإسلامية الرائدة في هذا المجال، كدولة الكويت على سبيل المثال التي على الرغم من كثرة إمكانياتها المادية بالمقارنة ـ بمصر ـ تدعو إلى تشجيع قيام مؤسسات وقفية خاصة لخدمة العملية التعليمية، ونجحت في ذلك بالفعل عن طريق إنشاء الصناديق الوقفية.

4 - توجيه المنظمات الأهلية، والجمعيات، والمؤسسات الخاصة في مصر، إلى تبني المبادئ الإسلامية في الوقف، والأخذ بفلسفته ودعم الأنشطة الخيرية، والتنسيق بينها وبين وزارة الأوقاف في هذا الشأن. وبذلك تتضافر الجهود الأهلية وسلطة الدولة في استعادة الدور الغائب أو المغيب للوقف.

5 - بث الوازع الديني، وبعث روح الإحسان في نفوس رجال الأعمال والقادرين في مصر، وتذكيرهم بأن المال مال الله، وأن للفقراء حقًا فيه، وتذكيرهم بالأمثلة السالفة لأقرانهم في فترات سابقة من تاريخ مصر، وكيف بذلوا الأموال طواعية وعن طيب خاطر، في دعم كافة الأنشطة المجتمعية بالبلاد، وكيف نهضت البلاد من خلال هذه الأنشطة التطوعية.

6 - إنشاء مشروعات وقفية معاصرة في مجال الثقافة والتربية، والتي تمثل حاجات ملحة في الوقت الحاضر لمواجهة التحديات المعاصرة،

7 - دعوة الدولة - بكل مؤسساتها - إلى أن تعتبر الوقف مجالاً تتحصن فيه ضد العولمة في مجالي التعليم، والصحة، وما يتطلب ذلك من إجراء تغييرات أساسية في قوانين الوقف الحالية بحيث تستجيب لهذا الدور المنتظر من الوقف.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

[١] وثائق الوقف التى ترجع إلى عصر سلاطين المماليك .

(أ) وثائق الوقف المحفوظة بأرشيف وزارة الأوقاف بالقاهرة .

	وثيقة وقف	رقم الحجة
1.	نصر بن عبد الله الجركسى	532
2.	خلبفة السيد أحمد البدوى	761
3.	السلطان الأشرف برسباى	880
4.	السلطان الأشرف الغورى	882
5.	السلطان قايتباى	886
6.	السيفي قرقماس	901
7.	السلطان المؤيد شيح	938
8.	الأمير قانى باى قرا الرماح	1019
9.	الأمير جوهر اللالا	1023
10.	الأمير العلاى مغلطاى	1666

(ب) وثائق الوقف المحفوظة بدار الوثائق القومية :

11.	وثيقة وقف السلطان قلاوون	حجة رقم 15	محفظة 2
12.	وثيقة وقف السلطان حسام الدين لاجين	حجة رقم 18	محفظة 43
13.	وثيقة وقف السلطان بيبرس الجاشنكير	حجة رقم 23	محفظة 4
14.	وثيقة وقف السلطان محمد بن قلاوون	حجة رقم 25	--
15.	وثيقة وقف السلطان حسن بن محمد بن قلاوون	حجة رقم 40	محفظة 6
16.	وثيقة وقف السلطان الظاهر برقوق	حجة رقم 51	محفظة 15

.17	وثيقة وقف الزينى حسنة صدقة	حجة رقم 59	--
.18	وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق	حجة رقم 66	--
.19	وثيقة وقف الأمير جوهر اللاللا	حجة رقم 85/ 86	محفظة 14
.20	وثيقة وقف الأمير جمال الدين الاستادار	حجة رقم 106	محفظة 7
.21	وثيقة وقف الأمير شادى بك بن عبد الله	حجة رقم 323	محفظة 28

[2] وثائق الوقف التى ترجع إلى العصر العثماني والمحفوظة بأرشيف وزارة الأوقاف بالقاهرة.

	وثيقة وقف	**رقم الحجة**
.22	الأمير مصطفى يوسف	535
.23	محمد شرف من "أعيان التجار"	560
.24	الأمير محمد أبو الذهب	900
.25	السلطان محمود خان	908
.26	الأمير مصطفى أغا عبد الرحيم	912
.27	الأمير مصطفى أغا القزلار	914
.28	إسكندر باشا والى مصر	918
.29	الأمير مصطفى أغا بن حسن جوزكى	925 /924
.30	الأمير عبد الرحمن كتخدا	941 /940
.31	الجمالى يوسف من "أعيان التجار"	947
.32	محمود باشا	1022
.33	سليمان باشا عبد الرحمن	1074
.34	الأمير عثمان كتخدا	2215
.35	الأمير يوسف أنص	2225
.36	السيدة زليخا قادن	2306
.37	مسيح باشا	2836
.38	سنان باشا	2869
.39	الأمير مصطفى عبد الله	3081
.40	خليل أفندى مقطاعجى	3193

[3] وثائق الوقف المحفوظة بدار الوثائق القومية.

	وثيقة وقف	رقم الحجة	محفظة
.41	خاير بك	292	44
.42	الامير شادى بك بن عبدالله	323	48
.43	سليمان بك	359	--
.44	السلطان سليم بن سليمان	399	44

ثانياً : المصادر العربية :

1 - القرآن الكريم.

2 - اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت 845 هـ)، 3 أجزاء، تحقيق جمال الدين الشيال، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، د، ت.

3 - أثر الوقف في تنمية المجتمع، نعمت عبد اللطيف مشهور، القاهرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي 1997.

4 - أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، محمد عبد الله الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1977.

5 - أخبار أهل القرن الثاني عشر، إسماعيل الخشاب، تحقيق عبد العزيز جمال الدين وعماد غازي، القاهرة، العربية للنشر والتوزيع، 1990.

6 - آخرة المماليك، ابن زنبل (احمد الرمال ت 960هـ)، تحقيق عبد المنعم عامر، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1998.

7 - إدارة بيئة التعلم، أحمد إسماعيل حجي، القاهرة، دار الشروق، 1998.

8 - إغاثة الأمة بكشف الغمة، المقريزي، تحقيق مصطفي زيادة وجمال الشيال القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1998.

9 - الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الماوردي(أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب ت 450 هـ)،بيروت، دار الكتب العلمية، د، ت.

10 - الأزهر جامعا وجامعة، عبد العزيز الشناوي، القاهرة، مكتبة الانجلو، 1983.

11 - الأزهر في ألف عام، بياردودج، ترجمة حسين فوزي النجار، الهيئة العامة للكتاب، 1994.

12 - الأسبلة العثمانية بمدينة القاهرة، (1798 -1517) محمود حامد الحسيني، القاهرة، مكتبة مدبولي. د.ت.

13 - الإسعاف في أحكام الأوقاف، لأبي بكر أحمد علي الشياني ت، (1 26هـ)، القاهرة، مطبعة ديون الأوقاف، 1904.

14 - الإسلام سبيل السعادة والسلام، محمد بن محمد مهدي الخايصي، بغداد، مؤسسة الهدى الإسلامية، 1975.

15 - الإسلام والحضارة العربية، محمد كرد علي، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1934.

16 - الأم، الشافعي،(ابو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ت 204 هـ)، 8 أجزاء، محمد زهدي

النجار، بيروت دار المعرفة. د. ت.
17 – الأوبئة والأزمات الاقتصادية في مصر عصر سلاطين المماليك، حامد زيان غانم، القاهرة، المكتبة العالمية.د. ت.
18 – الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، محمد محمد أمين، القاهرة، دار النهضة العربية، 1980.
19 – الأوقاف والحياة الاقتصادية في العصر العثماني، محمد عفيفي، القاهرة،الهيئة العامة للكتاب، 1991.
20 – الأوقاف والسياسة في مصر، إبراهيم البيومي غانم، القاهرة، دار الشروق، 1998.
21 – الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، دار النهضة العربية، 1990.
22 – التاريخ السياسي ومظاهر الحضارة في الشرق الإسلامي زمن المماليك والعثمانيين، يسري أحمد عبد الله زيدان القاهرة، مطبعة العمرانية للأوفست، 1999.
23 – التبر المسبوك في ذيل السلوك، السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت 902 هـ) القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، د. ت.
24 – التربية والتعليم في مصر، نجلاء حامد، وأماني عبد القادر، القاهرة مركز الكتاب للنشر، 2003.
25 – التصرف في مصر إبان العصر العثماني، توفيق الطويل، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب 1988.
26 – التعليم العالي على أبواب القرن الحادي والعشرون، سعيد إسماعيل علي، القاهرة، عالم الكتب 1998.
27 – التعليم في العهد العثماني في مصر، ليلى أحمد محمد الجباس، رسالة ماجستير غير منشوره، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2001
28 – التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك،عبد الغني محمد عبد العاطي،القاهرة، دار المعارف في 1977.
29 – التعليم في مصر في العصر الفاطمي، خطاب عطية علي، القاهرة، دار الفكر العربي، د. ت.
30 – التكافل الاجتماعي في الإسلام، مصطفى السباعي، القاهرة، دار الوراق للنشر والتوزيع، 1997.
31 – الجامع الأزهر ماضية وحاضره، سعاد ماهر محمد، القاهرة مطبعة المعرفة، د. ت.

32 – الحياة الفكرية في مصر في عصر الأيوبي والمملوكي، عبد اللطيف حمزة،القاهرة، دار الفكر العربي د. ت.
33 – الخطط التوفيقية الجديدة، علي مبارك، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب،1987.
34 – الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر (الحافظ شهاب الدين بن حجر العسقلاني ت 852) 12 جزء، بيروت، دار أحياء التراث.
35 – الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها، عبد العزيز الشناوي، القاهرة مكتبة الأنجلو 1984.
36 – الدولة الفاطمية في مصر، محمد جمال الدين سرور، القاهرة، دار الفكر العرب 1979.
37 – الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، كمال الدين إحسان أوغلي، ترجمة صالح سعداوي، استانبول، 1999.
38 – الذيل علي العبر في خبر من غبر، ولي الدين ابو زرعة (أحمد بن عبد الرحيم الحسن العراقي) ت 267 3 أجزاء تحقيق صالح عهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت
39 – السلوك لمعرفة الدول والملوك، المقريزي، 4 أجزاء، نشر دار الكتب، القاهرة، 1973.
40 – السنن الكبرى، النسائي،(الأمام أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي) 6اجزاء، تحقيق سليمان عبد الغفار وسعيد كسروي حسن، بيروت دار الكتب العلمية 1991.
41 – السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، العيني (بدر الدين محمود العيني ت. 85 هـ) تحقيق فهيم محمد شلتوت، القاهرة، دار الكتب المصرية 1998.
42 – الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، 12 جزء،القاهرة،دار الكتاب الإسلامي،د،ت.
43 – الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد،، الأدفوي (أبو الفضل كمال الدين جعفر بن تغلب ت 748 هـ) تحقيق سعد محمد حسن، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2001.
44 – الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية، محاسن محمد الوقاد، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب 2001.
45 – الطراز العثماني في منشآت التعليم بالقاهرة، ميرفت محمود عيسي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، 1987.
46 – الظاهر بيبرس، سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.
47 – العصر المماليكي في مصر والشام، سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة مكتبة الأنجلو، 1995.
48 – الفضائل الباهرة في محاسن مصر القاهرة ابن ظهيرة،تحقيق مصطفي السقا وكامل المهندس،

القاهرة، دار الكتاب العربي، 1948.
49 – الفضل المأثور في سيرة السلطان المنصور، شافع بن علي الكاتب العسقلاني المصري، بيروت المكتبة العصرية، 1998.
50 – الفكر التربوي في مصر في العصر العثماني، كمال حامد مغيث، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، 1993.
51 – الفكر التربوي والمؤسسات التعليمية في دولة المماليك البرجية، عبد البديع عبد العزيز الخولي، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، 1981.
52 – القاهرة،شحاتة عيسي، القاهرة، مطبعة دار الهلال، د،ت.
53 – القاهرة، تاريخها،فنونها، أثارها، حسن الباشا، القاهرة مكتبة كلية الآثار د. ت.
54 – القاهرة في ألف عام (969= 1969)، عبد الرحمن زكي، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1969.
55 – القلقشندي في كتابة صبح الأعشى، عبد اللطيف حمزة،القاهرة،المؤسسة المصرية العامة للتاليف والترجمة والنشر،د،ت.
56 – المبسوط، السرخسي،(أبو بكر محمد.ت 500 هـ) 30 جزء، بيروت، دار الكتب العلمية 1993.
57 – المجتمع المصري في العصر العثماني، ليلي عبد اللطيف أحمد، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، 1987.
58 – المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، سعيد عبد الفتاح عاشور القاهرة، دار النهضة العربية،1962.
59 – المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم، ادوارد وليم لين،ترجمة علي نور،القاهرة،مكتبة مدبولي،د،ت.
60 – المماليك في مصر، أنور زقلمة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997.
61 – الوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي، محمد كمال الدين إمام، بيروت، المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر، 1998.
62 – الوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، دمشق دار الفكر 1993.
63 – المغني، ابن قدامة(ت. 62ت هـ)، 15 جزء، تحقيق محمد خليل هجرس، القاهرة، ط2، 1992.
64 – المقدمة، ابن خلدون(ت 808 هـ)، القاهرة، مكتبة تيمية،د. ت.

65 – المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ابن تغري بردي(ت 874 هـ) 10 أجزاء تحقيق محمد أمين، نبيل عبد العزيز، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب 1985.
66 – النجوم الزاهرة، في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، تحقيق محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية 1992.
67 – المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المقريزي، القاهرة، مكتبة الآداب د. ت.
68 – أنباء الغمر بأنباء العمر،ابن حجر العسقلاني، 8 أجزاء، بيروت دار الكتب العلمية د. ت.
69 – أوضح الإشارات فيمن تولي مصر القاهرة من الوزراء والباشات، أحمد شلبي بن عبد الغني، ت 1150 هـ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة، مكتبة الخانجي 1978.
70 – بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس،(ت. 93 هـ) 5 أجزاء تحقيق محمد مصطفي، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1982.
71 – تاريخ الأزهر، محمد عبد الله عنان، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1958.
72 – الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي، السيد عبد العزيز سالم،القاهرة،دار المعارف،1961.
73 – تاريخ البيمارستانات في الإسلام، أحمد بك عيسي، دمشق، المطبعة الهاشمية،1939.
74 –تاريخ التربية الإسلامية، أحمد شلبي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ط5، 1986.
75 – تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصري، مصطفى محمد رمضان، القاهرة، مطبعة الجيل، 1998.
76 – تاريخ التربية والتعليم في مصر، سعيد إسماعيل علي، القاهرة، عالم الكتب، 1985.
77 – تاريخ الدولة العثمانية، روبير مانتران، ترجمة بشير السباعي، القاهرة، دار الفكر للدراسات والتوزيع، 1993.
78 – تاريخ الشرق الإسلامي الحديث وحضارته زمن المماليك العثمانيين، شفيق إبراهيم العياري، القاهرة، مطبعة العمرانية للاوفست، 1999.
79 – تاريخ المساجد الأثرية، حسن عبد الوهاب، القاهرة، 1946.
80 – تاريخ المماليك البحرية، علي إبراهيم حسن، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1977
81 – تاريخ الملك الظاهر، ابن شداد (ت 1285م)، تحقيق أحمد حطيط، نشر جمعية المستشرقين الألمانية، برلين، 1983.
82 – تاريخ دولة المماليك في مصر، السيروليم موير، ترجمة محمود عابدين وسليم حسن، القاهرة، مطبعة مدبولي، 1997.

83 – تاريخ مصر الإسلامية، جمال الدين الشيال، القاهرة، دار المعارف، 1967.
84 – تاريخ مصر الحديث والمعاصر، عمر عبد العزيز عمر، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1981.
85 – تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، عمر الأسكندري وسليم حسن، القاهرة، مكتبة مدبولي،1990
86 – تتمة المختصر في أخبار البشر، ابن الوردي (ت750هـ)، القاهرة مطبعة بولاق، 1868.
87 –تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين، عبد الله الشرقاوي، تحقيق رحاب عبد الحميد، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996.
88 – تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ابن بطوطة (ت779هـ) تحقيق علي المنتصر الكناني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط4، 1985.
89 – تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، ابن حبيب (ت 779هـ) 3 أجزاء تحقيق محمد أمين، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1976.
90 – تطور مصر الاقتصادي والاجتماعي منذ الفتح العربي وحتى نهاية عصر المماليك، أحمد عطية رمضان، القاهرة، دار الثقافة العربية، 1990.
91 – تطوير الإدارة التعليمية، نجدة إبراهيم علي، القاهرة، دار الشمس للطباعة والكمبيوتر، 2000.
92 – تقويم النيل، أمين باشا سامي، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1916.
93 – جامع السلطان حسن وما حوله من الآثار، حسن عبد الوهاب، القاهرة، المكتبة الثقافية، 1962.
94 – جوانب من الحياة الاجتماعية لمصر من خلال كتابات الجبرتي، عصمت محمد حسن، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2003.
95 – حتى لا تكون فتنة، فهمي هويدي، القاهرة، دار الشروق، 1989.
96 – حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، السيوطي (ت911هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، 1969.
97 – حضارة مصر في العصر الطولوني، حسن أحمد محمود، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ت.
98 – حقائق الأخبار عن دول البحار، إسماعيل سرهنك، القاهرة، مطبعة، بولاق الأميرية، 1314هـ.

99 – حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ابن تغري بردي، تحقيق فهيم محمد شلتوت، القاهرة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1995.
100 – خانقاوات الصوفية في مصر في العصر الأيوبي و المملوكي، عاصم محمد زرق، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997.
101 – دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر الغوري، عبد اللطيف إبراهيم علي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، القاهرة، 1956.
102 – دراسات في الحضارة الإسلامية، حسن الباشا، القاهرة، دار النهضة العربية، 1992.
103 – دراسات في الكتب والمكتبات الإسلامية، عبد اللطيف إبراهيم علي، القاهرة مطابع الشعب، 1962.
104 – دراسة دبلوماتية مع تحقيق ونشر لوثائق علي بك الكبير ومحمد بك أبو الدهب، جيهان أحمد عمران، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1994.
105 – دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك، قاسم عبده قاسم، القاهرة، دار المعارف، 1979.
106 – دراسات في الحضارة الإسلامية، عبد العزيز الشناوي، القاهرة الهيئة العامة للكتاب، 1985.
107 – دراسات متقدمة في أصول التربية، أميل فهيم حنا شنودة، القاهرة، مكتبة النجاح، 2001.
108 – دفتر أحوال التعليم، سعيد إسماعيل علي، القاهرة، عالم الكتب، 1999.
109 – رد المحتار على الدر المختار، حاشية ابن عابدين، (ت 1252) 6 جزء، بيروت دار الكتب العلمية. د. ت
110 – روضة الطالبين وعمدة المفتيين، للإمام النووي (ت 676 هـ) 12 جزء تحقيق زهير الشاويش، ط 2، القاهرة، المكتبة الإسلامي، 1958.
111 – رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية، علي بركات، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1981.
112 – رؤية سياسية للتعليم، سعيد إسماعيل علي، القاهرة، عالم الكتب 1999.
113 – زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك،ابن شاهين (ت 872ه) تحقيق بولس رايس، باريس، 1889.
114 – سنن الترمذي، للإمام الترمذي (ت 279 هـ) 5 أجزاء تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار الحديث. د. ت.

115 - سيرة القاهرة، ستانلي لينبول، ترجمة حسن إبراهيم وآخرون،القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، د. ت.
116 - سيرة صلاح الدين، ابن شداد (ت 632) تحقيق جمال الدين الشيال، القاهرة، النهضة العامة لقصور الثقافة، د. ت
117 - شرح فتح القدير للعاجز الفقير،ابن الهمام (ت681هـ) 10 أجزاء، بيروت دار أحياء التراث العرب. د. ت.
118 - صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي، (ت821 هـ) 4 أجزاء تحقيق محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987.
119 - صحيح البخاري، للأمام البخاري(ت 252 هـ) 4 أجزاء تحقيق محمد زكي الدين إمام، ومحمد قاسم، القاهرة، دار الصفوة 1994.
120 - صلاح الدين والمماليك في مصر، ل. أ سمينوفا، ترجمة حسين بيومي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1998.
121 - صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك، حياة ناصر الحجي، الكويت، دار القلم، 1992.
122 - ضحى الإسلام، أحمد أمين، القاهرة، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر، 1935.
123 - طبقات الشافعية، عبد الرحيم الإسناوي (ت 772 هـ) تحقيق كمال يوسف الحوت، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987.
124 - عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي (ت 1248هـ) 8 أجزاء تحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2003
125 - عصر إسماعيل، عبد الرحمن الرافعي، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2000.
126 - عطية الرحمن في رصد الجوامك والأطيان، ابن الصفتي، القاهرة، مطبعة جريدة الأوقاف، 1902.
127 - عقد الجمان في حوادث الزمان، العيني،4 أجزاء تحقيق محمد أمين، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1978.
128 - عمائر المرأة في العصر العثماني، سوسن سليمان يحيي، رسالة دكتوراه، كلية الآثار جامعة القاهرة، 1988.
129 - عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري، العيني، 25 جزء، القاهرة، دار الفكر. د.ت.
130 - فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر، 13 جزء، مراجعة محب الدين الخطيب، القاهرة، دار الريان للتراث، 1986.

131 - فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي،عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1990.
132 - قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، محمد عمارة، القاهرة، دارا الشروق، 1992.
133 - قانون الوقف الذري ومصادره الشرعية، زهدي يكن، بيروت، مكتبة صار، 1947.
134 - كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني، علي الصعيدي، القاهرة، مكتبة البابي الحلبي، 1956.
135 - كنز الدرر وجامع الغرر، ابن ايبك (ت 732هـ) تحقيق هانس روبرت رويمر، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1960.
136 - كنز الجوهر في تاريخ الجامع الأزهر،سليمان رصد الحنفي،القاهرة مطبعة هندية، 1320هـ.
137 - لسان العرب، ابن منظور (ت 711 هـ) 20جزء، القاهرة،دار المعارف، د. ت.
138 - لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أصحاب الدول، الاسحاقي، القاهرة، مطبعة أحمد البابي الحلبي، 1310 هـ.
139 - مجالس السلطان الغوري، عبد الوهاب عزام، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1941.
140 - محاضرات في الوقف، محمد أبو زهرة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1972.
141 - مساجد القاهرة ومدارسها، أحمد فكري، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
142 - مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، سعاد ماهر محمد، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1983.
143 - مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني، محمد أنيس، القاهرة، دار الجيل للطباعة، 1962.
144 - مدرسة جوهر اللالا، ليلى كامل محمد، رسالة ماجستير كلية الآثار جامعة القاهرة، 1975.
145 - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية، البيومى إسماعيل الشربينى، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1997.

146 - مصر في العصر العثماني (في القرن 16) سيد محمد السيد، القاهرة، مكتبة مدبولى، 1997.
147 - مصر في العصور الوسطى، عبد الرحمن الرافعي، وسعد عاشور، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000.
148 - مصر في عصر الأخشيديين، سيدة كاشف، القاهرة، دار النهضة العربية، 1970.
149 - معجم البلدان،ياقوت الحموي،بيروت،دار صار،1984.
150 - معيد النعم ومبيد النقم، السبكى، (ت1 77هـ)تحقيق محمد على النجار وآخرون، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1948.
151 - مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة، ابن تغرى بردي، تحقيق نبيل عبد العزيز، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1997.
152 - نظم العقيان في أعيان الأعيان، السيوطي، تحقيق فليب حتى، بيروت، دار الكتب العلمية، 1927.
153 - نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار، الشوكانى (ت 1255هـ) 10أجزاء القاهرة، دار الحديث 1997.
154 - وثائق وقف التكايا في مصرفي العصر العثماني،ناهد حمدي احمد،رسالة دكتوراه، كلية الآداب،جامعة القاهرة،1994.
155 - وثائق وقف داود باشا عبد الرحمن والي مصر،(945-956م)،منال محمد عبد العزيز،رسالة ماجستير،كلية الآداب،جامعة القاهرة،1994.
156 - وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، السخاوى 4أجراء، تحقيق بشار عواد وآخرون، بيروت مؤسسه الرسالة، 1995.
157 - وصف مصر، تأليف علماء الحملة الفرنسية، ترجمة زهير الشايب، ومني زهير الشايب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992.
158 - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبن خلكان (ت681هـ) 8أجزاء تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

ثالثا : ندوات و مؤتمرات:

1 - إحياء دور الوقف في الدول الإسلامية، ندوة نظمتها رابطة الجامعات الإسلامية، بالتعاون مع جامعة قناة السويس، مايو 1998.

2 - إدارة وتثمير ممتلكات الأوقاف، ندوة نظمها البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ديسمبر ويناير 1984 -1983، نشر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب 1994.

3 - التربية العربية المؤسسات والممارسات، ندوة أعدتها مؤسسة أل البيت، نشر المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان 1990.

4 - التطور التاريخي لمؤسسه الأوقاف في العالم العربي والإسلامي، ندوة نظمها معهد البحوث والدراسات العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد، أبريل 1983.

5 - العمل الخيري في مصر الواقع والمأمول ندوة نظمتها الجمعية الخيرية الإسلامية، فبراير 2002.

6 - تاريخ المدارس في مصر الإسلامية، ندوة أعدتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، بالتعاون مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، أبريل 1991.

7 - عرض التجارب الوقفية في الدول الإسلامية، ندوة نظمها مركز صالح كامل الإسلامي بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ديسمبر 2002م.

8 - الوقف، ندوة نظمتها الجمعية الخيرية الإسلامية، فبراير 2000.

9 - الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، مارس، أبريل، 1969، القاهرة، دار الكتب، 1971.

10 - نحو دور تنموي للوقف، ندوة نظمتها الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، مايو، 1993م.

رابعا: دوريات وجرائد ومجلات:

1 - تحديث مصر: كتاب الأهرام الاقتصادي.

2 - جريدة أخبار اليوم.

3 - جريدة الأهرام.

4 - جريدة صوت الأزهر.

5 - مجلة المستقبل العربي.

6 - مجلة أوقاف، الأمانة العامة للأوقاف بالكويت.

الملاحـــق

ملحق رقم (1)

أسماء سلاطين دولة المماليك

(648 – 923هـ/ 1250 – 1517م)[1]

أ – المماليك البحرية (٦٤٨-٧٨٤هـ/ ١٢٥٠-١٣٨٢م)

	السلطان	مدة الحكم
1 –	أيبك، المعز/ قتلته شجرة الدر	648-654هـ/ 1250-1256م
2 –	على بن أيبك، المنصور/ خلعه قطز	655-656هـ/ 1257-1258م
3 –	قطز، المظفر سيف الدين/ قتله بيبرس	657-658هـ/ 1258-1259م
4 –	بيبرس البندقدارى، الظاهر/ توفى على عرشه	658-676هـ/ 1259-1277م
5 –	محمد بركة بن بيبرس، السعيد/ خلع	676-678هـ/ 1277-1299م
6 –	سلامش بن بيبرس، العادل/ خلعه قلاوون	ربيع أول – رجب 678هـ/ 1279م
7 –	قلاوون، المنصور/ توفى على عرشه	678-689هـ/ 1279-1290م
8 –	خليل بن قلاوون، الأشرف/ قتله بيدرا	689-693هـ/ 1290-1293م
9 –	بيدرا، الملك الأوحد/ قتله الأمراء	تسلطن لمدة يوم واحد بعد مقتل الأشراف خليل
10 –	محمد بن قلاوون، الناصر (السلطنة الأولى) خلع ثم تولى ثانية	693-694هـ/ 1293-1294م
11 –	كتبغا، العادل/ طرده لاجين	694-696هـ/ 1294-1296م
12 –	لاجين، المنصور حسام الدين/ قتله الأمراء	696-698هـ/ 1296-1298م
13 –	محمد بن قلاوون، الناصر (السلطنة الثانية) / خلع ثم تولى ثالثة	698-807هـ/ 1298-1308م
14 –	بيبرس الجاشنكير، المظفر/ قتل بأمر الناصر محمد	708-709هـ/ 1308-1309م

1 – راجع في هذا: محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص388 / يسرى زيدان: التاريخ السياسى للشرق، ص56.

15 -	محمد بن قلاوون، الناصر (السلطنة الثالثة) توفى على عرشه	709-741هـ/ 1309-1340م
16 -	أبو بكر بن الناصر محمد، المنصور/ خلعه فوصون بعد 59 يوما	741-742هـ/ 1340-1341م
17 -	كحبك بن الناصر محمد، الأشرف/ خلعه الأمراء	صفر - شوال 742هـ/ 1341م
18 -	أحمد بن الناصر محمد، الناصر/ اعتكف بالكرك فخلع	شوال -742محرم 743هـ/ 1342م
19 -	إسماعيل بن الناصر محمد، الصالح/ توفى على عرشه	743-746هـ/ 1342-1345م
20 -	شعبان بن الناصر محمد، الكامل/ خلعه الأمراء	746-747هـ/ 1345-1346م
21 -	حاجى بن الناصر محمد، المظفر/ ذبحه الأمراء	747-748هـ/ 1346-1347م
22 -	حسن بن الناصر محمد، الناصر/ (السلطنة الأولى)/ خلع	748-752هـ/ 1347-1351م
23 -	صالح بن الناصر محمد، الصالح/ خلعه شيخون	752-755هـ/ 1351-1354م
24 -	حسن بن الناصر محمد (السلطنة الثانية)/ قتله يلبغا	755-762هـ/ 1354-1360م
25 -	محمد بن حاجى بن الناصر محمد، المنصور	762-764هـ/ 1360-1362م
26 -	شعبان بن حسين بن الناصر محمد، الأشرف/ قتله الأمراء	764-778هـ/ 1362-1376م
27 -	على بن شعبان، المنصور/ توفى على عرشه	778-783هـ/ 1376-1381م
28 -	أمير حاج بن شعبان، الصالح/ خلعه برقوق ثم خُلع برقوق وعاد حاجى ثم خُلع وعاد برقوق	783-784هـ/ 1381-1382م

(ب) أسماء سلاطين المماليك الجراكسة

(٧٧٤ – ٩٢٣هـ/ ١٣٨٣ – ١٥١٧م)

1 –	برقوق بن آنص، الظاهر (السلطنة الأولى)/ خلع ثم عاد	784–791هـ/ 1382–1388م
2 –	أمير حاج بن شعبان (السلطنة الثانية)/ خلع	791–793هـ/ 1388–1389م
3 –	برقوق (السلطنة الثانية)/ توفى على عرشه	792–801هـ/ 1389–1398م
4 –	فرج بن برقوق، الناصر(السلطنة الأولى)/ خلع ثم عاد	801–808هـ/ 1398–1405م
5 –	عبد العزيز بن برقوق، المنصور/ خلعه الأمراء	ربيع أول إلى جمادى الآخرة 808 هـ/ 1405
6 –	فرج بن برقوق (السلطة الثانية)/ قتل	808–815هـ/ 1405–1412م
7 –	الخليفة المستعين/ خلعه شيخ	محرم – شعبان 815هـ/ 1412م
8 –	شيخ المحمودى، المؤيد/ توفى على عرشه	815–824هـ/ 1412–1421م
9 –	أحمد بن شيخ، المظفر/ خلعه ططر	محرم– شعبان 824هـ/ 1421م
10 –	ططر، الظاهرى/ توفى على عرشه	شعبان – ذو الحجة 824هـ/ 1421م
11 –	محمد بن ططر، الصالح/ خلعه برسباى	824–825هـ/ 1421–1422م
12 –	برسباى، الأشرف/ توفى على عرشه	825–841هـ/ 1422–1437م
13 –	يوسف بن برسباى، العزيز/ خلعه جقمق	841–842هـ/ 1437–1438م
14 –	جقمق، الظاهر/ استعفى لمرضه	842–857هـ/ 1438–1453م
15 –	عثمان جقمق، المنصور/ خلعه الأمراء	محرم– ربيع أول858هـ/ 1453
16 –	إينال، الأشرف/ استعفى لمرضه	858–865هـ/ 1453–1460م
17 –	أحمد بن إينال، المؤيد/ خلعه الأمراء	محرم– رمضان865هـ/ 1460م
18 –	خُشقدم، الظاهر/ توفى على عرشه	865–872هـ/ 1460–1467م
19 –	بلباى المؤيدى، المجنون/ خلعه الأمراء بعد 56 يوماً	ربيع أول– جمادى الأولى 872 هـ/ 1467م
20 –	تمربغا، الظاهر/ خلعه الأمراء بعدد 59 يوماً	جمادى الأولى – رجب 872هـ/ 1467م
21 –	خير بك، الظاهر/ خلع	تسلطن ليلة واحدة
22 –	قايتباى، الأشرف/ توفى على عرشه	872–901هـ/ 1467–1496م

23 -	محمد بن قايتباى، الناصر (السلطنة الأولى)/ خلع ثم عاد	901-902هـ/ 1496-1497م
24 -	قانصوه خمسمائة/ خلعه الأمراء بعد 3 أيام	28 جمادى الأولى إلى أول جماد آخر 902هـ/ 1497م
25 -	محمد بن قايتباى (السلطنة الثانية) قتله الأمراء	902-904هـ/ 1497-1498م
26 -	قانصوه الأشرفى، الظاهر/ خلعه الأمراء	904-905هـ/ 1498-1499م
27 -	جان بلاط، الأشرفى/ قتل خنقاً بسجنه بالإسكندرية	905-906هـ/ 1499-1500م
28 -	طومان باى بن قانصوه، العادل/ قتل	6 جمادى الآخرة - شوال 906هـ/ 1501م
29 -	قانصوه الغورى، الأشرف قتل في مرج دابق	906 - 922هـ/ 1501 - 1516م
30 -	طومان باى (الثانى) الأشرف شنق على باب زويلة بأمر سليم الأول	922 - 923 هـ/ 1516 - 1517م

ملحق رقم (٢)

أسماء الولاة الذين حكموا مصر قبل الدولة العثمانية[1]

٩٢٣ – ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ – ١٧٩٨م

	أسم الوالي	مدة الحكم
1 –	خير بك الجركسي، أول من تولى مصر من قبل العثمانيين	923 – 928 هـ،(5 سنوات)
2 –	مصطفى باشا (الشهير بابلق) عزل	928 – 929 هـ،(19 اشهر)
3 –	أحمد باشا (المعروف بالخاين) [قتل]	930 – 931 هـ،(6 شهور)
4 –	قاسم باشا (جوزلجة) عزل	جمادى الآخرة 931 وإلى ذي الحجة من نفس السنة
5 –	إبراهيم باشا (الشهير بالاسكندراني) عزل	931هـ، (7 أشهر)
6 –	سليمان باشا، (الولاية الأولى)	931 – 941 (عشر سنوات)
7 –	خسرو باشا	941 – 943 هـ،(سنتان)
8 –	سليمان باشا (الولاية الثانية)	943 – 945 هـ، (سنتان)
9 –	داود باشا الخادم، توفى أثناء الولاية	945 – 956 هـ،(11 سنة)
10 –	علي باشا الوزير، عزل	956 – 961 هـ،(4 سنين ونصف)
11 –	محمد باشا (الشهير بدوقة كي)	961 – 963 هـ،(سنتان)
12 –	اسكندر باشا	963 – 966 هـ،(3 سنوات)
13 –	علي باشا الخادم	966 – 967 هـ، (سنة)
14 –	مصطفى باشا شاهين	968–971هـ،(3 سنوات)
15 –	على باشا الصوفى/ عزل	971–973هـ،(سنتان)
16 –	محمد باشا/ قتل	شوال 973– جماد آخر 973 هـ (سنة و7 شهور)
17 –	سنان باشا/ عزل	975–976هـ، (9شهور)
18 –	اسكندر باشا/ عزل	976–979 هـ،(سنة ونصف)
19 –	سنان باشا/ عزل	979–980هـ،(سنة ونصف)

1 – راجع في هذا: أحمد شلبي بن عبدالغني؛ أوضح الإثارات، الإشارات الجبرتي– عجائب الآثار.

20 -	حسين باشا	981-982هـ،(سنة و9 شهور)
21 -	مسيح باشا	982-988هـ،(6 سنوات)
22 -	حسن باشا الخادم	988-990هـ،(سنة و10 شهور)
23 -	إبراهيم باشا	991-993هـ،(سنة و5 شهور)
24 -	سنان باشا	993-994هـ،(سنة و4 شهور)
25 -	أويس باشا	994-999هـ،(5 سنوات و5 شهور)
26 -	أحمد باشا الحافظ	999-1003هـ،(4 سنوات)
27 -	قرط باشا	1003-1004هـ، (10 شهور)
28 -	محمد باشا الشريف	1004-1006هـ، (سنتان وشهر)
29 -	خضر باشا	1006-1010هـ، أربع سنوات
30 -	على باشا السلحدار	1010-1013هـ،(سنتان وشهرين)
31 -	إبراهيم باشا	تولى في ذى الحجة 1012هـ، وقتل في ربيع آخر 1013هـ،(4 شهور)
32 -	جرجى محمد باشا الوزير	1013-1014هـ،(7 شهور)
33 -	حسن باشا الوزير	1014-1016 هـ،(سنتان)
34 -	محمد باشا	1016-1020هـ،(4 سنوات و4 شهور)
35 -	محمد باشا الصوفى	1020-1024 هـ،(3 سنوات ونصف)
36 -	أحمد باشا الوزير	1024-1027هـ،(سنتان ونصف)
37 -	كفكلى مصطفى باشا	1027-1028هـ، (9 شهور)
38 -	جعفر باشا الوزير	ربيع أول 1028هـ،(عزل في نفس العام بعد 9 شهور ونصف)
39 -	مصطفى باشا	1028-1029هـ،(سنة واحدة)
40 -	قرا حسين باشا	1029-1031 هـ،(سنة و7 شهور)
41 -	محمد باشا البستنجى	جماد آخر 1031 هـ،(عزل بعد شهرين ونصف)
42 -	إبراهيم باشا السلحدار	1031-1032هـ،(سنة واحدة)
43 -	مصطفى باشا	1032-1035هـ،(سنتان و11 شهر)
44 -	بيرم باشا	1035هـ،عزل1038هـ،(سنتان)و3 شهور)
45 -	محمد باشا طنان	1038-1040هـ،(11 شهور)
46 -	موسى باشا	1040-1041هـ،(7 شهور)
47 -	خليل باشا	1041-1042هـ،(سنة 4 شهور)
48 -	أحمد باشا رامى	1043-1045هـ،(سنتان ونصف)

49 -	حسن باشا البالى	1045-1047هـ،(سنتان)
50 -	محمد باشا " زلعة السم "	1047-1050 هـ،(3 سنوات)
51 -	مصطفى باشا البستنجى	1050-1052هـ،(سنتان وشهر)
52 -	مقصود باشا	1052-1053هـ،(سنة ونصف)
53 -	أيوب باشا	1054-1056هـ،(سنتان)
54 -	محمد باشا الشهير "بحيدر زادة "	1056-1057هـ،(7 شهور)
55 -	محمد باشا الشريف	1058-1059هـ،(سنة و7 شهور)
56 -	أحمد باشا آرنوط	1059-1061هـ،(سنة و11 شهر)
57 -	عبد الرحمن باشا الخادم	1061-1062هـ،(سنة و7 شهور)
58 -	محمد باشا أبو النور	1063-1066هـ،(سنتان و9 شهور)
59 -	مصطفى باشا الوزير	1066-1067هـ،(سنة واحدة)
60 -	غازى باشا/ قتل	1067-1070هـ،(3 سنوات)
61 -	مصطفى باشا	1070-1071هـ، (سنة واحدة)
62 -	إبراهيم باشا	1071-1074هـ،(3 سنوات)
63 -	عمر باشا	1074-1077هـ،(سنتان و7 شهور)
64 -	إبراهيم باشا البستنجى	1077-1078هـ،(سنة و8 شهور)
65 -	الوزير على باشا	1079-1080هـ،(سنة واحدة)
66 -	إبراهيم باشا الوزير	1081-1083هـ،(3 سنوات و5 شهور)
67 -	حسين باشا جنبلاط	1084-1086هـ،(سنتان)
68 -	أحمد باشا الدفتر دار	1086-1087هـ،(سنة واحدة)
69 -	عبد الرحمن باشا	1087-1091هـ،(4 سنوات)
70 -	عثمان باشا	1091-1094هـ،(3 سنوات)
71 -	حمزة باشا	1094-1098هـ،(4 سنوات)
72 -	حسن باشا	1099هـ (عزل بعد 70 يوم)
73 -	حسن باشا السلحدار (الاولى)	1099-1100هـ،(سنة و9 شهور)
74 -	أحمد باشا " توفى في مصر "	1101-1102هـ،(سنة و5 شهور)
75 -	على باشا	1103-1107هـ،(4 سنوات و3 شهور)
76 -	إسماعيل باشا	1107-1109هـ،(سنتان)
77 -	حسين باشا آرنوط	1109-1111هـ،(سنتان)
78-	قرا محمد باشا	1111-1116هـ،(5 سنوات)
79 -	محمد باشا رامى	1116-1118هـ،(سنتان)
80 -	على باشا الأزمرلى (الأولى)	1118-1119هـ،(سنة واحدة)

81 -	حسن باشا السلحدار (الثانية)	1119-1121هـ،(سنتان)
82 -	إبراهيم باشا القبطان	1121-1122هـ،(8 شهور)
83 -	خليل باشا	1122-1123هـ،(11 شهر)
84 -	ولى باشا	1123-1126هـ،(3 سنوات وشهرين)
85 -	عابدى باشا	1126-1129هـ،(سنتان و10 شهور)
86 -	على باشا الأزمرلى (الثانية) قتل	1129-1133هـ، (3 سنوات)
87 -	رجب باشا	1132-1133هـ، (6 شهور)
88 -	محمد باشا الشنجى (الأولى)	1133-1138هـ، 4 سنوات
89 -	على باشا	1138هـ، (عزل بعد 77 يوم)
90 -	محمد باشا الشنجى (الثانية)	1138-1141هـ، (سنتان)
91 -	عبد الله باشا الكبرلى	1142-1144هـ، (سنتان)
92 -	محمد باشا السلحدار	1144-1146هـ، (سنة و9 شهور)
93 -	عثمان باشا	1146-1147هـ، (سنة و3 شهور)
94 -	باكير باشا	1147-1150هـ، (سنتان و4 شهور)
95 -	مصطفى باشا	1149-1152هـ، (سنتان)
96 -	سليمان باشا	1152-1153هـ،(6 شهور)
97 -	على باشا حكيم أوغلى (الولاية الأولى)	1153-1154هـ، (سنة واحدة)
98 -	يحيى باشا	1154-1156هـ، (سنتان)
99 -	محمد باشا البدكشنى	1156-1158هـ، (سنتان)
100 -	محمد راغب باشا	1158-1161هـ، (سنتان)
101 -	أحمد باشا	1162-1163هـ، (سنة و9 شهور)
102 -	عبد الله باشا	1164-1166هـ، (سنتان)
103 -	محمد باشا أمين (توفى بمصر)	1166هـ،(مدة الحكم شهرين من السنة المذكورة)
104 -	مصطفى باشا	1167-1169هـ، (سنتان)
105 -	على باشا (الولاية الثانية)	1169-1171هـ، (سنتان)
106 -	مصطفى باشا	1171-1174هـ،(3 سنوات)
107 -	أحمد باشا كامل (عزل)	1174-1175هـ، (4أشهر)
108 -	باكير باشا (الثانية)	1175هـ، (شهرين من السنة المذكورة)
109 -	حسن باشا	1176-1179هـ، (3 سنوات و أشهر)
110 -	حمزة باشا	1179-1181هـ، (سنتان)

111 -	محمد باشا (مات في الولاية)	1181-1183هـ، (سنتان)
112 -	خليل باشا	1187-1188هـ، (سنة واحدة)
113 -	مصطفى باشا النابلسى	1189-1190هـ، (سنة واحدة)
114 -	محمد باشا عزت	1191-1192هـ، (سنة واحدة)
115 -	إسماعيل باشا (الأولى)	محرم 1193هـ، (إلى شهر شعبان من السنة المذكورة 8 شهور)
116 -	إبراهيم باشا	توفى في شهر ذى القعدة من ستة 1193
117 -	اسماعيل باشا (الثانية)	من ذى القعدة 1193 إلى رجب 1194هـ (8 أشهر)
118 -	محمد باشا	1195-1196هـ، (سنة واحدة)
119 -	(والى لم يذكر اسمه)	1196-1197هـ، (11 شهر)
120 -	محمد باشا السلحدار	1197-1198هـ، (سنة واحدة)
121 -	محمد باشا	1198هـ،(عزل في نفس السنة في شهر ذى الحجة)
122 -	محمد باشا يكن	1200-1201هـ، (سنة واحدة)
123 -	عابدى باشا	1201-1202هـ، (6 أشهر)
124 -	اسماعيل باشا	1203-1205هـ،(سنتان)
125 -	محمد باشا	1205-1209هـ،(4 سنوات)
126 -	صالح باشا	1209-1210هـ، (6أشهر تقريبا)
127 -	بكر باشا	1211 هـ، (هرب مع إبراهيم بك عند قدوم الحملة الفرنسية على مصر)

ملحق رقم (٣)

حجة وقف على إحدى المدارس في العصر العثماني

" الموقوف – المدرسة المستجدة الانشا والعمارة الذى كان أصلها مكاناً وحاصلات الكاين ذلك بخط سويقة العزى داخل درب الهنود المعروفة المدرسة المذكورة بإنشاء تجديد الحاج مصطفى بن عبد الله الواقف، وجعل ذلك من تاريخه أدناه وقفاً شرعياً على طلبة العلم الحنفية قراءة التدريس بالمدرسة المذكورة، والمكتب لقراءة الأطفال وتعليمهم الخط والهجاية وقف ورصد وسبيل الحاج مصطفى الواقف.... ووقفه للمرتب المذكور أعلاه على أن يصرف من ريعه من تاريخه أدناه لرجل عالم حنفى المذهب من الأتراك الأغراب فاضلاً على أقرانه يقرر الدرس للمدرسة المذكورة في كل يوم بين الصبح والظهر درساً واحداً يقرأ فيه من العلوم على التخيير . إما الصرف أو النحو أو المنطق أو المعاني أو غير ذلك ويقرر ذلك بلسان الترك، ودرس ثانى يقرأ فيه بين الظهر والمغرب بالمدرسة المذكورة في كل يوم من العلوم على التخيير أما الفقه أو الحديث أو التفسير أو التوحيد ويقرر ذلك باللسان التركى في كل يوم خلا يوم الجمعة ويوم الثلاثاء من كل أسبوع .

وأن يصرف من ذلك ريعه لعشرة انفار قاطنين بالعشرة او بالمدرسة المذكورة من طلبة العلم الأغراب الأتراك الحنفية في كل يوم عشرون نصف فضة لكل نفر منهم نصفين اثنين فضة حسابا على كل شهر لكل نفر ستون نصف فضه " .

المصدر: حجة وقف الحاج مصطفى عبدالله رقم ٣٠٨١. أوقاف

ملحق رقم (4)

وثيقة وقف على إحدى التكايا في العصر العثماني

" ويصرف في كل شهر من شهور الأهلة ماية نصف وخمسون نصفاً، ومن الخبز في كل يوم ستة أرطال لرجل من العلماء الأخيار الأتقياء الأبرار الناسكين المسلكين الصوفية المرشدين رومى الأصل حنفى المذهب أهل لتربية التلامذه، وإرشادهم عارف بالفقه وأصول الدين له إلمام بتقييم الآيات القرآنية، ومعانى الأحاديث الشريفة النبوية، والآثار المروية، وأسرار العربية يكون شيخاً بالتكية المذكوره يقيم بها بالخلوة المعدة له، يشغل الطلبة الآتى ذكرهم فيه بالعلم الشريف في كل يوم ويقرر لهم القواعد، والضوابط ويفيدهم ما يحتاجون إلى استفادة من العلوم الشرعية وغيرها، ويلقى على كل منهم المسائل بما يقبله فهمه ويبلغه علمه، ويرشدهم إلى طريق القوم، ويسلكهم ويحثهم على الخير ويتعهدهم.

على أن الشيخ المذكور يجلس مع الطلبة العشرة الآتى ذكرهم بعد صلاة الصبح في كل يوم بالتكية المذكوره، فيقرأ الشيخ المذكور بمصحف شريف من المصاحف الستة الموقوفة المذكورة أعلاه، جزءاً واحداً من القرآن العظيم، ويقرأ الطلبة المذكورة عشرة أجزاء من تجزئة ثلاثين جزءاً بالربعة الموضوعة بالتكية، ثم يدعون عقب ذلك بنظير الدعاء المتقدم .

ويصرف في كل شهر من شهور الأهلة مايه نصف وخمسون نصفاً، ومن الخبز في كل يوم عشرون رطلاً لعشرة أنفس من الفقراء الأرواام الافّاقية المتجردين بالسوية لكل واحد منهم في كل شهر من شهور الأهلة خمسة عشر نصفاً، ومن الخبز في كل يوم رطلان على أن يقيموا بالخلاوى المذكورة المعدة لسكناهم بالتكية المذكورة للاشتغال بالعلم، والسلوك على الوجه المذكور " .

المصدر: حجة وقف اسكندر باشا رقم ٩١٨ أوقاف.

ملحق رقم (٥)

توصيات ندوة الوقف فبراير 2000 الجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة

1 - إصدار قانون موحد للوقف، يجمع شتات القوانين المختلفة التى صدرت متعاقبة لتنظيم الوقف وتقنينه، بحيث يبقى على الصالح من موادها، ويتخلص من تلك المواد التى أدت إلى تراجع الوقف في الحياة المعاصرة، ويضيف اليها ما يؤدى إلى تعظيم دور الوقف، وارتقائه .

2 - إصلاح النظام الإدارى للوقف، وتأهيل القائمين عليه، وتعريفهم برسالة الوقف الإسلامي، على النحو الذى يجعلهم مؤمنين برسالته،ومؤهلين بالقدرات الفنية اللازمة للقيام بمهمته في المجتمع .

3 - إحياء المبادرات الفردية، وحفز المؤسسات لعمل الوقفيات المتنوعة، بالمشاركة مع سلطة الدولة، واستقلالاً عنها كذلك لمن يرغب في ذلك في ظل السياسة التى تضعها الدولة .

4 - ضرورة المشاركة الشعبية من خلال الواقفين، جنباً إلى جنب مع العاملين في الهيئة العامة للأوقاف،بحيث يكون للواقفين تمثيل بصورة مناسبة في هذه الهيئة، استناداً إلى النصوص الشرعية التى تجعل لإرادة الواقف دوراً محورياً . لأنه من غير الملائم أن يكون المنشئ للوقف مغلول اليد في المشاركة في توجيه الوقف واستثماره، واحتكار إدارته على بعض الموظفين البيروقراطيين .

5 - احترام إرادة الواقف، في توجيه وقفه، واستثماره في أوجه الخير والنفع العام، وعدم مصادرة إيراداته في هذا الخصوص، أو الافتئات عليها بتغيير مصارف الوقف، أو من عينه ناظراً على

هذا الوقف، عملاً بالقاعدة الفقهية : شرط الواقف كنص الشارع .

6 - تمكين الهيئات العامة، والجمعيات الأهلية، من استرداد أوقافها وإداراتها في الأغراض التى نص عليها الواقف، وفى ظل تحقيق النفع العام، ولا مانع أن تكون تحت إشراف وزارة الأوقاف حتى يمكن لهذه الهيئات والجمعيات تحقيق أغراضها.

7 - ارتياد الوقف الأنشطة الجديدة، وتوجيهه نحو المتطلبات الحياتية المطلوبة للمجتمع، وابتكار أطر مستحدثة تتناسب مع هذه الأنشطة، وتلك الاحتياجات التى فرضت نفسها على ساحة العمل الاجتماعي .

8 - تخصيص وقفيات جديدة للمساهمة في حل المشكلات، والقضايا، الملحة، مثل إنشاء وقفيات لمكافحة الأمية، والبطالة، وسداد الديون، واستزراع الصحراء، وحماية البيئة، والحد من مشكلة العنوسة، ورعاية الأسرة والأمومة والطفولة وغيرها .

9 - مشاركة الوقف في تمويل أنشطة مؤسسات المجتمع المدنى، وخاصة المنظمات غير الحكومية – الجمعيات الأهلية – ضماناً لتحقيق أغراضها، ونأياً بها عن الالتجاء إلى تمويل مشبوه من هنا أوهناك، وبما يكفل لها الاستمرار على القيام بمشروعاتها، حيث إن الوقف يتغلغل في الضمير الديني لدى الأفراد .

10 - تعاون كل من المؤسسات التعليمية وأجهزة الإعلام، والمفكرين، للتوعية بنظام الوقف الإسلامي، لاستعادة عرشه المفقود انطلاقاً من كونه يجسد قيم الولاء، والانتماء التى أرساها الإسلام في الحديث الشريف: " من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم "، فالمسلم إنسان يعيش هموم أهله، وذويه، وبنى مجتمعه، بل واحتياجات إنسانيته، على أساس أن الوقف يشكل في النظر الإسلامي صناعة الحضارة الإنسانية.

11 - إنشاء مظلة جامعة للتجارب الوقفية المعاصرة في الدول العربية، والإسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، وبالصيغة المناسبة التى تعمل على الاستفادة من هذه التجارب، والتنسيق بينها، ودفعها إلى الأمام، وصولاً للنفع العام.

قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن الأمانة العامة للأوقاف
في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي

أولا: سلسلة الدراسات الفائزة بمسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف:

1 - إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، د.فؤاد عبد الله العمر، 1421هـ/ 2000م.

2 - الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، د.أحمد محمد السعد ومحمد علي العمري، 1421هـ/ 2000م.

3 - الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي المعاصر(حالة الأردن)، د.ياسر عبد الكريم الحوراني، 1422هـ/ 2001م.

4 - أحكام الوقف وحركة التقنين في دول العالم الإسلامي المعاصر(حالة جمهورية مصر العربية)، عطية فتحي الويشي، 1423هـ/ 2002م.

5 - حركة تقنين أحكام الوقف في تاريخ مصر المعاصر، علي عبد الفتاح علي جبريل، 1424هـ/ 2003م.

6 - الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام، خالد بن سليمان بن علي الخويطر، 1424هـ/ 2003م.

7 - دور الوقف في مجال التعليم والثقافة في المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة(دولة ماليزيا المسلمة نموذجا)، د.سامي محمد الصلاحات، 1424هـ/ 2003م.

8 - التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية(حالة مصر)، مليحة محمد رزق، 1427هـ/ 2006م.

9 - التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية المعاصرة(دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، محمد أحمد العكش، 1427هـ/ 2006م.

10 - الإعلام الوقفي(دور وسائل الاتصال الجماهيري في دعم وتطوير أداء المؤسسات الوقفية)، د.سامي محمد الصلاحات، 1427هـ/ 2006م.

11 - تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية(دراسة حالة)، د.أسامة عمر الأشقر، 1428هـ/ 2007م.

12 - استثمار الأموال الموقوفة(الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية)، د.فؤاد عبد الله العمر، 1428هـ/ 2007م.

ثانيا: سلسلة الرسائل الجامعية:

1 – دور الوقف الإسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية(ماجستير)، م.عبد اللطيف محمد الصريخ، 1425هـ/ 2004م.
2 – النظارة على الوقف(دكتوراه)، د.خالد عبد الله الشعيب، 1427هـ/ 2006م.
3 – دور الوقف في تنمية المجتمع المدني/ الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت نموذجا(دكتوراه)، د.إبراهيم محمود عبد الباقي،1427هـ/ 2006م.
4 – تقييم كفاءة استثمارات أموال الأوقاف بدولة الكويت(ماجستير)، أ.عبد الله سعد الهاجري،1427هـ/ 2006م.
5 – الوقف الإسلامي في لبنان(1943–2000م) إدارته وطرق استثماره/ محافظة البقاع نموذجا(دكتوراه)، د.محمد قاسم الشوم، 1428هـ/ 2007م.
6 – دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت: مدخل شرعي ورصد تاريخي(دكتوراه)، د.خالد يوسف الشطي،1428هـ/ 2007م.
7 – فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام "دراسة تطبيقية عن الوقف الجزائري"(دكتوراه)، د.عبد القادر بن عزوز، 1429هـ/ 2008م.
8 – دور الوقف في التعليم بمصر(1250–1798م)(ماجستير)، عصام جمال سليم غانم، 1429هـ/ 2008م.

ثالثا: سلسلة الكتب

1 – الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، د.عبد الستار أبو غدة ود.حسين حسين شحاته، 1998م.
2 – نظام الوقف في التطبيق المعاصر(نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات)، تحرير: محمود أحمد مهدي، 1423هـ/ 2003م، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.
3 – مكنز علوم الوقف، 2004م.
4– LE WAQF EN ALGÉRIE À L'ÉPOQUE OTTOMANE XVII è – XIX è، د.نصر الدين سعيدوني، 1428هـ/ 2007م.

رابعا: سلسلة الندوات والدورات

1 – ندوة: نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي(بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، وعُقدت في بيروت بين 8–11 أكتوبر 2001م، شارك فيها لفيف من الباحثين والأكاديميين.

2 – Les fondations pieuses(waqf) en méditerranée :enjeux de société،enjeux de pouvoir، مجموعة من المفكرين، 2004م

خامسا: سلسلة الكتيبات

1 – موجز أحكام الوقف، د.عيسى زكي، الطبعة الأولى جمادى الآخرة 1415هـ/ نوفمبر1994م، والطبعة الثانية جمادى الآخرة 1416هـ/ نوفمبر1995م.

2 – الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده، د.أحمد الريسوني، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيسكو" بالرباط بالمملكة المغربية، 1422هـ/ 2001م.

3 – نظام الوقف الإسلامي: تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، د.أحمد أبو زيد، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيسكو" بالرباط بالمملكة المغربية، 1421هـ/ 2000م.

سادسا: مجلة أوقاف(مجلة نصف سنوية تعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري):

صدر منها اربعة عشر عددا في الفترة من (شعبان 1412هـ/ نوفمبر 2000م) إلى (جمادى الأولى 1429هـ مايو 2008م).

سابعا: سلسلة ترجمات في العمل الخيري والتطوعي:

1 – وقفيات المجتمع: قوة جديدة في العمل الخيري البريطاني، تأليف: كالبانا جوشي، ترجمة: بدر ناصر المطيري، صفر 1417هـ/ يونيو1996م.

2 – جمع الأموال للمنظمات غير الربحية / دليل تقييم عملية جمع الأموال، تأليف: آن ل.نيو وبمساعدة وللسون سي ليفيس، ترجمة مطيع الحلاق، 7/ 1997م.

3 – الجمعيات الخيرية للمعونات الخارجية (التجربة البريطانية)، تأليف: مارك روبنسون، تقديم وترجمة: بدر ناصر المطيري، 1419هـ/ 1998م.

4 – من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي، جمع وإعداد وترجمة: بدر ناصر المطيري، 1415هـ/ 1994م.

5 – المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، تأليف: اليزابيث بوريس، ترجمة المكتب

الفني بالأمانة العامة للأوقاف، جمادي الآخر 1417هـ، نوفمبر 1996م.
6 – المحاسبة في المؤسسات الخيرية، مفوضية العمل الخيري لإنجلترا وويلز، يوليو 1998م.
7 – العمل الخيري التطوعي والتنمية: استراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية(مدخل إلى التنمية المرتكزة على الإنسان)، تأليف: ديفيد كورتن، ترجمة: بدر ناصر المطيري، 1421هـ/ 2001م.
8 – فريق التميز: الإستراتيجية العامة للعمل التطوعي في المملكة المتحدة، مشروع وقف الوقت، ترجمة إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية بالأمانة العامة للأوقاف، 1424هـ/ 2003م.
9 – (Islamic Waqf Endowment): هو نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده"، 2001م.
10 – (Kuwait Awqaf Public Foundation: An overview): هو نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "نبذة تعريفية عن الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت"، 2004م.
11 – (A Summary Of Waqf Regulations): هو نسخة مترجمة لكتيب "موجز أحكام الوقف"، 1427هـ/ 2006م.
12 – (A Guidebook to the Publications of Waqf Projects ' Coordinating State in the Islamic World): نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "دليل إصدارات مشاريع الدولة المنسقة للوقف في العالم الإسلامي"، 2007م.
13 – (A Guidebook to the Projects of the Waqf Coordinating State in the Islamic World): نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "دليل مشاريع الدولة المنسقة في العالم الإسلامي"، 2007م.
14 – Women And Waqf، Iman Mohammad Al Humaidan، 1428 هـ/ 2007م.

ثامنا: كشافات أدبيات الأوقاف:

1 – كشاف أدبيات الأوقاف في دولة الكويت، 1999م.
2 – كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية إيران الإسلامية، 1999م.
3 – كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين، 1999م.
4 – كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة العربية السعودية، 2000م.
5 – كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية مصر العربية، 2000م.

6 – كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة المغربية، 2001م.
7 – كشاف أدبيات الأوقاف في المكتبات الأمريكية(قائمة ببليوجرافية مختارة)، 2001م.
8 – كشاف أدبيات الأوقاف في الجمهورية التركية، 2002م.
9 – كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية الهند، 2003م.
10 – الكشاف الجامع لأدبيات الأوقاف، 2008م.

تاسعا: أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية

1 – أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول(بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من 15–17 شعبان 1424هـ الموافق 11–13 أكتوبر 2003م)، 1425هـ/ 2004م.
2 – أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني(بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من 29 ربيع الأول– 2 ربيع الثاني 1426هـ الموافق 8–10 مايو 2005م)، 1427هـ/ 2006م.
3 – أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث(بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من –11 13 ربيع الثاني 1428هـ الموافق 28–30 أبريل 2007م)، 1428هـ/ 2007م.

عاشرا: الدراسات

1 – استطلاع آراء المواطنين حول الإنفاق الخيري في دولة الكويت، إعداد الأمانة العامة للأوقاف، 1424هـ/ 2003م.

أودع بإدارة المعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف
تحت رقم (25) بتاريخ 7 / 5 / 2008 م